

التجاري
Al-Tijari



2022

التقرير السنوي

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)





سمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
ولي عهد دولة الكويت

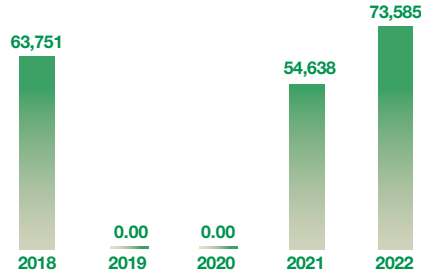


صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

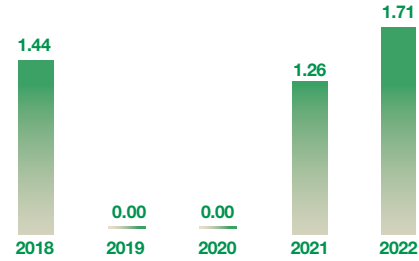
المحتويات

6	مجلس الإدارة
8	المقدمة
10	كلمة رئيس مجلس الإدارة
14	الإدارة التنفيذية والإشرافية
16	عرض موجز للأوضاع الاقتصادية
18	نشاطات البنك
40	قواعد ونظم الحوكمة
74	إستعراض البيانات المالية
77	البيانات المالية المجمعة

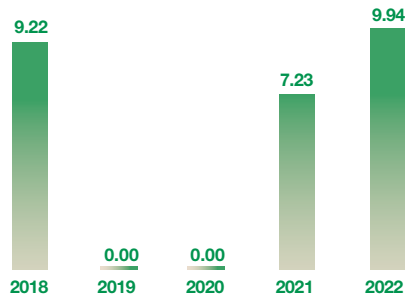
المؤشرات المالية



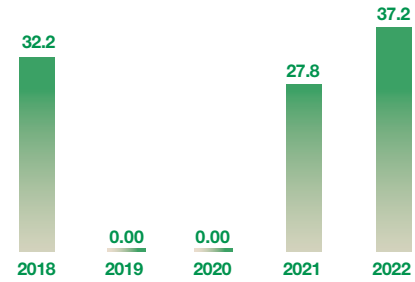
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي



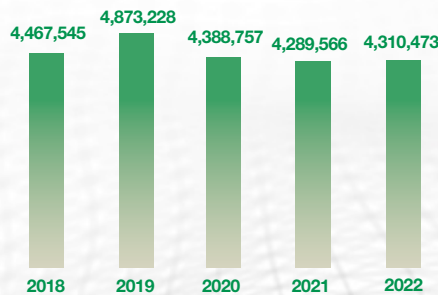
العائد على متوسط الموجودات %



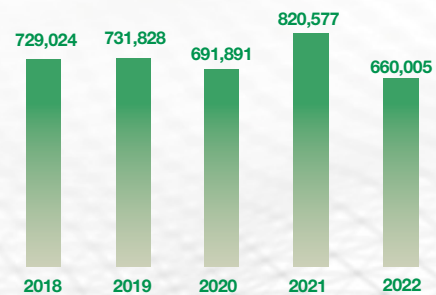
العائد على حقوق المساهمين
(متوسط) %



ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك الأم
فلس لكل سهم



مجموع الموجودات
ألف دينار كويتي



حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك الأم
ألف دينار كويتي

مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة



الشيخ / زلال محمد الصباح
عضو مجلس الإدارة



ضاري علي المصنف
عضو مجلس الإدارة



مناف محمد المهنا
عضو مجلس الإدارة



عبدالرحمن عبدالله العلي
نائب رئيس مجلس الإدارة



الدكتور/ محمود عبدالرسول بهباني
عضو مجلس الإدارة - مستقل



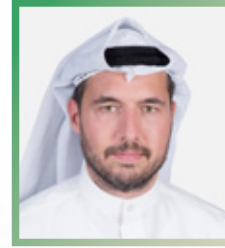
فهد زهير البدر
عضو مجلس الإدارة - مستقل



يوسف يعقوب العوضي
عضو مجلس الإدارة



محمد عبدالرزاق الكندري
عضو مجلس الإدارة



أحمد بدر واحدي
عضو مجلس الإدارة - مستقل



فهد عبدالعزيز الجار الله
عضو مجلس الإدارة - مستقل



منى حسين العبدالرزاق
أمين سر مجلس الادارة

المقدمة

المقدمة

البنك التجاري الكويتي مستقبل واعد بالطموحات..... يدعمه ماضي حافل بالإنجازات

مع التطور الهائل الذي تشهده الصناعة المصرفية، أخذ البنك التجاري زمام المبادرة من خلال رؤيته الاستراتيجية واستثماره في البنية التحتية التكنولوجية، وقام بطرح خدمات مصرفية رقمية مبتكرة لقاعدة عملائه من الأفراد والشركات على حد سواء.

ومنذ تأسيسه في الستينيات من القرن الماضي، وبالتحديد في عام 1960، كان ولازال للبنك التجاري بصمة واضحة في دفع مسيرة النمو والتطوير بدولة الكويت عن طريق المشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى والمشاريع التنموية الأخرى. بل وكان للبنك السبق والريادة في تقديم خدمات وطرح منتجات مصرفية تلبي طموحات عملائه وتستجيب لمستوى تطلعاتهم ليظل دوماً التجاري "الاختيار المفضل للعملاء".

وخلال العقد السابع في تاريخ التجاري الحافل بالإنجازات، سوف يواصل البنك تقديم أفضل وأرقى الخدمات المصرفية الرقمية العصرية والحلول الاستثمارية المبتكرة لعملائه أفراداً وشركات، بما يؤكد تواجده الراسخ في مصاف البنوك الكويتية، ويترجم المبادئ التي أرساها التجاري منذ زمن بعيد، والمتمثلة في المواطنة والريادية والاستدامة والمسئولية الاجتماعية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



الشيخ / أحمد دعيج الصباح
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

مساهمينا الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي للبنك، حيث نستعرض سوياً أبرز الإنجازات التي حققها مصرفنا خلال عام 2022.

على الرغم من أن العوامل الجيوسياسية والاقتصادية ساهمت في وجود حالة واضحة من عدم اليقين، إلا أن أداء مصرفنا خلال عام 2022 قد شهد حالة من الزخم الكبير. لقد أدت ثقافتنا القائمة على وضع الأهداف والسعي لتحقيقها والاستراتيجية التي تركز على العميل والنزعة المحفظة لمصرفنا تجاه المخاطر إلى توحيد جهود فريق العمل بأكمله لخلق قيمة لجميع أصحاب المصالح.

في عام 2022، أظهرت الإنجازات المتعددة التي حققها مصرفنا أننا بالفعل مصرف يتخذ من التكنولوجيا أساساً لخدمة عملائه في خضم عالم أصبحت فيه التكنولوجيا هي نقطة الانطلاق والبناء. وقد انعكس ذلك في زيادة قاعدة عملائنا والنمو الجيد في أرباحنا، يضاف إلى ذلك رغبة فريق العمل القوية لدى مصرفنا في تحويل طموحات عملائنا إلى حقيقة واقعة، حيث يمضي البنك التجاري قدماً مرتكزاً على استراتيجيته الواضحة نحو التحول الرقمي وتوطيد علاقات العمل مع العملاء، وكذلك تنامي نشاطات قطاعات الأعمال مع التزامنا بمستقبل أكثر استدامة.

في ظل ارتفاع معدلات الفائدة لمواجهة موجات التضخم المتزايدة، والتباطؤ المتوقع في النمو الاقتصادي في الأسواق الرئيسية، فإن النتائج المالية للبنك تجعلنا في وضع جيد لتقديم أداء مستدام في السنوات القادمة من خلال الارتقاء بتجربة العميل المصرفية عن طريق الاستثمار في الحلول التكنولوجية الأكثر ابتكاراً مع تقديم المزيد من الخدمات المميزة لعملائنا باستخدام أحدث التقنيات.

ويعود ارتفاع الدخل من عمليات القطع الأجنبي بشكل أساسي إلى سيناريوهات رفع أسعار الفائدة، مما أدى إلى توفر فرص متاجرة فورية بأسعار مواتية لصرف الدينار الكويتي / الدولار الأمريكي حيث نجح البنك في اقتناص هذه الفرص وتحويلها إلى عمليات مدرة للدخل.

المستجدات على صعيد أنشطة الأعمال

واصلت قطاعات الأعمال بالبنك جهودها لتحقيق الربحية للبنك وترسيخ مكانته في السوق المصرفي الكويتي، حيث استمر قطاع الخدمات المصرفية للشركات في منح التسهيلات الائتمانية من خلال التمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة لتمويل العديد من المشاريع الحكومية وشبه الحكومية العملاقة ومشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص.

وبصورة مماثلة، تمكن قطاع الخزينة والاستثمار من زيادة وتعزيز وضع السيولة باستقطاب المزيد من ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين والحصول على قروض ثنائية ومجمعة.

وعلى مستوى الخدمات المصرفية للأفراد قام البنك بافتتاح فرعين جديدين أضيفا إلى شبكة فروع البنك مجهزين بأحدث المعدات والتكنولوجيا أحدهما يقع في قلب مدينة الكويت التجاري بشارع فهد السالم، والآخر يقع في مدينة سعد العبدالله بهدف تلبية جميع احتياجات العملاء.

وعلى صعيد الخدمات الرقمية والابتكار والحلول المقدمة للعملاء، يواصل البنك المضي قدماً وبصورة متسارعة في مسيرة الرقمنة وخاصة من حيث نظم الدفع شاملاً للمدفوعات الرقمية، وهذا يوفر للعملاء مجموعة متنوعة من الخيارات لإجراء المعاملات، تتضمن المحافظ الرقمية، وخدمة Apple Pay، وخدمة Samsung Pay، وإمكانية السحب النقدي بدون بطاقة، ورمز الاستجابة السريعة QR، وغيرها من الخدمات التي تعزز التجربة المصرفية الشاملة للعملاء. وقام البنك بتدشين مراكز الخدمات المصرفية الذاتية في معظم الفروع البنك وتسجيل الدخول إلى الأجهزة باستخدام خاصية التعرف على الوجه مع إطلاق البطاقات الافتراضية للخصم ومسابقة الدفع والخزائن الذكية الخاصة من التجاري T-Lockers المتاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع 24/7. كما تم إجراء تحسينات إضافية على الخدمات المصرفية للشركات عبر الإنترنت وعن طريق تطبيقات البنك المختلفة.

حماية البيئة

على صعيد حماية البيئة، فإن موضوع التحول الأخضر "GO Green" يحظى بالاهتمام والرعاية، ويعمل البنك على الكثير من المبادرات والمشاريع المتنوعة لخلق وتعزيز "ثقافة المحافظة على البيئة" والعناية بالموارد الطبيعية بين جميع أفراد المجتمع، حيث أطلق البنك مبادرات متنوعة للتحول الأخضر منها، على سبيل المثال لا الحصر: أولاً، زيادة الاستفادة من رموز الاستجابة السريعة الرقمية QR Codes، كلما أمكن، لتشجيع التوجه نحو الحد بشدة من استخدام الأوراق داخل البنك، وثانياً، اعتماد أساليب لتوفير الطاقة داخل مباني البنك، وثالثاً، تعزيز جهود إعادة التدوير وإعادة الاستخدام من خلال نشر التوعية بين الموظفين واستخدام المنتجات الصديقة للبيئة.

أما بالنسبة للتمويل المستدام لإحداث التحول الأخضر، فإن البنك يسعى بشكل استباقي في هذا المجال من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية لتشجيع ودعم الأعمال والمشاريع الهادفة إلى حماية البيئة والتحول "الأخضر" والتي تستخدم مواد مستدامة في صناعة منتجاتها وباستخدام موارد أقل من المياه والطاقة والمواد الخام، وكذلك خفض انبعاثات الكربون، أو التي تستخدم هذه المواد بطرق متجددة وصديقة للبيئة.

على صعيد المسؤولية الاجتماعية، فقد كان برنامج التجاري للمسؤولية الاجتماعية زاخراً بالأنشطة على مدار العام، حيث أن للبنك برنامج اجتماعي مصمم خصيصاً بهدف توطيد الروابط الاجتماعية للبنك مع المجتمع الذي يعمل فيه من خلال برامج ومبادرات مجتمعية مبتكرة.

وكجزء من برنامجه للمسؤولية الاجتماعية، يواصل البنك دعم حملة «لنكن على دراية» وهي الحملة التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت لنشر الثقافة المصرفية والمالية بين شرائح المجتمع المختلفة.

ملخص البيانات المالية لعام 2022

كان تنفيذ استراتيجيتنا والنتائج الإيجابية لجهود فريق العمل واضحاً من خلال أداء البنك لعام 2022.

حقق مصرفنا ربحاً صافياً قدره 73.6 مليون دينار كويتي وبربحية للسهم مقدارها 37.2 فلساً للسهم الواحد. وهذه النتائج أعلى بنسبة 34.8% عن العام الماضي، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع إيرادات الفوائد والرسوم والإيرادات من معاملات القطع الأجنبي وانخفاض مصروفات الموظفين مقارنة بعام 2021. وتجدر الإشارة إلى أن صافي الربح جاء بعد تجنب مخصص قدره 30.1 مليون دينار كويتي مقابل الذمم المدينة الأخرى كجزء من النهج المتحفظ الذي تتبناه الإدارة.

ومنذ عام 2018، تبنى مصرفنا تطبيق سياسة استباقية تقضي بالاعتراف المبكر بحالات الإخلال والتعثر، ونتيجة لذلك فإن القروض غير المنتظمة قد بلغت "صفر" للعام الخامس على التوالي، وهذا يعكس التزام مصرفنا بالعمل ضمن نزعة المخاطر المعتمدة مع الحفاظ على مراكز قوية من حيث رأس المال والسيولة.

كما في نهاية عام 2022، بلغ إجمالي احتياطي/ مخصصات خسائر القروض لدى البنك 219.5 مليون دينار كويتي.

المؤشرات المالية

ارتفعت الإيرادات التشغيلية البالغة 139.9 مليون دينار كويتي بنسبة 12.0% مقارنة بـ 124.9 مليون دينار كويتي لعام 2021.

وارتفع الربح التشغيلي قبل المخصصات ليلغ 102.8 مليون دينار كويتي بنسبة 26.4% مقارنة بالعام الماضي. كما ارتفع صافي الربح البالغ 73.6 مليون دينار كويتي بنسبة 34.8% عن العام السابق. جدير بالذكر أن صافي ربح عام 2022 هو الأعلى على الإطلاق في السنوات العشر الماضية.

أما بالنسبة للتكاليف إلى الإيرادات، فقد بلغت 26.5% مما يدل على أعلى كفاءة تشغيلية. هذا، وارتفعت قروض وسلف العملاء لتصل إلى 2,419.6 مليون دينار كويتي بنمو قدره 141.5 مليون دينار كويتي أو (6.2%). وارتفع إجمالي الأصول البالغ 4,310.5 مليون دينار كويتي بشكل هامشي بنسبة 0.5% على أساس سنوي مقارن. وكذلك، يحتفظ البنك بنسب رقابية قوية تجاوزت بشكل مريح المتطلبات الرقابية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.8% ونسبة تغطية السيولة 249.7% ونسبة صافي التمويل المستقر 109.1% ونسبة الرفع المالي 11.4%.

استشراف المستقبل

في عام 2023، نحن واثقون من أن التجاري في وضع جيد يؤهله لجني ثمار النجاح في ظل متانة وضعه المالي لمواجهة أي تحديات مستقبلية وتوجهه للاستفادة من فرص النمو في الكثير من خطوط الأعمال. لدينا في البنك التجاري استراتيجية واضحة زاخرة بالتحديات والطموحات تركز على العميل، ونستفيد من المزايا المتوفرة لنا في السوق لتقديم المزيد من الخدمات المصرفية المميزة لعملائنا وخلق قيمة لمساهميننا.

في الختام، أود أن أشكر حكومة الكويت والجهات الرقابية، وخاصة بنك الكويت المركزي، على دعمهم المستمر للقطاع المصرفي. كما لا يفوتني أن أشكر جميع مساهمي البنك على دعمهم المتواصل للبنك، والشكر موصول للإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك لتفانيهم في العمل وإظهار الاهتمام الحقيقي في القيام بأعمال البنك وخدمة عملائنا على الوجه الأكمل.

الشيخ / أحمد دعيج الصباح

الإدارة التنفيذية والإشرافية

الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح
مدير عام قطاع التواصل المؤسسي

حسين على العريان
مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار

بدر محمد مصلح قمحية
مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات

مسعود الحسن خالد
رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

عمرو محمد القصبى
رئيس قطاع التدقيق الداخلي

بول عبد النور داود
مدير عام قطاع العمليات

ابتسام باقر الحداد
مدير عام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

تان تات ثونج
رئيس مدراء المخاطر - قطاع إدارة المخاطر

كونال سينج
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية

صادق جعفر عبدالله
مدير عام قطاع الموارد البشرية

أحمد حامد بوعباس
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

تميم خالد الميعان
مدير عام قطاع الالتزام والحوكمة

عبدالعزیز صالح الزعابي
مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد (بالوكالة)

منير عبدالسلام صالح
المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة
ومدير عام القطاع القانوني

طلال رياض النصار
رئيس قطاع الخدمات العامة

عبدالعزیز مصطفى علي
رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب

محمد بدر آل هيد
رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار (بالوكالة)

عرض موجز للأوضاع الاقتصادية

الاقتصاد العالمي

يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تباطؤاً واسعاً فاقت حدته التوقعات، مع تجاوز معدلات التضخم مستوياتها المسجلة خلال عدة عقود سابقة. وتتحمل آفاق النمو الاقتصادي أعباءً ثقيلة من جراء أزمة تكلفة المعيشة، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، واستمرار جائحة كورونا COVID-19. وتشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6.0% في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022 ثم 2.7% في عام 2023، فيما يمثل هذا أضعف أنماط النمو على الإطلاق منذ عام 2001، باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية والمرحلة الحرجة من جائحة كورونا.

وحسب التوقعات، سيرتفع التضخم العالمي من 4.7% في 2021 إلى 8.8% في 2022 ليتراجع لاحقاً إلى 6.5% في 2023 و 4.1% في 2024. وعلى السياسة النقدية أن تواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار، مع توجيه السياسة المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، على أن يظل موقفها متشدداً بدرجة كافية اتساقاً مع السياسة النقدية. ويمكن أن يكون للإصلاحات الهيكلية دور إضافي في دعم الجهود ضد التضخم من خلال تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات، بينما يمثل التعاون متعدد الأطراف أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة الخضراء والحيلولة دون تفرق الجهود.

الاقتصاد الكويتي

تشير التقارير الصادرة إلى أن ارتفاع أسعار وإنتاج النفط قد أدى إلى تحسن آفاق النمو الاقتصادي لدولة الكويت، حيث من المرجح تحقيق نمو بنسبة 7% في عام 2022، مقارنة بنسبة 2.5% في عام 2021. كما أشارت أحد التقارير الصادرة إلى أن وقف القيود المتعلقة بفيروس كورونا في دولة الكويت قد مهد الطريق لحدوث انتعاش قوي في النشاط الاقتصادي بعد تراجع متواضع في الربع الأول من العام، مع توقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 4.7% هذا العام على خلفية ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والمبيعات العقارية الكبيرة، مقارنة بنسبة نمو بلغت 3.1% العام الماضي.

سجلت أسعار النفط أول انخفاض لها في عام 2022 خلال الربع الثالث، حيث انخفض المؤشر المحلي للنفط الخام الكويتي المصدر بنسبة 17% على أساس ربع سنوي مقارنة مسجلاً 96 دولار أمريكي للبرميل. واستمر الانخفاض في الربع الأخير من العام، حيث هبطت الأسعار إلى أدنى مستوى لها على مدار العام عند مستوى 76.1 دولار أمريكي للبرميل في منتصف ديسمبر 2022. وكان انخفاض أسعار النفط مدفوعاً بالمخاوف التي تكتنف النمو الاقتصادي العالمي، حيث قامت البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة بصورة كبيرة لتخفيف التضخم الكبير الذي يضغط بشدة على دخل المستهلكين، إضافة إلى أن سياسة جمهورية الصين الشعبية التي تقضي بـ "صفر كوفيد" وما يتبعها من عمليات إغلاق على مستوى المدن تؤثر على أدائها الاقتصادي والطلب على النفط.

تعتمد الصناعة بدولة الكويت على الاستغلال الأمثل للنفط ومشتقاته، ويمثل هذا القطاع 48.4% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 90% من صادرات الدولة. وبحلول عام 2030، تخطط دولة الكويت لاستثمار أكثر من 87 مليار دولار أمريكي في قطاع النفط وبالأخص في إنشاء مصافي جديدة للتكرير. وبشكل عام، يساهم القطاع النفطي بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي (59.6%) ويعمل به 25.4% من إجمالي القوى العاملة.

شهدت أسعار الفائدة على ودائع العملاء والودائع فيما بين البنوك بالدينار الكويتي تقلبات كثيرة، حيث ارتفعت تكلفة الودائع بشكل كبير، ويأتي ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أسعار الفائدة ومتطلبات السيولة.

قامت وكالة ستاندرد آند بورز بتصنيف دولة الكويت عند مستوى A+ ووكالة فيتش عند مستوى AA ووكالة موديز عند مستوى A1، وجميعهم بنظرة مستقبلية مستقرة.

خلال عام 2022، كان سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الدينار الكويتي ضمن نطاق تراوح ما بين 0.3010 إلى 0.3011 دينار كويتي لكل دولار أمريكي، وذلك في ضوء التقلبات التي شهدتها سوق صرف العملات.

سوق الكويت للأوراق المالية

سجل مؤشر السوق الأول ببورصة الكويت مكاسب بنسبة 6.23% ليغلق عند 8115.68 نقطة كما في نهاية عام 2022، في حين انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 4.54% ليغلق عند 5596.79 نقطة. وقد تفوق أداء سوق الكويت للأوراق المالية على نظيره من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من حالة القلب الشديدة التي تهيمن على الأسواق الدولية. إن انتعاش النشاط الاقتصادي قد ساعد مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية على تحقيق أداء أفضل في عام 2022. ومن بين قطاعات بورصة الكويت، حقق قطاع السلع الاستهلاكية وقطاع البنوك أكبر مكاسب بلغت 11.2% و 10.5% على التوالي هذا العام.

وحيث أن بورصة الكويت قد أصبحت الآن جزءاً من مؤشر MSCI، فإنها تتأثر بشدة بمعنويات المستثمرين في أسواق المال العالمية. وقد تأثرت ثقة المستثمرين بسبب ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، والمخاوف المهيمنة على النمو العالمي، وهذه المخاوف تؤثر بشكل كبير على أسعار النفط التي تعتبر بمثابة محرك ومحفز رئيسي للأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي.

نشاطات البنك

قطاع الخدمات المصرفية للأفراد

تشهد الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد حالة من التغير والتطور واسع النطاق باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة. وقد حرص مصرفنا على مواصلة تقديم الخدمات المصرفية لعملائه من خلال جميع قنوات تقديم الخدمة، بل وبادر إلى تطوير وطرح العديد من الخدمات المصرفية الرقمية بما يكفل حصول العملاء على خدمات مصرفية مميزة خلال كافة الأوقات، وذلك تماشياً مع استراتيجية البنك نحو التحول الرقمي والابتكار في مجالات الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء خاصة في ظل الزخم الكبير الذي تشهده الخدمات المصرفية الرقمية.

في عام 2022 وصلت الخطط والبرامج التنفيذية المرتبطة بتطوير خدمات البنك وحلوله المصرفية مع رقمنة العديد منها إلى شريحة واسعة من العملاء الحاليين مع استقطاب عملاء جدد. ولتحقيق هذا الهدف، انصب تركيز البنك ممثلاً بقطاع الخدمات المصرفية للأفراد على تطوير وتحسين الجوانب التكنولوجية المرتبطة بالمنتجات والخدمات والأجهزة سواء من خلال تطبيق التجاري موبايل CBK Mobile App، وخدمات البنك التجاري الكويتي عبر شبكة الانترنت "الأونلاين" وشبكة فروع البنك التي تغطي مختلف مناطق الكويت والتي تمكن العملاء من إنجاز معاملاتهم المصرفية بكل سهولة وأمان على مدار الساعة. وفي هذا السياق، قام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بتقديم خدمات رقمية مبتكرة للعملاء على النحو المبين أدناه: -

- تحسين خدمة التحويلات الدولية بإضافة حقول أخرى تتيح للفائز بالتحويل إدخال بيانات أخرى بشأن المستفيد من التحويل.
- قام البنك بتطوير وتحسين إشعارات التجاري موبايل بحيث تتلاءم مع مختلف متصفحات الإنترنت.
- قام البنك بتطوير خدمة أكشاك الخدمة الذاتية "KIOSK" بما يمكن العملاء من إصدار وطباعة البطاقة البنكية.
- إمكانية إضافة اسم للبطاقة الافتراضية وإعادة تسمية البطاقة الافتراضية.
- إمكانية إرسال خدمة "ادفع لي / Pay-Me" من خلال رمز الاستجابة السريعة QR.
- قام البنك بتحسين خدمة InstaPay بحيث يمكن إضافة الشخص الذي يريد السداد من خلال حافظة الأرقام المسجلة بالهاتف المحمول وإرسال الرابط مباشرة عبر متصفح الرسائل القصيرة.
- إمكانية اختيار إدخال رقم الحساب أو الأيبان خلال إضافة مستفيد داخل البنك التجاري.
- طلب طباعة بطاقة افتراضية من خلال تطبيق التجاري موبايل وإمكانية توصيلها لعملاء الخدمات المصرفية الشخصية.
- إمكانية إضافة وإلغاء البطاقة من خلال محفظة التجاري (خاص بأجهزة اندرويد).
- تحسين وتطوير خدمة فتح الحساب للعملاء الجدد مع إمكانية إنشاء اسم مستخدم لخدمات الأونلاين وإصدار بطاقة افتراضية.
- تحديث الغرض من التحويل للعملاء.
- إضافة مستفيد من أجل التحويل بشكل مؤقت أو دائم.
- تمكين العميل من سحب الفوائد المدفوعة على الوديعة مقدماً على كافة ودائع التجاري حسب حاجة العميل عن طريق تحويلها إلى أي من حسابات العميل من خلال تطبيق البنك على الهواتف الذكية.
- تمكين العميل من اختيار البنك المراسل للتحويلات الخارجية عند التحويل عن طريق تطبيق "التجاري موبايل"، وذلك بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المنخفضة المعروفين لدى البنك.
- تمكين العميل من إضافة وصف للعمليات المصرفية عند قيامه بالتحويلات المحلية أو الخارجية وتضمن كشف الحساب للتفاصيل الإضافية لتسهيل تتبع الأنشطة والمعاملات البنكية.
- تفعيل كاميرا الجهاز النقال لمسح رمز T-Pay QR code خارج تطبيق التجاري موبايل، بحيث يمكن لعملاء التجاري الدفع من خلال تطبيق الموبايل بينما يتم توجيه غير عملاء التجاري لبوابة KNET للدفع الإلكتروني.
- تمكين غير عملاء التجاري من استخدام خاصية "الاتصال قريب المدى - NFC" على أجهزة التجاري للسحب الآلي.
- إضافة رمز QR code على الشيكات المصدقة لتعزيز التحقق من صحتها.

تحديث شبكة الصرف الآلي

- قام البنك التجاري بتطوير أجهزة الصرف الآلي الخاصة بالبنك مع التحديث الدوري لهذه الأجهزة وفق أحدث التقنيات ومعايير الأمان والصيانة الدورية حرصاً على ضمان جودتها وفعاليتها، وتم هذا الإنجاز بالتعاون مع شركة «أكسيس سوليوشنز» في إطار شراكة استراتيجية مع التجاري.
- وتم تحديث أجهزة الصرف الآلي الخاصة بالبنك بأجهزة "ديبولد نيكس دورف" والمصممة وفق أحدث التقنيات، التي تتوافق مع متطلبات PCI و EMV، وتقدم خدمات نوعية و تفاعلية ريادية، علماً بأن هذه الأجهزة مصممة لمساعدة العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة في عمليات السحب والإيداع.
- كما نجح البنك في إتاحة الفرصة للعملاء للحصول على خدمات متعددة عن طريق أجهزة السحب الآلي المحدث، على سبيل المثال، خدمات فتح الحسابات والتسجيل في الخدمات وإصدار البطاقات والشيكات والمستندات البنكية اللحظية عبر الإصدار الأحدث من ماكينات ديبولد نيكس دورف Diebold Nixdorf Self-Service Systems على مدار 24 ساعة، مما

يُتيح للعملاء سهولة الوصول للخدمات البنكية، وكذلك يضمن للبنك التواجد والانتشار على مستوى الكويت. هدف هذا التحديث هو الوصول إلى توفير فروعاً بنكية مصغرة قادرة على تنفيذ العمليات الأساسية الموجودة داخل الفروع بطريقة آلية وفورية ولحظية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد أجهزة السحب الآلي لدى البنك "ATM" قد وصل إلى 58 جهازاً، بينما بلغ عدد أجهزة السحب الآلي الذكية "STM" 74 جهازاً، وبلغ عدد أجهزة السحب الآلي التي توفر مبالغ كبيرة للعملاء 8 "BTM" أجهزة، في الوقت الذي بلغت فيه أجهزة الإيداع الآلي الذكية 75 جهازاً.

مركز البطاقات

يوفر مركز البطاقات مجموعة متميزة من البطاقات الائتمانية والمسبقة الدفع وبطاقات الخصم بما يتناسب مع شرائح واحتياجات العملاء بالتعاون مع مؤسسات الخدمات المالية العالمية المرموقة مثل ماستركارد وفيزا. وتمنح بطاقات التجاري حاملها الكثير من المزايا مثل سهولة الحصول على أموال نقدية على مدار الساعة وقبول البطاقات على مستوى العالم في عمليات الدفع والسحب، كما توفر فرص المشاركة في عروض ترويجية رائعة والحصول على جوائز قيمة، وتوفر بطاقات الائتمان الصادرة عن التجاري مزايا لحاملها لدخول قاعات الانتظار في العديد من المطارات العالمية بما يستجيب لتطلعات العملاء وعلى وجه الخصوص عملاء الخدمات المصرفية الشخصية.

كما أطلق البنك خدمة Apple Pay وهي خدمة رقمية مبتكرة للدفع تغني العملاء عن استخدام البطاقات الفعلية وذلك بكل سهولة وأمان، وتمكنهم من الدفع بطريقة غير تلامسية، والاستمتاع بطرق متعددة للدفع باستخدام جهاز iPhone و Apple Watch و Mac و iPad، وذلك من خلال نقاط البيع أو الأونلاين.

مركز الاتصال

يلعب مركز الاتصال دوراً هاماً وحيوياً لتقديم المساعدة للعملاء الذين يتعاملون مع البنك التجاري على مدار الساعة وخاصة خلال العطلات الرسمية من خلال المحادثة الفورية والمحادثة عن طريق الفيديو وتطبيق واتس اب، مع توفر خيارات المكالمات الصوتية أو المرئية ومساعدتهم في التصفح واستعراض أحدث المنتجات والخدمات المصرفية على صفحة البنك الإلكترونية أو تطبيق التجاري موبايل CBK mobile، مع الرد على كافة استفساراتهم وتوفير كافة سبل الحماية لهم في حال رغبتهم إيقاف بطاقتهم المصرفية عند التعرض لعملية احتيال أو سرقة.

الحملة التسويقية

- تسعى وحدة التسويق دائماً نحو تقديم أفضل الخدمات والمنتجات والعروض لجميع شرائح العملاء. وقد تم إطلاق العديد من الحملات الرئيسية التي تركز على العملاء، ومن هذه الحملات: حملة "تحويل الراتب" التي تستقطب العملاء لتحويل رواتبهم إلى البنك التجاري وتقدم لهم فرصة الاختيار بين الحصول على قرض بدون فوائد بمبلغ يصل إلى 25,000 دينار كويتي أو هدية نقدية تصل قيمتها 1,400 دينار كويتي إضافة إلى خيار الحصول على بطاقة ائتمانية مجانية.
- تم إطلاق الحملة الصيفية السنوية في شهر يونيو بعنوان "بحر/جو"، وهذه الحملة تضمنت جوائز متعددة لمستخدمي البطاقات الائتمانية كانت عبارة عن جيت سكي Jet Ski وكاياك Kayak واسكوترات بحرية Sea Scooters، حيث يتأهل العملاء لدخول السحب عند إصدار واستخدام بطاقات التجاري الائتمانية. كما تضمنت الحملة جوائز كبرى عبارة عن باقات سفر مميزة لقضاء الإجازات في جزر المالديف، وموريشس وسيشل. إضافة إلى ذلك، تم تنظيم حملة سحب خاصة لعشاق كرة القدم بمناسبة بطولة كأس العالم لكرة القدم المقامة في قطر FIFA World Cup Qatar 2022، وقد تمت الحملة بالتعاون مع شركة VISA، حيث قام البنك بإطلاق بطاقة فيزا بلاتينيوم VISA Platinum بتصميم خاص، على غرار شعار FIFA Qatar وتحمل ألوان علم قطر كدعم من التجاري لدولة قطر وهي الدولة الخليجية الشقيقة التي تستضيف أكبر حدث لكرة القدم في العالم. وتأتي البطاقة مع فرصة السحب على رحلتين (مقدمة من فيزا) لحضور كأس العالم لكرة القدم والحصول على فرصة لحضور البطولة.
- ولتشجيع جمهور العملاء على التوفير والادخار، تم إطلاق حملة للترويج لحساب النجمة في شهر أبريل للدخول في السحب النصف سنوي، وكذلك في أكتوبر للدخول في السحب السنوي على الجائزة الكبرى لحساب النجمة وهي جائزة المليون ونصف المليون دينار كويتي.
- كما أطلق البنك حملة الاسترداد النقدي عند استخدام بطاقات التجاري للتسوق وشراء لوازم البقالة خلال شهر رمضان الفضيل وكانت لها استجابة كبيرة من العملاء، حيث جاءت الحملة متواكبة مع الأهداف الموضوعية لشهر رمضان وموسم التسوق بناءً على توجهات وسلوكيات العملاء الشرائية.
- طرح البنك حملة مخصصة لجذب خريجي المدارس الثانوية، حيث تم منحهم هدايا نقدية بناءً على معدلاتهم التراكمية الحاصلين عليها في دراستهم الثانوية ليتم إيداعها في حسابهم عند انضمامهم لحساب "YOU" للشباب والمصمم من أجلهم، وذلك تقديرًا لجهودهم ومثابرتهم طوال العام الدراسي.
- تمكن البنك من إضافة وكلاء جدد للسيارات إلى قائمة شركائه، بما يمكن عملاء التجاري من الحصول على خصومات من وكالات السيارات التي أضافها البنك، مع تطبيق الشروط الائتمانية المعمول بها.

- في إطار تعزيز ولاء العملاء للبنك قادت وحدة التسويق أيضاً برنامج الولاء والشركاء الذي يوفر للعملاء خدمات مجانية و/أو خصومات بالتعاون مع الكثير من التجار والشركاء، حيث جرى إضافة أكثر من 20 شريكاً جديداً إما بصفة شركاء مقدمي عروض وخدمات على المدى الطويل أو شركاء مقدمي عروض وخدمات على المدى المتوسط والقصير.

مساهمة البنك في حملة "لنكن على دراية"

حرص البنك على المساهمة في حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بهدف تثقيف عملاء البنوك مصرفياً ومالياً وذلك بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، حيث قدم البنك المساندة والدعم لتلك الحملة من خلال موقعه الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به عن طريق نشر المواد التعريفية المرتبطة بالتوعية والثقافة المصرفية. وقد تضمنت جهود البنك في هذا الاتجاه على سبيل المثال لا الحصر:-

1. التوعية بالمخاطر المرتبطة بالعمليات الافتراضية، مثل "بتكوين" وغيرها من العملات الافتراضية الأخرى، حيث أن هذه العملات ليس لها وجود ملموس أو جهة رقابية قائمة بالإشراف عليها وتنظيمها.
2. إلقاء الضوء على ظاهرة تكييف القروض، حيث تم تحذير جمهور العملاء من هذه الظاهرة التي تعد أسوأ استغلال لظروف العملاء الذين يلجؤون إلى الاقتراض وأن الأفراد الذين يقومون بعملية التكييف يهدفون في المقام الأول إلى تحقيق ربح سريع بطرق ملتوية وغير قانونية باستغلال ظروف العملاء.
3. توعية العملاء من الاستثمارات المشبوهة.
4. التوعية بخصوص مخاطر رسائل البريد الإلكتروني والمواقع المشبوهة.
5. توعية العملاء بالحماية المصرفية وعدم مشاركة رمز OTP والمخاطر المرتبطة به.
6. التأكيد على الخدمات المقدمة من البنك لذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قام البنك بتدريب عدد من الموظفين على لغة الإشارة، وتسهيل وصول العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أجهزة السحب الآلي وفروع البنك بتعديل مداخل ومخارج الفروع وتوفير منحدرات تسمح باستخدام الكراسي المتحركة. فضلاً عن ذلك، قام البنك بتخصيص ستة فروع موزعة على محافظات الكويت الست بهدف تقديم الخدمات المصرفية لذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى خدمة عملاء البنك الآخرين.
7. التحذير من عمليات الاحتيال المالي والعمليات المرتبطة بغسل الأموال.

وسوف يواصل قطاع الخدمات المصرفية للأفراد مسيرته وجهوده الرامية إلى جعل التجاري الاختيار المفضل للعملاء عن طريق طرح وتطوير العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية المبتكرة.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يمثل قطاع الخدمات المصرفية للشركات أحد أهم قطاعات النشاط الرئيسية بالبنك، حيث يساهم بنسبة كبيرة في أداء البنك باعتباره أحد الروافد الأساسية للإيرادات والربحية. ويهدف القطاع إلى تعظيم عوائد البنك في إطار مجموعة من المعايير المقبولة والتي قد تتطوّر على مخاطر محدودة وذلك من خلال اهتمامه بتمويل أصول ذات قيمة وجودة عالية على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادي المتنوعة. وقد انصب تركيز قطاع الخدمات المصرفية للشركات على تحسين جودة المحفظة الائتمانية وخفض نسبة القروض غير المنتظمة. وفي ظل التحديات التي شهدتها بيئة العمل والتي أثرت سلباً على التدفقات النقدية للعملاء من الشركات، فقد واصل قطاع الخدمات المصرفية للشركات جهوده نحو تقديم الدعم والمساعدة لعملائه لمعالجة الفجوات التي قد تطرأ بشكل مؤقت على التدفقات النقدية للعملاء مع العمل على تلبية متطلباتهم التمويلية.

ويعمل بقطاع الخدمات المصرفية للشركات فريق عمل متميز من ذوي المهارات والكفاءة والخبرة العالية في إدارة علاقات العمل مع العملاء وتقديم الحلول المتعلقة بمنتجات التمويل المهيكل. ومع إعادة هيكلة القطاع خلال عام 2021 أصبح يضم القطاع عدد ستة وحدات متخصصة هي: وحدة المقاولات، ووحدة النفط والغاز، ووحدة الخدمات، ووحدة التمويل التجاري (1)، ووحدة التمويل التجاري (2)، ووحدة إدارة الثروات، وتعمل تلك الوحدات مجتمعة على تلبية المتطلبات الائتمانية والتمويلية لمختلف قطاعات النشاط. وملحق بقطاع الخدمات المصرفية للشركات وحدة متخصصة في مجال التحليل الائتماني والتي يتركز عملها في إجراء تحليلات تفصيلية حول الأنشطة والأوضاع المالية ومجالات وقطاعات النشاطات الاقتصادية والمخاطر العامة المرتبطة بالعملاء، وكذلك تعمل هذه الوحدة عن كثب وتتعاون بشكل فعال مع الوحدات الست المذكورة أعلاه لإعداد عروض ائتمانية شاملة، وأيضاً تقديم المساعدة اللازمة في هيكلة المنتجات الائتمانية بما يتناسب مع المتطلبات التمويلية لعملاء القطاع.

هذا، ويتم منح التسهيلات الائتمانية من خلال تقديم التسهيلات قصيرة الأجل الخاصة برأس المال العامل بغرض تمويل العمليات اليومية، وكذلك منح التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل المتعلقة بالنفقات الرأسمالية ومتطلبات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يحرص القطاع على المساهمة في دعم نمو الاقتصاد الوطني عن طريق منح تسهيلات ائتمانية من خلال التمويل المباشر أو عن طريق المساهمة في القروض المشتركة لتمويل العديد من المشاريع الحكومية والشبة حكومية العملاقة ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إلى جانب ذلك، يقوم القطاع أيضاً بالتركيز على تمويل القطاعات الاقتصادية بالأسواق الناشئة.

وقد نجح القطاع خلال العام 2022 في إقامة علاقات ائتمانية جديدة مع 48 عميل كجزء من استراتيجية البنك نحو توسيع وتنويع محفظته الائتمانية لتشمل قاعدة أكبر من العملاء. إن هذه المشاريع التي تم تمويلها مؤخراً والتي بلغت قيمتها حوالي 989 مليون دينار كويتي قد عززت مكانة التجاري بصفته بنك رائد في مجال تمويل عقود المشروعات الكبرى في دولة الكويت.

قطاع الخدمات المصرفية الدولية

يحافظ البنك التجاري الكويتي بعلاقات عمل متميزة ووطيدة مع البنوك والمؤسسات المالية سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهو ما يعزز جهود ومساعي البنك تجاه دعم عملائه والمتعاملين معه وتوسيع نطاق أعماله المصرفية خارج الحدود.

ويعمل قطاع الخدمات المصرفية الدولية ("القطاع") على تيسير إجراء المعاملات المصرفية التي تتم خارج الحدود سواء تلك التي تتم لصالح البنك أو لصالح العملاء، وذلك عن طريق الاحتفاظ بقاعدة كبيرة من الأنشطة والأعمال المتبادلة مع كل من البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية. ويساهم القطاع في إعداد السياسات والخطط الاستراتيجية للبنك لتنويع مخاطر الانكشافات الائتمانية على مستوى القطاعات الجغرافية وقطاعات النشاط من خلال المشاركة في مجموعة متنوعة من عمليات الإقراض المشتركة خارج الكويت. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بدعم الاحتياجات المصرفية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات من خلال منحهم تسهيلات ائتمانية معدة خصيصاً لتلبية متطلباتهم التمويلية المتعلقة بأعمالهم داخل الكويت.

في عام 2022، وعلى الرغم من استمرار صعوبة البيئة التشغيلية والتباطؤ في الاقتصاد العالمي والضغط التضخمي، واصل القطاع مساهمته في تحقيق الربحية العامة للبنك، حيث حافظ على محفظة الأصول سواء الممولة وغير الممولة عند مستويات جيدة من خلال مجموعة متنوعة من المعاملات والصفقات التي كانت في صورة قروض مجمعة أو ثنائية. فضلاً عن ذلك، أبرم القطاع خلال عام 2022 العديد من المعاملات الثنائية والثانوية وحافظ على التواجد بصورة نشطة في أسواق الدين وأبرم العديد من الأعمال والصفقات على أساس غير ممول.

واصل القطاع دعمه للمنشآت الكبرى في منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال تقديم تسهيلات ثنائية وغير ممولة للشركات الرائدة في قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. وعزز القطاع تواجدَهُ أيضاً في أسواق الشرق الأقصى من خلال العمل كمدير اكتتاب مفوض لمؤسسة قائمة في كوريا الجنوبية. كما كان القطاع داعماً لعدد من المشروعات والصفقات الاستراتيجية بالنسبة للدولة. وقد تضمنت هذه الصفقات على سبيل المثال لا الحصر تقديم تسهيلات غير ممولة لشركة البترول الكويتية.

وبعد تنفيذ مشروع أم الهيمن الاستراتيجي بنجاح بقيمة 0.8 مليار دولار أمريكي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) في الكويت، يواصل القطاع اقتناص فرص المشاركة في مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق دخل ثابت في السنوات المقبلة، ويستمر في تقديم خدمات مصرفية كاملة لشركة مشروع أم الهيمن، حيث تم خلال العام إصدار ضمان الحجوزات الضريبة لمشاريع ضخمة خاصة بالبنية التحتية في قطاع النفط والغاز في الكويت "مشروع الوقود البيئي والمصفاة الجديدة".

ويواصل القطاع تطوير علاقات وأعمال جديدة مع شركات ومؤسسات من منطقة الشرق الأقصى وتركيا وأوروبا تقوم على تنفيذ مشاريع في دولة الكويت. ويحرص القطاع على تنويع الانكشافات تجاه القطاعات الرئيسية الهامة مثل المؤسسات المالية وشركات الطيران والنفط والغاز ومشاريع المقاولات والإنشاءات الهندسية والتوريدات.

يقوم قطاع الخدمات المصرفية الدولية بصورة استباقية بإدارة علاقات العمل الأساسية، ويساعد الكثير من العملاء والمشاريع على مواصلة الأداء خاصة في مثل هذه الظروف الصعبة. ويواصل القطاع عقد مناقشات مفصلة مع العملاء المقترضين والأطراف المقابلة الأخرى للوقوف على مدى تأثير التباطؤ العالمي وضغوط التضخم المرتفع ويقدم الدعم للعملاء من خلال تأجيل سداد الأقساط وتقديم الإعفاءات الجزئية والدعم التمويلي. وقد حافظ القطاع على علاقات العمل مع عملاء من دول الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأقصى.

هذا، وقد اتخذ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي قرارات برفع وتيرة التقشف، أي تقليل المشتريات الشهرية من الأصول مع إعادة رسم السياسة النقدية بفرض كبح جماح التضخم وقام برفع أسعار الفائدة عدة مرات طوال عام 2022 حتى وصلت إلى 4.4% في شهر ديسمبر 2022. ولمواجهة الضغوط التضخمية المستمرة، من المتوقع أن يقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة على المدى القصير. وقد أدى الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة طوال العام إلى تعزيز قوة الدولار الأمريكي مقابل جميع العملات الرئيسية. ونتيجة لذلك، قامت الكثير من الجهات التنظيمية بالفعل برفع أسعار الفائدة بهدف كبح التضخم الذي يجتاح الاقتصاد العالمي.

تتعرض منطقة اليورو لأزمة اقتصادية حادة تفاقم بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. وأدى قرار شركة غازبروم بخفض إمدادات الغاز الطبيعي عن أوروبا بنسبة 20% من القدرات التصديرية إلى ارتفاع أسعار الغاز وزيادة مخاطر نقص الطاقة خلال فصل الشتاء. وسوف تؤدي أزمة الطاقة إلى مزيداً من الانخفاض في قيمة العملات، وانهيار الإنتاج الصناعي ودفع بعض الدول الأوروبية نحو مزيداً من الركود.

ومع أخذ الحيلة والحذر في الاعتبار، سيواصل القطاع جهوده الرامية نحو نمو محفظة الأصول بالبناء على الزخم القائم من خلال توفير المصادر والمشاركة في المعاملات والصفقات الدولية على أساس اقتناص الفرص بناءً على التحليل الشامل للمخاطر والعائد. وسوف يسعى القطاع أيضاً نحو تحديد عوامل ومصادر جديدة ومحتملة للإيرادات للبنك مع التركيز على التحسين المستمر للقدرات التشغيلية للقطاع.

قطاع الخزينة والاستثمار

تمكن البنك من زيادة تنويع وتعزيز وضع السيولة باستقطاب المزيد من ودائع العملاء المقيمين وغير المقيمين، والحصول على قروض ثنائية ومجمعة. وعلى الرغم من أن محفظة قروض البنك قد شهدت نمواً أفضل مقارنة بالعام السابق، إلا أن إجمالي حجم الميزانية العمومية بشكل عام ظل على ما هو عليه. وقد تحقق هذا التحسين نتيجة جذب المزيد من الودائع التمويلية طويلة الأجل إلى محفظة البنك. علاوة على ذلك، فإن تخفيف وتيسير سلم السيولة فيما يتعلق بحسابات التوفير الجارية CASA قد ساعد البنك على التقليل بشكل كبير من عمليات الاقتراض قصيرة الأجل فيما بين البنوك.

وبالنسبة لتكلفة الأموال، شهد البنك هذا العام قفزة كبيرة في تكاليف إدارة السيولة، حيث ارتفعت بصورة حادة منحنيات أسعار الفائدة لجميع العملات الرئيسية، وهذا أدى بدوره إلى ارتفاع تكاليف القروض طويلة الأجل وودائع العملاء. إن الإجراءات الاستباقية التي اتخذها البنك لتوفير التمويل طويل الأجل بتكاليف قليلة خلال النصف الأول من العام قد ساعدت على تقليل تأثير الارتفاع في تكلفة الأموال؛ ومع ذلك، من المتوقع أن تزداد تكلفة إدارة السيولة لدى البنك في المستقبل بسبب استمرار ظروف شح السيولة التي تسود الأسواق، وتوقع رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة على الودائع. إضافة إلى ذلك، بداية من 1 يناير 2023، سوف يتم العودة إلى جميع مستويات نسب السيولة الرقابية التي كانت مطبقة قبل تفشي جائحة فيروس كورونا COVID-19، مما قد يكثف حاجة البنوك في السوق المحلية للحصول على مصادر للتمويل. تتمثل استراتيجيتنا في مواصلة استكشاف أسواق ومصادر جديدة للتمويل المستقر تعزز من سيولة وربحية البنك.

إن محفظة السندات المصنفة بالدرجة الاستثمارية قد سجلت نمواً جوهرياً دون إضافة أي مخاطر تتعلق بمدة هذه السندات. وعلى الرغم من تراجع سوق السندات هذا العام على خلفية سلسلة الارتفاعات المتعاقبة في أسعار الفائدة، إلا أن أداء محفظة السندات قد تفوق على أداء السوق بسبب استراتيجية التحوط التي يتبناها البنك. ونظراً لأن متوسط مدة محفظة السندات قصير الأجل، فإن جميع صفقات إعادة الاستثمار المستقبلية للسندات التي تستحق سوف تحقق عائدات أكبر من شأنها تعزيز ربحية البنك.

وبهدف تعزيز جودة الخدمات المقدمة من قطاع الخزينة والاستثمار للعملاء على مدار الساعة (24/7)، فقد قام القطاع بتطوير منصة إلكترونية لعمليات القطع الأجنبي ودمجها في النظام المصرفي الأساسي، حيث توفر هذه المنصة للعملاء وبصورة آلية لحظية أسعار صرف القطع الأجنبي بهوامش ربحية جذابة. إن خاصية التحوط التلقائية التي توفرها هذه المنصة تساعد البنك على إدارة مخاطر السوق بصورة فعالة.

يعمل قطاع الخزينة والاستثمار من خلال منظومة تعتمد على أحدث التقنيات المتعلقة ببوابات التداول الإلكتروني التي تتسم بسرعة تنفيذ أعمال المتاجرة مثل Bloomberg و Reuters FX trading و 360T، وكذلك المنصات الإلكترونية الرئيسية الخاصة التي تتوفر لدى البنك. وبفضل كفاءة نظم قطاع الخزينة والاستثمار وخصائص وسمات التحكم والرقابة المتعلقة بتلك النظم، فقد تمكن القطاع من القيام بأعمال التداول من خلال بيئة عمل تحد من استخدام المطبوعات الورقية وتساهم في تحسين كفاءة الأعمال. وقد قام البنك بشراء نظام جديد للخزينة بهدف أتمتة الوحدات المتنوعة المختصة بتنفيذ الصفقات وذلك في ضوء استراتيجية البنك للتحويل الرقمي.

ويعمل لدى قطاع الخزينة والاستثمار مجموعة من المتداولين المهنيين أصحاب الخبرات المتميزة الذين يقومون بأداء المهام والوظائف الأساسية لدى القطاع من خلال:

- مكتب عمليات القطع الأجنبي: يتضمن أنشطة التداول وأعمال التغطية فيما يتعلق بالعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي.
- مكتب سوق النقد والدخل الثابت: ويتناول الاهتمام بإدارة تدفق النقدية لحسابات النوسترو وعمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك والأوراق المالية ذات العائد الثابت، والسيولة، وإدارة النسب الرقابية الأخرى ذات الصلة، والتحوط ضد مخاطر

السوق باستخدام عمليات المقايضة، والمحفظة الاستثمارية، والقروض الثنائية/ المجموعة (عمليات الاقتراض) وعمليات إعادة شراء السندات.

• **مكتب مبيعات الخزينة والاستثمار:** يعمل على الاهتمام بتلبية متطلبات العملاء من الشركات وتقديم أنواع مختلفة من منتجات الخزينة مثل الودائع والعمليات الفورية والعمليات الآجلة وعمليات مقايضة القطع الأجنبي، وكذلك عمليات مقايضة أسعار الفائدة وغيرها من المنتجات الأخرى. كما يقوم المكتب بإدارة المحفظة الاستثمارية مثل الأسهم المسعرة وغير المسعرة والأصول الجاهزة للبيع.

وقد حقق البنك من خلال جهود قطاع الخزينة والاستثمار نمواً في ودائع العملاء غير المقيمين والقروض الثنائية والقروض المجمعة واتفاقيات إعادة الشراء لأجل ومحفظة السندات السيادية بالدولار الأمريكي والأرباح الناشئة عن التعاملات بالقطاع الأجنبي فيما بين البنوك.

ومما لا شك فيه، فإن ارتفاع معدل الكفاءة الإنتاجية والالتزام التام بالمتطلبات الرقابية وأفضل المستويات والممارسات المهنية والأخلاقية، بالإضافة إلى إتباع أحدث الوسائل التكنولوجية، كان له تأثيراً كبيراً في تحقيق أهداف قطاع الخزينة والاستثمار.

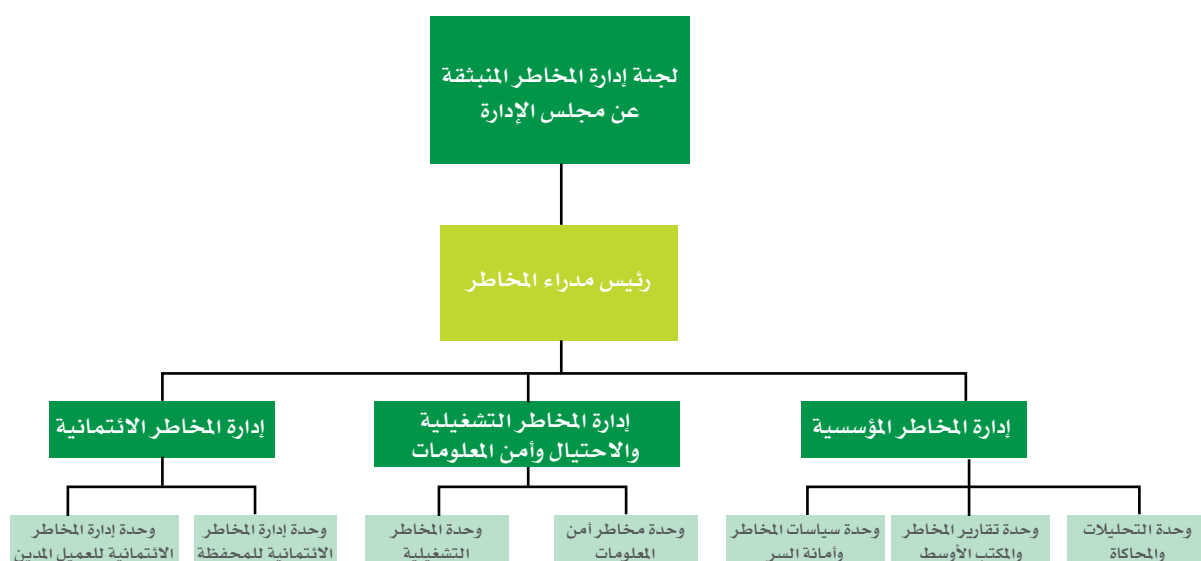
قطاع إدارة المخاطر

يرى البنك التجاري الكويتي أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المستمرة وعملية اتخاذ القرار. ومن ثم، فإن الأداء المستدام والسليم للبنك يعتمد على القدرة على تحديد وإدارة المخاطر بنجاح على جميع المستويات من خلال تطبيق مناهج وممارسات وثقافة إدارة المخاطر بصورة حصرية.

تتمثل الأهداف الأساسية لقطاع إدارة المخاطر لدى البنك في توقع المخاطر من خلال مجموعة من الإجراءات والنماذج والتقييمات، ثم تخفيف تأثير المخاطر المحددة أو الناشئة، والمراقبة الملائمة للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك من حيث العوامل الداخلية والخارجية. إن التصنيفات العامة للمخاطر تشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر أمن المعلومات.

هيكل قطاع إدارة المخاطر واستقلالية أعماله

يعد قطاع إدارة المخاطر بالبنك قطاع مستقل بذاته ويختص بإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، حيث يعمل بتبعية وظيفية مباشرة للجنة إدارة المخاطر، المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتبع بصفة إدارية وتنظيمية لرئيس مجلس الإدارة. إن قطاع إدارة المخاطر بالبنك هو قطاع مركزي يرأسه رئيس مدراء المخاطر، ويقدم آراء مطلعة ومشورة استباقية بشأن المخاطر لدعم الإدارة والمسؤولين عن اتخاذ قرارات الأعمال، وكذلك رفع تقارير عن وضع المخاطر لدى البنك وضمان توفر خطط العمل لتخفيف تلك المخاطر. ولتطوير ودمج عمليات إدارة المخاطر على مستوى البنك بحيث يتم اتخاذ القرارات بعد دراسة مستتيرة، تم تنظيم وتجميع أدوار ومهام قطاع إدارة المخاطر ضمن ثلاث فئات رئيسية هي: إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)، وإدارة المخاطر التشغيلية والاحتياطي وأمن المعلومات (OFISRM)، وإدارة المخاطر المؤسسية (ERM) على النحو المبين أدناه.



ويعمل قطاع إدارة المخاطر الذي يضم فريقاً من المتخصصين ذوي الخبرة والمهارة في إدارة المخاطر على القيام بمهامه الموكلة إليه في تقييم ومتابعة والتوصية بالاستراتيجيات للرقابة على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات والمخاطر المؤسسية ضمن إطار محكم وواضح من الممارسات والسياسات والإجراءات.

واصل قطاع إدارة المخاطر خلال عام 2022 العمل مع القطاعات والإدارات المختلفة على تطبيق منهجية إدارة المخاطر بصورة استباقية وحصيفة. ومن خلال رؤية مستقبلية للأحداث الجارية، مثل اتجاه هبوط الاقتصاد العالمي والتوترات الجيوسياسية، قام القطاع بمراجعة العديد من السياسات والحدود الداخلية والانكشافات لبعض المخاطر العالية والقطاعات المعرضة للمخاطر وفئات الأصول لضمان التحديد المبكر والتخفيف الفعال للانكشافات الائتمانية والأطراف المقابلة التي قد تظهر عليها مؤشرات التعثر والإخلال. إن أحد الجهود الرئيسية تكمن في العمل مع جميع مسؤولي المخاطر بفرض أساسي وهو التعرف على المخاطر الناشئة والجديدة التي قد يتعرض لها البنك وتقديم التوصيات المناسبة للتخفيف منها.

إدارة المخاطر الائتمانية (CRM)

تضم إدارة المخاطر الائتمانية الوحدات التالية:

1. **وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للعميل المدين (OCRU):** تركز الوحدة بشكل خاص على المراجعة السابقة واللاحقة لعملية المنح وتقييم التسهيلات الائتمانية التي يمنحها قطاع الخدمات المصرفية للشركات وقطاع الخدمات المصرفية الدولية بما في ذلك تقييم خطوط الائتمان لمختلف الدول والبنوك، وكذلك عروض الاستثمار وفقاً للسياسة الائتمانية / سياسة الاستثمار.
2. **وحدة إدارة المخاطر الائتمانية للمحفظة (PCRM):** هذه الوحدة هي المسؤولة عن مراقبة المحفظة الائتمانية للبنك وفقاً للمعايير / الحدود العامة المنصوص عليها في السياسات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تضطلع الوحدة بتقديم رأي مستقل إلى إدارة البنك بشأن المخاطر بهدف تحسين جودة المحفظة الائتمانية بصفة عامة.

إدارة المخاطر التشغيلية والاحتيايل وأمن المعلومات (OFISM)

هذه الإدارة تضم الوحدات التالية:

1. **وحدة المخاطر التشغيلية (ORMU):** هذه الوحدة مسؤولة عن متابعة وقياس وإعداد التقارير المتعلقة بالمخاطر التشغيلية للبنك، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، حيث تقوم وحدة المخاطر التشغيلية بجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر التشغيلية من خلال التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة (RCSA) ومؤشرات المخاطر الرئيسية (KRI) وأعمال مراجعة الإجراءات والعمليات التي انطوت على مخاطر وتم الإبلاغ عنها "أحداث المخاطر". ويتم الاحتفاظ بقاعدة البيانات المرتبطة بأحداث المخاطر والإبلاغ عنها من خلال التقارير الدورية لإدارة المخاطر. كما تضطلع وحدة المخاطر التشغيلية بمسؤولية إدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك والتنسيق بشأن خطة استمرارية الأعمال (BCP) على مستوى البنك والتأكد من إجراء الاختبارات ذات الصلة بتلك الخطة بصفة منتظمة.
2. **وحدة مخاطر أمن المعلومات:** هذه الوحدة مسؤولة عن تحديد ومراقبة وقياس ورفع تقارير بشأن كافة المخاطر المرتبطة بأمن المعلومات على مستوى البنك - مثل التهديدات الداخلية والخارجية التي قد يتعرض لها البنك سواء كانت بشكل متعمد أو بصورة غير مقصودة - لضمان توافر معايير الأمان للأصول المعلوماتية. كما تقوم وحدة مخاطر أمن المعلومات بإعداد والاحتفاظ بالسياسات والإجراءات المتعلقة بأمن المعلومات مع إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من مدى فاعلية الضوابط والأدوات الرقابية وذلك بهدف حماية الأصول المعلوماتية، وتقوم الوحدة برفع تقارير دورية إلى كلاً من لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ومجلس الإدارة حول قدرة البنك على إدارة أمن المعلومات ومخاطر الأمن السيبراني، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ المشاريع الخاصة بأمن المعلومات. وتقوم الوحدة بصفة استشارية بالتعاون مع مختلف الوحدات والإدارات بالبنك وتزويدها بالنصائح والإرشادات والتوجيهات اللازمة لتحقيق الالتزام بالمطلوبات الرقابية واتباع أفضل الممارسات على مستوى البنك.

وقامت الوحدة، بالتعاون مع قطاع الموارد البشرية، بتطوير وتقديم برامج معدة خصيصاً لجميع الموظفين لترسيخ ثقافة الوعي بأمن المعلومات على مستوى البنك. هذا، وقد عملت الوحدة أيضاً على ضمان وفاء البنك بمتطلبات شهادة الاعتماد والالتزام بمعايير أمن المعلومات في صناعة بطاقات الدفع PCI-DSS لحماية بيانات العملاء، وكذلك الحصول على شهادة الأيزو ISO 27001 ومتطلبات شهادة سويفت SWIFT CSP إضافة إلى الوفاء بمتطلبات بنك الكويت المركزي بشأن وثيقة إطار الأمن السيبراني. كما قامت الوحدة بتطوير وتحديث مركز رقابة العمليات الأمنية والذي يعمل على مراقبة أي حالات غير اعتيادية تتعلق بأمن المعلومات واتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة بشأنها، كما طورت خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية لضمان الاستجابة الفورية لأي أنشطة سيبرانية مشبوهة.

إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)

هذه الإدارة هي المسؤولة عن تقديم منظور متكامل وشامل على مستوى المحفظة للمخاطر الجوهرية التي يتعرض لها البنك من خلال تطوير رؤية مؤسسية شاملة لجميع المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على الأهداف الاستراتيجية وجدوى أعمال البنك. تتكون هذه الإدارة من ثلاثة وحدات مترابطة ومتداخلة وهي:

1. **وحدة سياسات المخاطر وأمانة السر** تركز بشكل أساسي على تقييم التعليمات الجديدة/التغييرات على التعليمات القائمة، وبالتالي وضع / تطوير منهج لاستجابة سياسة إدارة المخاطر لهذه التغييرات.

2. وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط مسؤولة عن إعداد تقارير إدارة المخاطر بشكل سليم وفي الوقت المناسب مع تقديم بيانات وتفاصيل تستند إلى تحليلات وصفية.

3. وحدة التحليلات والمحاكاة تركز على التحليلات التطلعية (رؤية مستقبلية) والوصفية (للمحاكاة والتحسين)، وتطوير النماذج المالية لتقديم رؤى تطلعية واستباقية.

إن إدارة المخاطر المؤسسية من خلال وحداتها المترابطة هي المسؤولة عن عمليات الاحتساب والمراقبة الدورية للنسب المالية، ورفع التقارير بشأن معايير قياس مخاطر السوق، والسيولة ومعدلات أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مختلف معايير ومقاييس نزعة المخاطر. وتقوم الإدارة باحتساب رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة المخاطر المختلفة وفقاً لخطة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لدى البنك ICAAP، وتضطلع الإدارة بالمسؤولية عن إجراء اختبارات الضغط ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ALCO ولجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة BRMC ومجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي. كما تعقد الإدارة اجتماعات دورية للجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان والاستثمار بشأن البنود المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية للبنك، وتقوم أيضاً بإعداد تقرير شهري بشأن إدارة المخاطر والذي يتم تعميمه على أعضاء لجنة الموجودات والمطلوبات وتقدم المدخلات/البيانات الكمية الأساسية اللازمة مثل احتمالية التعثر عن السداد وقيمة الخسارة عند التعثر لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، وتضمن الإدارة أيضاً تحديث سياسات إدارة المخاطر لدى القطاع وتتفقد الكثير من المشاريع الخاصة ذات الصلة بإدارة المخاطر التي تتضمن تحليلات ومحاكاة المخاطر بهدف تقييم المخاطر من منظور كمي.

وإلى جانب الأدوار والوظائف المنوطة بقطاع إدارة المخاطر، فإن إطار حوكمة إدارة المخاطر لدى البنك يشكل هيكل هرمي على قمته مجلس الإدارة، ويضم عدداً من اللجان التابعة لمجلس الإدارة مثل لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ولجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة التنفيذية لغرض منح الموافقات الائتمانية اللازمة ورفع وإعداد التقارير. ويشتمل التقرير السنوي للبنك، ضمن قسم الحوكمة، على شرح مفصل لهيكل الحوكمة.

التعامل مع مختلف أنواع المخاطر ومعالجتها:

تعرض المعلومات المبينة أدناه أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك وكيفية التعامل معها:

أ) المخاطر الائتمانية

في حين أن عمليات الإقراض (داخل وخارج الميزانية العمومية) الممنوحة للأطراف المقابلة يتم اعتمادها بصورة صارمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، إلا أن إدارة المخاطر الائتمانية تضمن وضع السياسات والإرشادات والعمليات والإجراءات الملائمة لتقييم أنشطة الإقراض بشكل شامل مع مراجعة دورية وتحديث لعمليات وآليات وأساليب التقييم الائتماني.

تضع كل من السياسة الائتمانية وسياسة إدارة المخاطر الائتمانية المبادئ الإرشادية لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة المخاطر الائتمانية، وتبين السياسة الائتمانية الإرشادات اللازمة لتحديد معايير الإقراض وكافة القرارات التي يتم اتخاذها، وتكون ذات صلة بالنواحي الائتمانية بعد دراسة متطلبات السياسة الائتمانية.

إن السياسة الائتمانية تدعمها وتكملها سياسة إدارة المخاطر الائتمانية التي تضع البنية الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية، وتتضمن أدوات تقييم المخاطر وتحليل المحفظة الائتمانية وإجراء مراجعات مستقلة. كما يتم وضع حدود داخلية للتركز الائتماني وجودة الائتمان، ولا يتم منح الموافقات الائتمانية إلا بعد إجراء دراسة تفصيلية نافية للجهالة للعروض الائتمانية، وتأخذ في الحسبان عمليات المراجعة التي تتم بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي تتطوي أنشطتها على بعض المخاطر. وتتضمن الدراسة النافية للجهالة تقييماً لنوعية المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي للمنشأة الراغبة في الحصول على الائتمان والتوقعات المستقبلية وهيكل التسهيلات الائتمانية وارتباطها باحتياجات العمل والخبرة التي تمتلكها إدارة المنشأة ومصادر السداد المحددة والضمانات المتاحة وعمليات الدعم الإضافية المتوفرة وخلافه. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مراجعات شاملة لاحقة للموافقة على الائتمان سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المحفظة الائتمانية وذلك بهدف متابعة ومراقبة المحفظة الائتمانية القائمة على نحو فعال.

إن القيام بعملية تحليل مناسبة للمخاطر يضمن توافق وتناسب الحدود المعتمدة مع تركيبة المخاطر المرتبطة بالأطراف المقابلة. وبخلاف الحدود المسموح بها للإقراض، على أساس إفرادي، أي بالنسبة لكل عميل على حدة، فقد تم وضع حدود لمخاطر الانكشاف على مستوى المحافظ الائتمانية الكبيرة بالنسبة للقطاعات التي تتطوي أنشطتها على مخاطر عالية وتتم متابعة ومراقبة مخاطر الانكشاف على هذه القطاعات بصورة مستمرة. ويتم وضع حدود الإقراض المرتبطة بالدول استناداً إلى تقييم المخاطر الداخلية وتقييم المخاطر السيادية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية لضمان التنوع والتوزيع المناسب للمحفظة فيما يرتبط بالتصنيفات السيادية ومخاطر الانكشافات الجغرافية المرتبطة بالدول. كما يقوم قطاع إدارة المخاطر بتطبيق نموذج تقييم مخاطر القطاعات والذي يوفر مزيداً من الدقة والتفاصيل عند تصنيف قطاعات النشاط الاقتصادي.

ويقوم البنك بقياس رأس المال الداخلي المعرض لمخاطر الائتمان، وكذلك مخاطر الإقراض تجاه العميل، وتركز الضمانات وفقاً

للركن الثاني من معايير "بازل3". ويتم قياس مخاطر التركيز الائتماني باستخدام نموذج يحدد وبشكل شامل مخاطر التركيز الائتماني على أساس العميل والقطاع والتوزيع الجغرافي.

(ب) مخاطر السوق

إن الانكشاف على مخاطر السوق لدى البنك يتضح في محافظ الأسهم والقطع الأجنبي التي يتم التداول فيها بصورة كبيرة، وكذلك المراكز الأخرى التي تستمد قيمها العادلة مباشرة من معايير السوق.

ويقوم البنك بتطبيق مجموعة من الحدود المتعلقة بمخاطر السوق للرقابة الملائمة على مخاطر الأسهم والقطع الأجنبي، حيث يتم مراقبة مخاطر القطع الأجنبي بشكل يومي والتحكم فيها من خلال الحدود الأساسية المتعلقة بالعملاء، وكذلك حدود إيقاف الخسائر. كما يتم تطبيق الحدود الرقابية لعمليات التداول لليلة واحدة والتي تشمل على حدود كلية مطلقة.

كما يقوم البنك بتقييم مخاطر السوق من خلال قياسات القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي يتم وضعها داخلياً، حيث تعتمد القيمة المعرضة للمخاطر على المحاكاة التاريخية خلال الفترة التي تضمنت الملاحظات ذات الصلة بتلك القيمة، ويتم احتسابها على أساس الحد الأقصى المحتمل للخسائر خلال فترة الاحتفاظ أو التملك ذات الصلة عند حد 99th percentile. ويتم تطبيق الحدود المتعلقة بالحد الأقصى المسموح به للقيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة لمراكز القطع الأجنبي والأسهم. ويتم فحص نماذج القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً بصورة لاحقة للتأكيد وللتحقق من مدى فاعليتها. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق والتركيزات التي تتضمنها تلك المخاطر بصورة منتظمة. إن عمليات احتساب رأس المال الداخلي لمخاطر السوق يتم احتسابها من خلال "الخسائر المتوقعة" وفقاً لتعليمات وقواعد بنك التسويات الدولية الصادرة في هذا الشأن.

وتخضع العروض الاستثمارية للدراسات النافية للجهالة التي تتضمن إجراء مراجعات مستقلة ومنفصلة عن وحدات الأعمال مقدمة العروض. ويتم تصنيف الاستثمارات ضمن فئات الأصول المحددة سلفاً وتخضع للحدود المعتمدة مسبقاً لكافة فئات الاستثمار. كما أن الطاقة/القدرة الاستثمارية الكلية للمجموعة وتلك الخاصة بالبنك تلتزم بالحدود المقررة والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

(ج) مخاطر السيولة

يدير البنك مخاطر السيولة والتي تتمثل بصورة واضحة في الفجوات بين فترات الاستحقاق وتركز الإيداعات ضمن بند المطلوبات. ويضع البنك مجموعة من الحدود للتحكم في مخاطر السيولة وتشتمل هذه الحدود الحد الأقصى المسوح به للفجوات التراكمية. كما يتم وضع حدود داخلية لتوخي الحيلة والحذر ولضمان الالتزام بالحدود الرقابية بصفة مستمرة. وقد قام قطاع إدارة المخاطر بتعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع حدود تهدف إلى تخفيض تركيز الودائع من العملاء الرئيسيين ذوي المراكز الحساسة مع تخفيض حجم التركيز في منتجات الودائع. كما يتم تطبيق حدود للفجوات لفترات زمنية مختلفة لضمان استمرار ملائمة فترات الاستحقاق لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات. ويتم إجراء تحليل تفصيلي للمطلوبات على أساس دوري لمعرفة أنماط تجديد فترات الودائع وتحديد الودائع الكبيرة وتوجهات الأفراد والمؤسسات في التصرف بالأموال بإشعارات قصيرة الأجل وارتباط ذلك بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك إعداد تخطيط ملائم للسيولة بشكل دوري وإجراء اختبارات الضغط التي تعتمد على تحليلات السيناريوهات المحددة من البنك. كما تشكل الخطة التفصيلية لحالات الطوارئ واستمرارية الأعمال جزءاً من الإطار العام لإدارة مخاطر السيولة. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر السيولة بصورة منتظمة باستخدام منهجية يتم تطويرها داخلياً.

ويتم قياس ومراقبة معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) بصفة منتظمة مقارنة بالحدود الرقابية والحدود الداخلية.

(د) مخاطر أسعار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة وفقاً للإرشادات المحددة بسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة. إن معظم الموجودات والمطلوبات لدى البنك يتم استحقاقها أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة واحدة، ومن ثم يوجد انكشاف محدود لمخاطر أسعار الفائدة. ويتم متابعة مخاطر أسعار الفائدة بمساعدة نظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة (IRSM) والذي يتم فيه توزيع الموجودات والمطلوبات على فترات استحقاق محددة سلفاً وفترات زمنية يتم خلالها إعادة التسعير. ويتم احتساب الربحية المعرضة للمخاطر (EaR) بتطبيق أسلوب محدد سلفاً يأخذ بعين الاعتبار الصدمات التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة وفقاً لنظام مراقبة حساسية معدلات الفائدة، ويتم مقارنة ذلك مقابل الحدود الداخلية التي تحدد نزعة البنك تجاه تلك المخاطر. ووفقاً لتعليمات بازل، يقوم البنك باستخدام أسلوب الصدمات المختلفة والمتعددة التي قد تتعرض لها معدلات الفائدة على فترات زمنية مختلفة أو بعملاء مختلفة بهدف احتساب الربحية المعرضة للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم أيضاً احتساب معدل حساسية القيمة المعرضة للمخاطر بالنسبة للأسهم. ووفقاً للركن الثاني من معايير بازل3، يتم قياس رأس المال الداخلي المتعلق بمخاطر أسعار الفائدة بصورة منتظمة.

هـ) المخاطر التشغيلية

تركز إدارة المخاطر التشغيلية على تحديد وتقييم والحد من تأثير المخاطر التي قد تنشأ عن عدم ملائمة العمليات والأخطاء البشرية وأعطال النظام والعوامل الخارجية وذلك باستخدام مجموعة من أساليب التقييم التي تتضمن إعداد التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة عليها (RCSA) وإجراء مراجعة شاملة للإجراءات التي يتم اتخاذها على نطاق البنك/ المجموعة. كما يتم مراقبة مؤشرات المخاطر الرئيسية KRIS بصفة منتظمة. ويتم استخدام بطاقة تسجيل النقاط بصورة موضوعية لتقييم المخاطر التشغيلية المختلفة في كافة الإدارات بناءً على معايير محددة مسبقاً، وذلك لكي يتم تصنيفها ضمن فئات معينة.

ويتم استخدام هذا التصنيف في قياس رأس المال الداخلي المتعلق بالمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية. كما أن قاعدة البيانات المحتفظ بها داخلياً فيما يتعلق بالأحداث المرتبطة بالمخاطر توفر وتقدم معلومات حول مدى تكرار تلك الأحداث وأثرها والتي أدت إلى نشوء المخاطر التشغيلية. ويتوافر لدى البنك سياسة وخطة استمرارية الأعمال وذلك لمعالجة أي حالات طارئة غير متوقعة بما يضمن مواصلة واستمرارية الأعمال وأن تكون الأعطال الناتجة عن أي خلل للنظم والعمليات الهامة للبنك عند حدها الأدنى. وتساعد التغطية التأمينية المتوفرة لدى البنك، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من إدارة المخاطر التشغيلية، في التخفيف من المخاطر التشغيلية وذلك عن طريق تحويل ونقل المخاطر بصورة حصرية. وتضع سياسة إدارة المخاطر التشغيلية إرشادات عامة لإدارة النواحي التأمينية المرتبطة بأعمال البنك، بما في ذلك عوامل يتم مراعاتها في هيكله وثائق التأمين وبيان حدود الوثائق التأمينية والمبالغ المستقطعة ومراجعات الوثائق التأمينية ومعالجة المطالبات.

و) المخاطر الأخرى

لدى البنك مجموعة من السياسات المرتبطة بالمخاطر الأخرى ومن ضمنها المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة. وهذه السياسات تحدد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الأطراف المتداخلة في إدارة هذه المخاطر والرقابة عليها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الأساليب الكمية لقياس رأس المال الداخلي المطلوب لمواجهة هذه المخاطر.

قطاع التحول الرقمي والابتكار

في ظل التحول التكنولوجي الذي تشهده الصناعة المصرفية والتوجه نحو الخدمات المصرفية الرقمية التي باتت تمثل مستقبل الصناعة المصرفية، والتزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي، قام مصرفنا بإنشاء إدارة متخصصة في مجال التحول الرقمي والابتكار. وخلال عام 2022، قام قطاع التحول الرقمي والابتكار في البنك بتطوير وإطلاق العديد من الخدمات المصرفية للعملاء من الشركات والأفراد، منها على سبيل المثال لا الحصر.

- إطلاق خدمة تي-بوت T-Bot المساعد الافتراضي من البنك التجاري

تم تطوير خدمة المحادثة المباشرة عبر تطبيق خدمة الواتساب من خلال المساعد الافتراضي بحيث أصبح بإمكان عملاء البنك الحصول على معلومات عن مواقع أفرع البنك وتفاصيل المنتجات والخدمات بطريقة سريعة وسهلة دون الانتظار للحصول عليها من موظف البنك بالإضافة إلى إمكانية الوصول للتحديثات مباشرة مع أحد موظفي خدمة العملاء عبر نفس التطبيق.

- تطوير خدمة الإنترنت المصرفية للشركات

تم تطوير خدمة الإنترنت المصرفية للشركات بحيث أصبح بإمكان الشركة رفع مستوى صلاحيات المستخدم لكي يتمكن من العمل على إعطاء الموافقات الفورية لمستخدمين آخرين مرتبطين بنفس الحساب دون الحاجة لتعبئة طلبات مثل إنشاء مستخدم جديد أو تعديل حدود التحويل أو إضافة خدمة أو حساب جديد.

- خاصية إضافة وصف للعمليات التي تتم على الحساب

تم تطوير خدمة جديدة تتيح للعملاء إضافة وصف خاص للعمليات التي تتم على حساباتهم لكي يتم الرجوع إليها والتعرف على تفاصيل العملية وسبب/جهة الخصم إن لم تتوفر في الوصف التلقائي المبرمج مسبقاً من النظام.

- تطوير خدمة تي باي للدفع الفوري

تم تطوير خدمة الدفع الفوري تي باي بحيث أصبح بإمكان العميل أن يقوم بالدفع مباشرة من أي حساب لديه بعد القيام بمسح رمز الدفع السريع QR Code دون الحاجة لتحديد الحساب الذي يتم الخصم منه مسبقاً.

- تطوير خدمة حساب العائلة

تم تطوير خدمة حساب العائلة حيث أصبح بإمكان العميل القيام بعمليات التحويل وإصدار كشف حساب مباشرة.

- تطوير خدمة إضافة مستفيد

تم تطوير خدمة إضافة المستفيد حيث أصبح بإمكان العميل إظهار رمز الاستجابة السريعة لأي من حساباته وبالتالي يقوم عميل التجاري الآخر بعمل مسح للرمز وإضافة المستفيد فوراً دون الحاجة لإدخال بيانات المستفيد يدوياً.

- إضافة خدمة إصدار بطاقة مسبقة الدفع و بطاقة السحب الآلي الافتراضية

إضافة خدمة إصدار بطاقة مسبقة الدفع و بطاقة السحب الآلي الافتراضية دون الحاجة لطباعة البطاقة البلاستيكية

- تطوير خدمة فتح حساب جديد عبر طريق تطبيق البنك التجاري للأجهزة الذكية

تم تطوير خدمة فتح حساب جديد عبر تطبيق البنك بحيث يسمح للعميل أن يقوم بتسجيل اسم مستخدم وبيانات الدخول السرية (كلمة سر الدخول) أثناء عملية فتح الحساب.

- إضافة خدمة تغيير الرقم السري لبطاقات مسبقة الدفع والسحب الآلي

تم إضافة خدمة تغيير الرقم السري للبطاقات مسبقة الدفع والسحب الآلي عبر تطبيق البنك التجاري للأجهزة الذكية. وسوف تستمر مسيرة التطوير والتحسين في البنك لتشمل تحديث البنية التحتية التكنولوجية والرقمية للبرامج والأنظمة الذكية المرنة والداعمة لتحقيق التحول الرقمي وذلك بالتعاون والتنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات بالبنك والقطاعات الأخرى. ومن المؤكد أن حرص البنك على تعزيز خدماته المصرفية الرقمية يأتي متماشياً مع رؤية الكويت 2035 التي ترى التحول الرقمي أحد أولويات التقدم والنهوض بالاقتصاد.

قطاع تكنولوجيا المعلومات

بدأ قطاع تكنولوجيا المعلومات رحلة التحول الرقمي للبنك في مارس 2013 من خلال تنفيذ الإصدار الأول من أجهزة الإيداع النقدي (CDM) التي كان يقوم الصرافون على تشغيلها، وقد تم ذلك بهدف معالجة مشكلات الفروع في إدارة والتعامل مع النقد. أما اليوم، فإن أجهزة الإيداع النقدي قد أصبحت أجهزة ذاتية الخدمة لا تحتاج إلى موظفين لتشغيلها، بل تخدم العملاء مباشرة وبصورة تامة. وقد عمل قطاع تكنولوجيا المعلومات على أن تكون أجهزة الإيداع النقدي مماثلة لأجهزة الصراف الآلية، مع خصائص ومزايا إضافية مثل قبول الفواتير النقدية والعملات المعدنية والشيكات. ومع التركيز على توفير السهولة للعملاء في تعاملاتهم المصرفية، يضمن قطاع تكنولوجيا المعلومات إحداث تكامل سلس بين قطاعات البنك المختلفة من المنظور التكنولوجي الذي يتطور باستمرار. ولقد كان هذا بمثابة الأجندة الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها قنواتنا المصرفية المتعددة المتمثلة في الفروع أو القنوات المصرفية عبر الإنترنت / الهاتف المحمول.

خلال الربع الأول من عام 2022، تم تجربة الخزائن الخاصة من التجاري T-Locker في بعض الفروع، ثم أصبحت متوفرة الآن في جميع فروع البنك بهدف تعزيز تجربة العملاء المصرفية، حيث ساعدت هذه الخزائن الذكية على توحيد وتبسيط العمليات التشغيلية مثل تسليم العملاء دفاتر الشيكات وبطاقات الخصم وبطاقات الائتمان والمستندات المصرفية مثل شهادة الرصيد وشهادة براءة الذمة. ويمكن للعملاء الآن تلقي رسائل على بريدهم الإلكتروني وهواتفهم المحمولة المسجلة لدى البنك تحتوي على رمز الاستجابة السريعة QR، ومن خلال تمرير رمز الاستجابة السريعة على خزينة T-Locker، يتم فتح الخزينة حيث يوجد دفتر الشيكات أو الوثائق أو النقد أو البطاقة الخاصة بالعميل، ومن ثم يمكنه استلامها. ومنذ بدء العمل بها في فبراير 2022 وحتى الآن، تم تنفيذ أكثر من 19000 طلب على خدمة الخزائن T-Locker.

كما تم ابتكار واجهة تقنية جديدة للخدمة الذاتية في الفروع، حيث تستفيد أجهزة الخدمة المصرفية الذاتية The Banking Island machine (BI) من تقنية البصمة الحيوية باستخدام أسلوب التعرف على الوجه للمصادقة على المستخدم، وهذا يُمكن العملاء من إجراء المعاملات المصرفية مثل التحويل الداخلي للأموال ومعاملات سويفت Swift وإيداع الشيكات وإصدار الشيكات المصدقة وسداد رصيد بطاقات الائتمان.

إن دعم قطاعات وإدارات الأعمال في تقديم أحدث الخدمات والمنتجات إلى العملاء يمثل الهدف الأهم لقطاع تكنولوجيا المعلومات عند تنفيذه للمشاريع أو التحسينات على النظام، ومنها ما يلي:

- أ) من خلال تكامل النظم مع أجهزة الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تم تفعيل التوقيع الرقمي للعملاء أثناء فتح الحساب حيث أصبح أمام العملاء خيار التوقيع اليدوي أو التوقيع الرقمي بالتعاون مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية. وكجزء من أدلة التدقيق، يظهر التوقيع الرقمي في سجلاتنا حسب توقيع العميل المسجل لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية.
- ب) من خلال تطبيق نظام دفع الفوائد مقدماً عن الودائع الثابتة، أصبح بإمكانية قطاعات وإدارات الأعمال منح العملاء خيار تحصيل الفائدة عن ودائعهم قبل تاريخ استحقاق الوديعة، وهذه المرونة تُقدم للعملاء في حالة الاحتياجات الطارئة.
- ج) يمكن للعميل طلب إصدار بطاقة افتراضية دون أي تكلفة.
- د) يمكن استخدام خاصية الاتصال قريب المدى NFC المتوفرة في أجهزة السحب الآلي الذكية STM من قبل حاملي بطاقات غير صادرة عن البنك التجاري الكويتي، وهذا يوفر طريقة أكثر ملاءمة لسحب الأموال في أجهزة السحب الآلي الذكية STM لعملاء كي-نت K-Net، حيث أن هذه الخاصية لا يوفرها الآخرون عند إجراء معاملة كي-نت.
- هـ) إضافة محافظ رقمية إلى حسابات عملائنا، حيث تم إضافة إمكانية الدفع باستخدام Samsung Pay و Swatch Pay هذا العام.

و) الآن، أصبح العملاء على ثقة بأنه سيتم تجديد بطاقات الخصم المصرفية الخاصة بهم بصورة تلقائية ما لم يخطروا الفرع مسبقاً بعدم الرغبة في التجديد أو إقفال حساباتهم.

ز) يمكن الآن معالجة وتميرير المعاملات المتكررة باستخدام بطاقات الخصم تماماً مثلما يتم باستخدام بطاقات الائتمان، ومن ذلك دفع المدفوعات الشهرية مثل الاشتراكات أو رسوم العضوية.

إن التحول الرقمي لا يكون مكتملاً دون رقمنة عمليات الدعم والمساندة. ولهذا الغرض، نفذ قطاع تكنولوجيا المعلومات عملية التسوية التلقائية لمعاملات سويفت Swift و Instapay، إضافة إلى ذلك، يتم أيضاً التحقق من القائمة السوداء تلقائياً عند فتح الحساب، وكذلك التحقق من المستفيدين من الشيكات المصدقة.

يدرك قطاع تكنولوجيا المعلومات التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية من حيث تطور التكنولوجيا والرقمنة، وسوف يسعى جاهداً لتبني واستكشاف تقنيات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار لوائح وتعليمات أكثر صرامة ويعتبر الالتزام بهذه اللوائح ضرورة إلزامية لتنفيذ التقنيات الجديدة في البنك. وسوف يواصل قطاع تكنولوجيا المعلومات بناء وتطوير البنية التحتية لدعم البنك في مواجهة التحديات المستقبلية.

قطاع العمليات

إن قطاع العمليات في البنك التجاري الكويتي هو فريق عمل محوري مسؤول عن تنفيذ وتسوية المعاملات التي تضطلع بها الإدارات الأمامية العاملة في خدمة العملاء حيث يقدم خدمات مباشرة وغير مباشرة لدعم قطاعات الأعمال بما يضمن تمرير المعاملات بدقة وبصورة ملائمة ضمن الإطار الرقابي المحدد. لقد كان عام 2022 زاهراً بالإنجازات بالنسبة لقطاع العمليات بالنظر إلى المبادرات المتنوعة التي تم تبنيها لتحسين المستمر والاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الانسيابية وتقليل فترات إنجاز الأعمال بطريقة صديقة للبيئة.

مركز إدارة النقدية

يضمن مركز إدارة النقدية توافر النقد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للعملاء وخاصة خلال فترات الذروة المصاحبة لصرف الرواتب وعطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية بما في ذلك عمليات خدمة توصيل النقدية Cash Express. وقد قام مركز إدارة النقدية بإعادة ضبط تسلسل وسير العمل للوفاء بمتطلبات إعادة التعبئة لعدد أكبر من أجهزة السحب الآلي مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بهدف تحقيق الكفاءة التشغيلية.

ويعمل مركز إدارة النقدية بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات وإدارة الإنشاءات والممتلكات - قطاع الخدمات العامة على استكمال وإتمام عمليات تركيب وتشغيل أجهزة السحب والإيداع للمبالغ الكبيرة BTM الموزعة حالياً على جميع محافظات الكويت في فروع مختارة.

إضافة إلى ذلك، يقوم مركز إدارة النقدية بتشغيل الخزائن الخاصة من التجاري ("T-Lockers") التي تعمل بمثابة مراكز تسليم ذكية متوفرة في فروع البنك، حيث يمكن للعملاء الوصول إليها على مدار الساعة لاستلام بريد البنك والبطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات والمبالغ النقدية الخاصة بهم وغيرها من المستندات بطريقة آمنة وسريعة. فضلاً عن ذلك، فإن مركز إدارة النقدية مسؤول أيضاً عن بريد الفروع من خلال خزائن التجاري الذكية، وقد تم دمج جميع الخدمات مع نظم أنشطة الدعم وخدمة العملاء والاستفادة من تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR) وتطبيق التجاري على الهواتف المحمولة لمعالجة وتميرير المعاملات.

إن مركز إدارة النقدية هو المسؤول عن تعبئة وتشغيل جميع أجهزة السحب والإيداع النقدي لدى البنك. ويشمل ذلك أجهزة السحب الآلي (ATMs)، وأجهزة السحب الآلي الذكية (STM)، وأجهزة السحب الآلي للمبالغ الكبيرة (BTM)، وأجهزة الإيداع الذكية (SDM) الخزائن الذكية الخاصة من التجاري (T-Locker).

إدارة عمليات الخزينة والاستثمار

نحجت إدارة عمليات الخزينة والاستثمار في إدارة حسابات الأمانة الجديدة بنجاح، وبمساعدة فريق العمل، تمكنت الإدارة من تحديد الأوراق المالية الواجب الاحتفاظ بها ضمن حسابات الأمانة مما أدى إلى توفير التكاليف التي يتم دفعها للاحتفاظ بالمحفظة.

وتماشياً مع رؤية مصرفنا الهادفة إلى التحول الرقمي، اعتمدت الإدارة منهجية بيئة العمل غير الورقية في إصدارها للتقارير المتنوعة مثل تقرير مراقبة الحدود، وتقرير الرقابة اليومية، وتقرير الرقابة في نهاية اليوم، وغير ذلك من التقارير المختلفة.

إدارة مراقبة العمليات الاحتيالية والمخاطر

تقع على عاتق إدارة مراقبة العمليات الاحتيالية والمخاطر، المكلفة بالعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، مسؤولية دعم خدمة سويفت لفرز ومراجعة الأسماء الواردة في قائمة العملاء المفروض عليهم عقوبات من قبل سويفت Swift Sanctions Screening، فضلاً عن قيام الإدارة بفحص ومراجعة إجراءات فتح الحسابات وفحص الشيكات المقدمة للبنك من غير عملاء البنك التجاري وفحص بيانات "أعرف عميلك" ومراقبة العمليات الاحتيالية، وهو ما من شأنه أن يساعد وبشكل فعال واستباقي على تحديد أي انحرافات ويهدف في نهاية المطاف إلى حماية العملاء والتجار الذين يتعاملون مع البنك، بل ويحد من المخاطر المرتبطة بالعمليات الاحتيالية. وقد تم تطوير وتعزيز نظام كشف الاحتيال "Enhanced Detect TA" بتزويده بخصائص إضافية للمراقبة وإصدار تحذيرات ذاتية وهذه تساعد في حماية العملاء من محاولات الاحتيال الجديدة.

إن إدارة مراقبة العمليات الاحتيالية والمخاطر مسؤولة أيضاً عن تسوية المنازعات مع عملاء التجاري وغير عملاء التجاري والتجار في الوقت المناسب، بما يضمن توافر الخدمات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

إدارة إعداد أدلة الإجراءات

قامت الإدارة بدعم البنك في تحديث وإصدار المستندات التي تصف العمليات والإجراءات والتي تم إعادة صياغتها وضبطها خلال العام وذلك حسب متطلبات الجهات الرقابية وقطاعات الأعمال المختلفة على مستوى البنك. تقوم الإدارة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة للتأكد من توثيق المسؤوليات بشكل واضح لمنع وتجنب أي التباس أو تداخل.

إدارة شئون العمليات

تضم الإدارة وحدة الرقابة على تمرير العمليات (OPCU) ووحدة إدارة السجلات (RMU) ووحدة العمليات القانونية (LOU) ووحدة إدارة البيانات والإجراءات (DPMU). تواصل الوحدات التابعة لإدارة العمليات مسيرة أتمتة المهام المختلفة لضمان المعالجة المباشرة والفورية وتحقيق كفاءة وانسيابية الأعمال.

إدارة شئون الائتمان وتمرير القروض لعملاء التجزئة

تواصل الإدارة التنسيق الدائم مع قطاع تكنولوجيا المعلومات لتحديث الأنظمة الداخلية للبنك حتى يتم تنفيذ عمليات المعالجة بشكل أسرع وأكثر سلاسة ومرونة بحيث تلبي متطلبات العملاء وأصحاب المصلحة الداخليين.

إدارة الخدمات التجارية

إن إدارة الخدمات التجارية هي إحدى الإدارات المتخصصة التي تقدم الدعم والمساعدة لعملاء البنك في إنجاز معاملاتهم مثل إصدار خطابات الاعتماد الخاصة بالاستيراد والتصدير ومستندات التحصيل والضمانات (المحلية والخارجية). وتقوم إدارة الخدمات التجارية أيضاً بتقديم التمويل قصير الأجل لعمليات الاستيراد مقابل التزامات تجارية، وكذلك ترتيب عمليات الخصم للذمم المدينة المتعلقة بعمليات التصدير. ويعمل بإدارة الخدمات التجارية مجموعة من الموظفين أصحاب الكفاءات والخبرات والمهارات ويتمتعون بالمعرفة والدراية الكبيرة باللوائح المنظمة للتجارة الدولية، وكذلك اللوائح والقوانين المحلية.

وقد استطاعت إدارة الخدمات التجارية تقديم خدمات مميزة للعملاء مع مراعاة عامل الوقت عند تقديم تلك الخدمات، ونجحت في متابعة جميع طلبات العملاء من خلال نظام القطع الأجنبي FX القائم على الشبكة الالكترونية، وقامت بآتمتة عملية الفحص والمراجعة للتحقق من العملاء وفقاً لقوائم الفحص والتحقق الدولية.

إدارة شئون الائتمان

تضطلع هذه الإدارة بمسؤولية إعداد وتوفير المستندات الائتمانية وتسجيل ومراجعة البيانات المتعلقة بالضمانات وتمرير وإجراء الإعدادات المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية والحدود الخاصة بها في النظام المصرفي الأساسي، فضلاً عن التحديث الدوري للتقييمات الخاصة بالضمانات. كما تضطلع بدور هام في تقديم الدعم اللازم لقطاعات أنشطة الأعمال بما يضمن حماية مصالح البنك من الناحية القانونية واستمرار سلامة المحفظة الائتمانية من خلال الالتزام بالشروط والأحكام الائتمانية المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، ومتطلبات السياسة الداخلية وغيرها من الشروط والمتطلبات الأخرى. وتعمل الإدارة على ضمان أن أعمال تمرير التسهيلات الائتمانية والعمليات الخاصة بها للعملاء من الشركات تتمشى بشكل تام مع الشروط الائتمانية المعتمدة مع ضمان حماية مصالح كلا من البنك والعملاء. ومع استخدام "تطبيق Documentra"، أصبحت عملية جمع البيانات عن طريق إجراء مسح ضوئي للمستندات دقيقة ودون مشكلات.

إدارة متابعة القروض والتحصيل

تتألف الإدارة من وحدة التنفيذ ووحدة القضايا ووحدة متابعة واسترداد القروض (LFRU). وتضطلع الإدارة بشكل أساسي بمسؤولية تحصيل الأموال غير المسددة من العملاء الأفراد ومتابعة الإجراءات القانونية، عند الحاجة إلى ذلك.

نجحت الإدارة في استرداد أصول خاصة بالقروض وبطاقات الائتمان الممنوحة في إطار الخدمات المصرفية للأفراد، وحققت نمواً كبيراً في عملية الاسترداد بزيادة عن العام السابق بلغت 11%.

قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

تم إنشاء قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة في شهر سبتمبر 2021 في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي لضمان الصياغة والتنفيذ الناجح لاستراتيجية "صياغة المستقبل" للخمس سنوات القادمة والتي تتمحور حول تسريع عملية التحول الرقمي في الصناعة المصرفية الكويتية، والتركيز على العملاء، وتمكين ودعم العمالة الوطنية لما لذلك من آثار إيجابية على البيئة والمجتمع والحوكمة كجزء لا يتجزأ من رؤية الكويت 2035.

وعلى هذا النحو، قام القطاع، ومن خلال التعاون الناجح والبناء مع جميع إدارات وقطاعات البنك ذات الصلة، بوضع استراتيجية "التجاري" نحو صياغة المستقبل مع الأخذ في الاعتبار الرؤية والتوجهات على مستوى الدولة، والتي تم تضمينها في الأهداف الاستراتيجية للبنك على مدى السنوات الخمس القادمة.

ويشهد البنك، منذ إنشاء قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة، نقلة نوعية نتيجة لتعميق ثقافة التفكير الاستراتيجي وتشجيع المشاركة على جميع المستويات الإدارية، وهو ما يتضح من خلال الرجوع إلى استراتيجية البنك والتشاور مع القطاع قبل إجراء أنشطة التخطيط الدورية الأساسية مثل إعداد الميزانيات التقديرية وخطط العمل السنوية.

ولضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من مجلس إدارة البنك، فقد تم وضع وتصميم مؤشرات الأداء الرئيسية ومعايير القياس النوعية والكمية على مستوى قطاعات البنك بهدف تسهيل متابعة مدى التقدم المحقق في التنفيذ من حيث الأهداف الاستراتيجية والمحركات الرئيسية بطريقة تفصيلية، وبالتالي إمكانية الكشف المبكر عن الإخفاقات والانحرافات، وتحديد الأسباب الجذرية، وهذا يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وقائية استباقية وإعادة تنظيم الأمور.

هذا، وقد قام القطاع بإعادة هيكلة وإثراء محتوى التقارير الدورية للاستراتيجية بصورة جوهرية بحيث تعكس الجهود الجماعية للقطاعات، وذلك فيما يتعلق بالأهداف الشاملة والمحركات الاستراتيجية للبنك من خلال تجميع مؤشرات ومعايير الأداء الرئيسية التي تم وضعها خصيصاً لهذا الغرض. وتقدم هذه التقارير إلى رئيس مجلس الإدارة ومجلس الإدارة كل فترة ربع سنوية لإبراز الإنجازات وبيان الإخفاقات والأسباب والمسؤوليات، بالإضافة إلى التوصيات للمضي بخطى راسخة نحو المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، قام قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة بإضفاء بعض التحسينات على التقرير الربع السنوي الخاص بمدى التقدم المحقق في تنفيذ الاستراتيجية الذي يقدم إلى بنك الكويت المركزي، حيث يستعرض التقرير حالياً - بالإضافة إلى أداء البنك مقارنة بالأهداف الاستراتيجية والمحركات الرئيسية - نظرة تحليلية لاتجاهات السوق والمخاطر والتحديات وتأثيرها اللاحق على البنك في ضوء جوانب القوة والضعف لدى القطاعات والآثار المترتبة على ذلك من حيث الفرص والتهديدات.

قطاع الموارد البشرية

إن المنافسة في سوق العمل اليوم وترسيخ علامة تجارية مرموقة يتطلب بالضرورة ضبط ومواءمة الاستراتيجيات المتنوعة لتحقيق الرؤية المنشودة. ومن هذا المنطلق، يلتزم قطاع الموارد البشرية بجذب المواهب والقدرات العالية، والاستثمار في الشباب الكويتي حديثي التخرج مع تقديم فرص التعلم والتدريب المستمر لموظفي البنك.

إدارة التوظيف

شارك البنك في الكثير من الفعاليات المتنوعة على مدار العام، حيث تأتي هذه المشاركة في سياق رؤية ورسالة البنك الهادفة إلى توفير فرص عمل للخريجين الكويتيين الجدد وتطوير معارفهم ومهاراتهم لدى قطاعات وإدارات البنك المختلفة. وترى إدارة التوظيف أنه، في إطار برنامج البنك للمسؤولية الاجتماعية، يجب توفير فرص عمل بدوام جزئي لطلاب الجامعات وكذلك التدريب الداخلي أيضاً، وعلى ذلك وفرت الإدارة الفرصة لحصول 76 طالباً على وظائف بدوام جزئي للعمل في الفروع خلال عام 2022.

وقد شارك البنك خلال عام 2022 ممثلاً بإدارة التوظيف في معارض الفرص الوظيفية التي نظمتها الجامعات والمعاهد المختلفة مثل الجامعة الأسترالية، وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الكويت التقنية، وجامعة الكويت، وجامعة الشرق الأوسط الأمريكية، وعقد البنك مقابلات لغرض التوظيف الفوري في القطاعات والإدارات المتنوعة على مستوى البنك.

إضافة إلى ذلك، يرسخ التجاري من خلال قطاع الموارد البشرية علاقاته وروابطه القوية مع بعض الجامعات الرائدة في الكويت، وهذه الروابط تعود بالنفع على الموظفين الحاليين لدى البنك من حيث المؤهلات الأكاديمية، حيث تمنحهم الجامعات خصومات خاصة لدراسة الماجستير في إدارة الأعمال وغيرها من الدرجات العلمية. هذا، وقد عقد فريق التوظيف ورش عمل في العديد من الجامعات بهدف مساعدة الطلاب في صياغة سيرتهم الذاتية وإرشادهم نحو كيفية عرض أنفسهم في سوق العمل والاستعداد للمقابلات الشخصية للتوظيف وتخطيط مساراتهم الوظيفية.

وضع فريق التوظيف آلية جديدة لا تتطلب أوراق لتسهيل إجراءات التوظيف بالنسبة للمرشحين الجدد، حيث قامت إدارة التوظيف، من خلال التعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات، بطرح برنامج رقمي مبتكر للمتقدمين للوظائف الشاغرة من خلال المسح الرقمي لرمز الاستجابة السريع، وبهذا يستطيعون التقديم بكل سهولة وفعالية نحو الانضمام إلى عائلة "التجاري".

وقد نجح البنك في نشر الوظائف الشاغرة لديه على منصات التوظيف المتنوعة مثل لينكدان LinkedIn ووصل عدد المتابعين النشطين إلى أكثر من 28 ألف متابع. وبحسب التقرير المقدم إلى بنك الكويت المركزي، فقد بلغت نسبة توظيف الوظائف "التكويت" 84.3% على مستوى البنك.

رؤى - برنامج إدارة المخاطر

لقد أصبح جذب المواهب من المؤشرات الأساسية ذات الأهمية المتزايدة بالنسبة للأداء والنجاح والتطور على المدى الطويل. وبهذه الرؤية، أطلق التجاري ثاني برنامج للخريجين الكويتيين بقطاع إدارة المخاطر بهدف تطوير المشاركين وتزويدهم بالمهارات المناسبة والمعارف اللازمة.

منح التدريب الداخلي والتعاون

في ضوء هدف البنك وسعيه نحو توظيف المواهب الشابة من خريجي الجامعات، استضاف قطاع الموارد البشرية الكثير من الطلاب المنتسبين لجامعات مرموقة مثل كلية الكويت التقنية K-Tech وكلية القانون الكويتية العالمية KILAW وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا GUST وجامعة الكويت، حيث تم تدريبهم لدى القطاعات المتنوعة بالبنك وتكليفهم بمهام جديدة بهدف تعلم المهارات والخبرات والتعرف على الأدوات التكنولوجية المحددة التي تحقق الأهداف الموضوعية، وكذلك الأفراد والمشاريع التي تتعلق بأهدافهم المهنية.

بالإضافة إلى ذلك، ولدعم موظفي البنك وتوفير تجربة تدريبية مميزة للشباب الدارسين، دشّن قطاع الموارد البشرية برنامج التدريب الصيفي لعام 2022 لأبناء وأقارب الموظفين العاملين في البنك والذي يهدف إلى توفير تجربة تعليمية ممتعة للطلاب. من ناحية أخرى، قام البنك بتوقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع الجامعة الأميركية في بيروت - كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال، وحدة التعليم التنفيذي بغرض تطوير جوانب التعاون المتبادل المتمثل في عقد برامج تدريبية وخدمات مهنية متنوعة.

وفي إطار هذه الشراكة، أطلق البنك الوحدة الأولى من برنامج تطوير القيادة التنفيذية "5Crucial" في شهر نوفمبر 2022، ويشتمل البرنامج على موارد ثرية ومتنوعة، مما يوفر تجربة تعليمية تحويلية تهدف إلى تطوير الكفاءات القيادية.

علاوة على ذلك، تم تنظيم العديد من البرامج المتميزة والحصرية الداخلية بالتعاون مع مؤسسات مرموقة، منها على سبيل المثال لا الحصر Informa Connect و Franklin Covey و Scotwork.

مبادرة السلامة - برنامج "نبض" "PULSE"

يعتمد نجاح البنك بشكل أساسي على إنتاجية وأداء موظفيه، ويتم تعزيز قدرات الموظفين على العمل وحسن الأداء باستمرار من خلال برامج تركز بصورة عامة على سلامة وصحة الموظفين. ولهذه البرامج نتائج إيجابية على كل من الموظفين والبنك حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ورفع معنويات الموظفين وتقليل معدلات التغيب عن العمل.

وعلى ذلك، قام البنك بتوفير الكثير من الموارد التعليمية لتزويد المستخدمين بالمعلومات والوسائل العملية المطلوبة للتعامل مع هذه الأمور. ونذكر من هذه الموارد، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- اللياقة البدنية والتغذية: تم عقد ورش عمل خاصة باللياقة البدنية والتغذية لتزويد الموظفين بالإرشادات والأساليب للعناية بصحتهم الجسدية بشكل أفضل، مما يؤثر بالإيجاب على أدائهم في العمل وعلى حياتهم اليومية.
- الشعور بالسعادة وترسيخ الروح الإيجابية: تم تنظيم ورش عمل لتعزيز الشعور بالسعادة وترسيخ الروح الإيجابية بين الموظفين بالتعاون مع مؤسسة النوير غير الهادفة للربح، حيث تعلم المشاركون أهمية المحافظة على الدوافع المعنوية الإيجابية ورؤيتهم الإيجابية للأمور والاهتمام الدائم بالصحة.
- تعزيز مفهوم الاستدامة ضمن بيئة العمل: تم عقد ورشة عمل حول إعادة التدوير لتعزيز مفهوم الاستدامة ضمن بيئة العمل، وقد وزع البنك علب طعام صديقة للبيئة على الموظفين لاستخدامها بدلاً من استخدام الأكياس البلاستيكية بهدف تقليل النفايات اليومية.

تنوع وسائل التعلم والتدريب

تم إطلاق الدورة الإلكترونية التفاعلية لدليل الموظف باللغتين الإنجليزية والعربية على تطبيق ثابر THABER، حيث يقدم الدليل ملخصاً للتحديات التي تتم على سياسات الموارد البشرية ومزايا الموظفين، مع تعريف الموظفين بالمعايير والالتزامات والمسؤوليات التي يتوقع البنك التزامهم بها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق "بوابة المعرفة" وتوفيرها على تطبيق ثابر وهي بمثابة قاعدة بيانات تسمح للموظفين بالوصول إلى أحدث التفاصيل عن المنتجات وتقييم مدى معرفة موظفي الفروع بالمنتجات من خلال التقييمات الشهرية.

علاوة على ذلك، وتماشياً مع مبادرات رقمنة الموارد البشرية، تم إطلاق منصة للأوصاف الوظيفية، وهذه تمكن كل موظف من مراجعة وصفه الوظيفي مع الاقرار بالعلم.

أخيراً، وطبقاً لمبادرة التعلم الإلكتروني من التجاري الموجهة نحو تزويد الموظفين بالتعلم والتدريب المستمر من خلال الدخول على تطبيق THABER، تعاونت إدارة التعليم والتطوير مع "Disprz" ووفرت أحد الحلول التقنية للتعلم والتطوير المؤسسي تقدم من خلاله دورات إلكترونية ثرية ومتطورة، وهذه الدورات متاحة حالياً على البوابة الإلكترونية.

المسؤولية الاجتماعية المؤسسية

يحرص البنك التجاري الكويتي على المساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع والبيئة بشكل عام من خلال تنفيذ العديد من أنشطة ومبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

وعلى هذا، تعاون البنك التجاري الكويتي مع مدرسة دسمان ثنائية اللغة لتدريب بعض طلابها على الإدارة المهنية بهدف منحهم الفرصة لتطبيق المهارات التي تعلموها أثناء مراحل التعليم.

بالإضافة إلى ذلك، أطلقت إدارة التعلم والتطوير مبادرة ("تتعامل بالإشارة" "We Sign") لإتاحة الفرصة للموظفين للوصول إلى مواد ومحتويات خاصة بلغة الإشارة من خلال كتيب إلكتروني ومقاطع فيديو إعلامية متنوعة مع تنظيم الحصول على شهادة مهنية في لغة الإشارة.

المشاركة في القمة الحكومية السنوية العاشرة للموارد البشرية 10th Annual GOV HR Summit

قامت اللجنة المنظمة للقمة الحكومية السنوية العاشرة للموارد البشرية - 2022 "10th Annual GOV HR Summit" بدعوة البنك التجاري الكويتي (ممثلاً بالسيد / صادق عبدالله - مدير عام قطاع الموارد البشرية) للانضمام بصفة ضيف متحدث في مناقشات لجنة رؤساء الموارد البشرية "CHRO Panel Discussion".

وقد انعقدت القمة تحت عنوان "معاً نتحول لعصر جديد من العمل" وهي تعتبر أكبر منصة متخصصة في الموارد البشرية تجمع صناع القرار من المؤسسات الحكومية والقطاع العام في المنطقة لمناقشة أحدث الاتجاهات لتطوير رأس المال البشري والاجتماع مع المتخصصين والخبراء في تقديم خدمات الحلول البشرية ولتقييم الممارسات المتبعة في الموارد البشرية.

قطاع التدقيق الداخلي

هدف قطاع التدقيق الداخلي هو تقديم خدمات تأكيد واستشارات موضوعية ومستقلة صممت من أجل إضافة قيمة وتطوير عمليات البنك، ويساعد ذلك على تحقيق أهداف البنك عن طريق تبني أسلوب منهجي منظم مبني على المخاطر لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وإجراءات الحوكمة.

يتم إصدار تقارير التدقيق المختلفة التي تلخص النتائج من كل مهمة تدقيق تم إجراؤها حيث ترسل إلى رؤساء المجموعات والقطاعات والإدارات المعنية. توفر هذه التقارير أدلة لدعم التقييم السنوي عن الفاعلية الشاملة لبيئة الرقابة الداخلية. ومع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية يستطيع فقط توفير تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق عن تحقيق أهداف نظام الرقابة عن طريق تقييم تصميم مسار العمليات ونقاط الرقابة الداخلية، وكذلك زيادة التحسينات التي من شأنها رفع كفاءة وفعالية مسار العمليات.

يلتزم قطاع التدقيق الداخلي بمعايير وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) ولجنة رعاية المؤسسات (COSO)، بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والإحتيال (ACFE) كما تتوافق ممارساتها مع أفضل الممارسات المهنية العالمية الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

قطاع الالتزام والحوكمة

قطاع الالتزام والحوكمة هو قطاع مستقل يتبع مباشرة لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويعمل بشكل أساسي على مراقبة الالتزام بالتعليمات والمتطلبات الرقابية المحلية ذات الصلة بأنشطة وأعمال البنك وتجنب البنك لمخاطر عدم الالتزام. ويعمل القطاع كمرجع داخل البنك بشأن الاستفسارات المتعلقة بالالتزام بالتعليمات الرقابية، حيث يقوم القطاع بمساعدة القطاعات / الإدارات المختلفة في البنك على الفهم الصحيح لتعليمات الجهات الرقابية عن طريق تفسيرها وتوضيحها بما يضمن التطبيق الصحيح لها.

كما يعمل القطاع على توطيد سبل التعاون مع كافة قطاعات وإدارات البنك المختلفة، ويعمل كحلقة وصل بين البنك والجهات الرقابية فيما يتعلق بالتعليمات الصادرة والمسائل ذات الصلة بالالتزام؛ فضلاً عن مساندة المجلس والإدارة التنفيذية على تعزيز بيئة وثقافة الالتزام والحوكمة لدى كافة العاملين في البنك. ويضطلع القطاع بدور هام نحو المساهمة في تدريب وتوعية العاملين في البنك بكل ما يتعلق بثقافة الالتزام والحوكمة.

القطاع معني بالتحقق من الالتزام بتعليمات ومتطلبات بنك الكويت المركزي، بما فيها قواعد ونظم الحوكمة وكذلك القواعد والضوابط الواردة في دليل الحوكمة، بما تشمله من قواعد للحوكمة ومعايير الإفصاح والشفافية والتي يحرص البنك على القيام بها بالصورة المطلوبة وفق تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة.

ويحرص القطاع على إعداد وتحديث سياسة الالتزام الخاصة بالبنك، ومراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بكافة قطاعات البنك، بالإضافة إلى مراجعة جميع المنتجات والخدمات والقنوات الجديدة والقائمة للتحقق من توافقها مع تعليمات الجهات الرقابية، ومراجعة وتحديث دليل الحوكمة والنظم الداخلية للجان والسياسات الخاصة بالحوكمة للتحقق من توافقها مع متطلبات الحوكمة وفق تعليمات الجهات الرقابية المحلية، إضافة إلى الالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية وفق القواعد المقررة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تعليمات ومتطلبات البنك المركزي من خلال أعمال التحقق الرقابي ورفع التقارير بشأنها.

يقوم قطاع الالتزام والحوكمة بشكل سنوي بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام التي تواجه البنك وخطوطه بشأن مدى كفاءة إدارة هذه المخاطر، حيث يتم إعداد تقارير بذلك ويتم تقديمها إلى لجنة الالتزام والحوكمة ومنها إلى مجلس الإدارة. كما يقوم القطاع بكافة المهام الموكلة إليه بهدف تحقيق الالتزام بالمتطلبات الرقابية وتجنب البنك مخاطر عدم الالتزام.

كما يقوم القطاع بعمل تقييم نصف سنوي لمخاطر عدم الالتزام على مستوى المجموعة وذلك عن طريق متابعة شركته التابعة فيما يتعلق بوضع الالتزام لديها والتحقق من مدى استيفائها لمتطلبات الحوكمة.

هذا، وخلال عام 2022 قام القطاع بالتعامل مع جميع المتطلبات المتعلقة بسير العمل بالبنك لتأكيد التزام البنك بجميع التعليمات الرقابية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي وكذلك متطلبات وتعليمات هيئة أسواق المال وقواعد البورصة بشأن الإفصاح والشفافية.

إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعتبر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الظواهر التي تشكل هاجساً مقلقاً للمؤسسات الدولية المعنية، ودول العالم كافة، لما لهذه العمليات من آثار مدمرة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الأمر الذي ترتب عليه قيام المجتمع الدولي ببذل جهود كبيرة بهدف الحد من تلك العمليات والتخفيف من أثارها. وقد أثمرت تلك الجهود عن تبني مجموعة من المعايير والتوصيات في هذا الشأن. كما تقوم المؤسسات الدولية المعنية بمتابعة جهود الدول المختلفة للتحقق من مدى التزامها بهذه المعايير والتوصيات.

من أجل تمكين البنك من حماية خدماته ومراقبة وكشف الأنشطة المشبوهة وتعطيل الدعم المقدم للمجرمين ومنعهم من الدخول إلى النظام المالي، ولتأكيد الالتزام بالمتطلبات النظامية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضع البنك سياسة خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتماشى مع متطلبات القانون رقم 106 لسنة 2013 ولائحته التنفيذية رقم (37) لسنة 2013 وتعليمات بنك المركزي رقم 2/ رب، رب أ / 432 / 2019، وبما يصدر عن مجلس الوزراء من قرارات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، هذا بجانب المعايير الدولية الصادرة من المؤسسات العالمية المختصة مثل مجموعة العمل المالي (FATF) ولجنة بازل للرقابة المصرفية ومجموعة ولفسبيرغ.

وقد أنشأ البنك إدارة مستقلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتقوم بدور التحقق من مدى التزام البنك بمتطلبات أحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولأئحته التنفيذية والقرارات الوزارية ذات الصلة، والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن. وقد حرص البنك على أن يتمتع العاملين المعيّنين في الإدارة بالمؤهلات والخبرة الملائمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تؤهلهم القيام بالمهام المنوطة بهم، مع التزامهم التام بإخطار وحدة التحريات المالية الكويتية بأي معاملة أو محاولة لإجراء معاملة، فور توفر الدلائل الكافية للاشتباه فيها، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن وحرصاً على تطبيق منظومة متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علماً بأنه يتوفر لدى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برامج ونظم تكنولوجية متطورة تعطي تبيّيات تلقائية بشأن العمليات والمعاملات المشبوهة على حسابات العملاء بغرض متابعتها والتأكد من اتساقها مع المعلومات المتوافرة عن هؤلاء العملاء.

كما يلتزم البنك بتوفير وتنفيذ برامج تدريبية وتوعوية مستمرة (دورية) لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية والمدراء وكافة الموظفين الجدد والحاليين تقدم من قبل جهات مهنية متخصصة، وذلك لتحقيق الفهم والإلمام اللازم بالمتطلبات الواردة بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولأئحته التنفيذية والقرارات الوزارية الصادرة في إطاره والتعليمات ذات الصلة، مع إحاطتهم بالعقوبات والجزاءات التي قد تفرض على البنك وموظفيه في حالة عدم الالتزام بالمتطلبات المشار إليها.

القطاع القانوني

القطاع القانوني بالبنك هو أحد أجهزته الفاعلة والقادرة على إمداده بأفضل الخدمات القانونية على نحو يلبي احتياجاته، ويحمي مصالحه ومصالح مساهميه وعملائه، ويحفظ مكانته ويحقق طموحاته كبنك ينافس على مرتبة متقدمة محلياً ويسعى إلى تعاضد دوره باضطراد، لذا فإن القطاع القانوني بالبنك يمثل بيئة عمل مهنية واضحة الأهداف، تعكف على تقديم الخدمات القانونية المطلوبة منه بشكل محترف وبالسرية الممكنة.

ويهدف القطاع القانوني إلى تكوين فريق عمل كفء ومتخصص في الشؤون القانونية، وقادر على التواصل المبدع والتفاعل الخلاق مع خطط البنك واستراتيجياته، مع العمل على تطوير قدراته باضطراد من خلال الممارسة والتدريب.

هذا وقد مارس القطاع القانوني بتعاون إدارته المتنوعة مداوالات ومفاوضات متعددة مع العملاء المتعثرين أدت إلى تسويات مالية هامة ومؤثرة في مسيرة البنك خلال العام 2022 من شأنها دعم المركز القانوني والمالي للبنك في الفترة المقبلة.

كما يحرص القطاع القانوني على توفير الدقة والسرية والحيادية والمرونة في تقديم الفتاوى والآراء القانونية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارات والفروع المختلفة في البنك، وبما يتوافق وأحكام القانون والنظم اللائحية والتعليمات الرقابية السارية وما يلحق بها من تغييرات من وقت إلى آخر.

ولا شك أيضاً أن إحكام عقود البنك ومستنداته تقع دوماً ضمن أولوياتها لتنظيم العلاقات التي تربط البنك بمن يتعامل معه على نحو منضبط وبأسلوب متوازن، مع السعي لتحديث نماذج المستندات المستخدمة كلما اقتضت الحاجة، حتى تتواءم مع التطورات المتلاحقة في الصناعة المصرفية وتلبي احتياجات البنك ورغبات عملائه.

كما يشكل التمثيل الوافي والمشرف للبنك أمام جهات القضاء والتحقيق بدولة الكويت وسائر الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة دوراً أصيلاً يسعى القطاع القانوني بالبنك إلى تحقيقه بنجاح.

فضلاً عن التزام القطاع بإرساء آلية فعالة وسريعة في التعامل مع طلبات الجهات المختلفة في البنك والتي تتطلع إلى الحصول على الخدمات القانونية اللازمة وإرشادها إلى الحلول المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد القانونية واللائحية ذات العلاقة، ودون إغفال لتحديات النشاط المصرفي المتطور واعتبارات المنافسة المتزايدة.

وأخيراً يولي القطاع القانوني أهمية خاصة للإسهام الجاد في نشر وتعميق المعارف القانونية المصرفية للعاملين في إدارات وفروع البنك المختلفة، وبصفة خاصة الملتحقين الجدد به.

قطاع التواصل المؤسسي

كان عام 2022 عاماً جديداً بتحديات جديدة وأداءً مميزاً لقطاع التواصل المؤسسي في مجال المسؤولية الاجتماعية، حيث واصل القطاع الاضطلاع بدوره المعهود، مما ساهم في إبراز الصورة العامة للبنك كمؤسسة مصرفية تدرك أهمية المسؤولية المجتمعية من خلال تقديم الرعاية والمشاركة في الفعاليات الاجتماعية المختلفة، وكذلك الأنشطة المتنوعة التي تغطي شتى مجالات العمل الإنساني والخيري.

ونظراً لأهمية منصّات التواصل الاجتماعي، استمر قطاع التواصل المؤسسي في تفعيل كافة وسائل التواصل مع العملاء والجمهور من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (الإنستغرام - الفيسبوك - تويتر - سناب شات - لينكد إن ويوتيوب)، حيث قام البنك ببث العديد من الرسائل التوعوية، إلى جانب الحملات الاعلانية الموجهة للجمهور. لذلك يسعى البنك دائماً إلى إبراز القيم والمبادئ التي يجب اتباعها عند العمل على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث قام البنك بتدريب فريق من الموظفين على كيفية التعامل مع وسائل الاعلام من خلال المشاركة في دورات تدريبية مخصصة في هذا المجال.

واستمر قطاع التواصل المؤسسي بالأشراف على إطلاق حملة "ضاعف أجرك مع التجاري" وزيادة عدد الجهات المشاركة التي تمت الموافقة على تجديدها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي تهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع من عملاء البنك للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتهم لدى البنك التجاري الكويتي. وقام فريق التواصل المؤسسي في هذا العام بالمشاركة بأنشطة مثل توزيع السلالات الغذائية على الأسر المتعففة بالتعاون مع جمعية عبدالله النوري الخيرية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي لتلبية حاجات الأسر المحتاجة بتوفير المواد الغذائية في شهر رمضان المبارك، بالإضافة إلى حرصه على توزيع الحقيبة والكسوة المدرسية لطلاب المدارس بالتعاون مع جمعية السلام الخيرية استعداداً للعودة إلى المدارس في إطار الدور الخيري المعتاد الذي يضطلع به البنك التجاري.

ومن منطلق اهتمام البنك بالأنشطة الرياضية، قام قطاع التواصل المؤسسي بدعم ورعاية البطولة الأولى لاتحاد مصاريف الكويت للعبة "البادل" والتي تعد من الرياضات الجديدة والتي انتشرت بشكل سريع ويمارسها معظم أفراد المجتمع الكويتي وخصوصاً فئة الشباب بهدف تشجيعهم على استمرارية ممارسة الرياضة للحفاظ على الصحة.

وفي سياق الترابط والتلاحم بين جميع فئات المجتمع، واصل البنك من خلال قطاع التواصل المؤسسي، اهتمامه بذوي الهمم ومتحدي الإعاقة، حيث استقبل البنك أعضاء مقهى كافيه 312 المقهى الأول من نوعه في دولة الكويت والذي يقوم عليه ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة في مقر البنك الرئيسي ومبنى فرع شارع بيروت في منطقة حولي لمدة 10 أيام. وجاءت استضافة مقهى 312 في البنك التجاري استكمالاً لدوره المميز في دعم مختلف أنشطة ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة.

وبمناسبة الاحتفالات بالعيد الوطني ويوم التحرير، قام قطاع التواصل المؤسسي بتزيين مبنى البنك الرئيسي بإضاءة تبرز جمال المبنى وبعض الصور والرسومات المستوحاة من التراث الكويتي القديم بما يؤكد توجه البنك نحو إحياء التراث الكويتي وكذلك الاحتفال بهذه الذكرى العزيرة على قلب كل مواطن ومقيم على هذه الأرض الطيبة.

كما استمر قطاع التواصل المؤسسي في تعزيز دور البنك الاجتماعي بتقديم الرعاية والدعم للأنشطة والفعاليات المجتمعية المختلفة التي تنظمها محافظات الكويت الستة لقاطنيها، حيث واصل القطاع تقديم كافة سبل الدعم والرعاية للفعاليات الرياضية والاجتماعية والتربوية والتوعوية والبيئية التي تنظمها محافظات الكويت من أجل خدمة كافة أطراف المجتمع.

أما فيما يتعلق بأوجه الدعم والرعاية التي يقدمها البنك في المناسبات المختلفة، ومنها شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وعيد الأضحى، فقد واصل قطاع التواصل المؤسسي برنامجه الاجتماعي في شهر رمضان. حيث استمر الفريق في تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للفئات المستحقة ودعم العديد من الفعاليات (فطوركم علينا، إفطار قطاع الطواري الطبية التابع لوزارة الصحة وزيارة مستشفى الأمراض الصدرية للاحتفال مع الأطفال عن طريق تقديم الهدايا، توزيع كسوة العيد على العمال ضمن حملة هون عليهم).

وبالنسبة إلى حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع اتحاد مصاريف الكويت لنشر الرسائل التوعوية بين جميع أطراف المجتمع، أكد قطاع التواصل المؤسسي اهتمامه الخاص حيث قام بدعم الحملة من خلال نشر الرسائل التوعوية والأخبار الصحفية والاعلانات والمقالات التي تغطي جوانب كبيرة من العمل المصرفي على جميع حساباته على منصات ومواقع التواصل الاجتماعي وعبر الموقع الإلكتروني وفروع البنك وقسم الأسئلة الشائعة على البوابة الإلكترونية للبنك التجاري.

ويؤكد التجاري حرصه الدائم على رعاية التراث الكويتي القديم الغني بالمعاني والقيم التي كانت ولا زالت موجودة في قلوب وأذهان المجتمع الكويتي، حيث قام فريق التواصل المؤسسي بالعديد من الفعاليات ضمن حملة "يا زين تراشا" منها رعايته لمتحف

بيت العثمان والقرية التراثية التابعة له وعمل مسابقة تصوير للجناح المخصص لحملة يا زين تراثا في مول 360، وهدفت هذه الأنشطة إلى ربط الماضي بالحاضر وتبسيط الضوء على العادات والتقاليد الشعبية والموروث الثقافي، كذلك الجوانب الاجتماعية والحياتية للرعيل الأول من أهل الكويت .

في ذات السياق احتوت رزنامة البنك لعام 2022 على رسومات وصور تبين لمحات عن الأزياء الشعبية الكويتية حيث استمر وعي الكويتيين الفطري بأهمية المحافظة على الزي التقليدي كرمز للهوية الوطنية، وجاءت الأزياء الشعبية الكويتية معبرة عن البيئة الكويتية بشقيها البحري والصحراوي، ليبقى الزي الكويتي وجهاً للأصالة يعكس حضارة شعب وهوية أمة ظلت وفيه لقيم الفن والجمال وروح الابتكار والابداع.

هذا، وسوف تستمر جهود البنك التجاري لإحياء التراث الكويتي القديم من خلال مطبوعاته وحملاته الموجهة لخدمة هذا الغرض

ومن الأهداف الأساسية لعام 2022، التركيز على البيئة والحفاظ عليها وتطبيق فكرة إعادة التدوير، ومع انطلاق حملة (GO Green) البيئية الهادفة إلى توعية المجتمع بأضرار المخلفات وضرورة المحافظة على البيئة والتوجه بشكل كامل نحو إعادة التدوير، قام البنك بالتعاون مع فريق "يدوي" لعقد ورشة عمل لأطفال المدارس لتوعيتهم بهذا الخصوص وشرح كيفية الاستفادة من إعادة التدوير، وتقليل استهلاك الأوراق ومستلزمات الطباعة، والحث على استخدام المواد المعاد تدويرها .

وبعد قيام البنك التجاري الكويتي بتنفيذ ورعاية هذه الأنشطة المتنوعة ضمن مفهوم التنمية المستدامة بمعاييرها الثلاثة وهي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة بصورة عامة وشاملة، فقد أصدر البنك كتيبه الخاص بعنوان: التنمية المستدامة - المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث يرى البنك ضرورة التركيز على هذه الجوانب بصفتها خطة عمل وبرنامج متوازن يهدف إلى تحقيق النجاح على كافة الأصعدة.

قطاع الخدمات العامة

يضم قطاع الخدمات العامة ست إدارات، ويهدف إلى تقديم خدمات الدعم والمساندة اللازمة لأنشطة أعمال البنك التي تضطلع بها قطاعات الأعمال وقطاعات الدعم مع المحافظة على المهنية العالية والعدالة وعدم التحيز. ويسعى القطاع جاهدا لضمان استمرارية الأعمال وفقاً لسياسات وإجراءات البنك.

إدارة المشتريات والقرطاسية

تعمل إدارة المشتريات والقرطاسية بصورة دائمة على ضمان تزويد المستخدمين النهائيين بمواد وخدمات عالية الجودة وبسعر مناسب وتدير الجوانب اللوجستية بفاعلية للحد من أي تأخيرات في توفير المواد والخدمات المطلوبة إلى المستخدمين النهائيين. وتقوم الإدارة بالإشراف على الخدمات المسندة لجهات خارجية، ويتأكد فريق الإدارة من جودة واستدامة الخدمات المقدمة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتبذل الإدارة جهوداً كبيرة في مبادرة التحول الأخضر "Go Green" من خلال ضمان بيئة عمل لا ورقية، وتغيير طريقة إصدار جميع الطلبات على مستوى البنك إلى قطاع الخدمات العامة عبر نظام التذاكر، وكذلك العمل على التخلص من عبوات مياه الشرب البلاستيكية الفارغة وإعادة تدويرها .

وتعتبر مبادرة مركزية أجهزة الكمبيوتر (بتوفير طابعات متعددة الوظائف) على مستوى البنك خطوة ملحوظة نحو رقمنة الأنشطة والعمليات لدى إدارة المشتريات.

إدارة الإنشاءات والممتلكات

تهدف إدارة الإنشاءات والممتلكات إلى تقديم خدمات هندسية عالية الجودة من حيث الإنشاءات وإدارة المواقع والتخطيط وتصميم الفروع الجديدة وتجديد وتحديث الفروع القائمة وعمليات التشغيل بما تتضمن من تخطيط للمشاريع وإدارة التكلفة والجودة وتقييم المخاطر على منشآت وممتلكات البنك. وتعمل الإدارة أيضاً على توفير خدمات الصيانة الفعالة والمطلوبة في الوقت المناسب في مختلف منشآت وفروع البنك.

وفي إطار أهداف البنك وبرنامج الطموح للتوسع، تم الانتهاء بنجاح من تجهيز الفروع الجديدة خلال العام والتي تشمل فرع فهد السالم وفرع سعد العبد الله (فرع مستقل)، إضافة إلى شبكة الفروع الكبيرة المنتشرة في جميع مناطق الكويت.

تتضمن المشروعات الأخرى التي تم الاضطلاع بها خلال هذه الفترة إعادة تصميم وتحديث الفرع الرئيسي، والفرع الكائن بشارع بيروت بحولي والفروع المختلفة وتركيب أجهزة السحب الآلي الذكية STM وأجهزة الإيداع الآلي الذكية SDM والخزائن الخاصة من التجاري T-Lockers ومراكز الخدمات المصرفية الذاتية Banking-Islands، وذلك ضمن رحلة البنك نحو تحقيق مفهوم العمليات المصرفية الرقمية الجديد.

بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع أهداف ترشيد استهلاك الموارد والطاقة، تم تركيب صنابير ماء ومصابيح إضاءة مزودة بأجهزة استشعار أوتوماتيكية في مبنى المركز الرئيسي. ونحن حالياً بصدد تركيب هذه الأجهزة في منشآت البنك الأخرى.

إدارة الأمن

بالتعاون مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاعات والإدارات الأخرى في البنك، تقوم إدارة الأمن على مراقبة وتشغيل "نظام إدارة الدخول للبنك" لحماية موظفي ومنشآت البنك بصفة دائمة. تتيح أنظمة إدارة الزيارات والحضور والانصراف للبنك رقمنة الزيارات باستخدام ماسح ضوئي بهدف تعزيز آلية التتبع الإلكتروني لسجلات الدخول. ويعمل نظام الحضور والانصراف باستخدام البصمات الحيوية (البيومترية biometric) الذي يديره قطاع إدارة الموارد البشرية وإدارة تكنولوجيا المعلومات على تسهيل مهمة إدارة الأمن في تتبع سجلات الحضور لكل من موظفي البنك وكذلك موظفي الشركات الخارجية التي تقدم خدماتها للبنك.

تم التنسيق مع قطاع تكنولوجيا المعلومات في إجراء تطوير لنظام المراقبة بالدوائر التلفزيونية المغلقة، ويجري التخطيط لتركيب كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة في مواقع جديدة للبنك التجاري الكويتي التزاماً بتوجيهات وزارة الداخلية.

قامت إدارة الأمن بإجراء تدريب عملي على كيفية التصرف أثناء وقوع حريق قبل نهاية عام 2022 مثلما كان يتم سنوياً قبل جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19. وقد جرى تفعيل نظام الخطاب العام (PAS) بحيث يصدر إعلانات تلقائية لتسهيل عملية الإخلاء.

إدارة البريد

أدخلت إدارة البريد خدمة التتبع الإلكتروني لحزم البريد وهذه الخدمة تتضمن التحقق باستخدام رمز الاستجابة السريع للبريد الداخلي للبنك، ويستقبل قطاع الخدمات العامة ويمرر الطلبات على مستوى البنك من خلال نظام التذاكر الخاص بالبنك CBK Ticketing System.

قواعد ونظم الحوكمة

مقدمة

يستند البنك التجاري الكويتي في تطبيقه لقواعد الحوكمة إلى التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وإلى المعايير الدولية الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية في هذا الخصوص، وذلك إرساءً لأفضل الممارسات في كافة مجالات الحوكمة الرشيدة، حيث يقوم البنك بتطبيق مجموعة من النظم الداخلية والسياسات والممارسات التي تستهدف تأصيل أسس الإدارة السليمة في البنك وإرساء عوامل التنمية المستدامة وتعزيز ثقافته في هذه المجالات.

يحرص البنك على الاستمرار بتعزيز سياساته وإجراءاته وممارساته مستهدفاً التطبيق الفعال لكافة القوانين والتعليمات والمعايير الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بشأن ممارسات الحوكمة الرشيدة، وذلك حماية للبنك ومصالحه ومصالح مساهميه ومودعيه ودائنيه وعملاؤه والعاملين فيه وغيرهم من أصحاب المصالح، كما يتم اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحديث النظم الداخلية والسياسات القائمة في البنك لتتوافق مع متطلبات تلك القوانين والتعليمات والمعايير.

أنهى البنك التجاري الكويتي خلال العام موائمة أوضاعه وفقاً للتحديثات التي أصدرها بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019 على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة ملتزماً بالإطار الزمني المحدد في التعليمات، كما يحرص البنك على التعامل بأقصى درجات الشفافية والإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تتعلق بالبنك، وذلك بالإفصاح عنها وفق التعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال وقواعد البورصة، فضلاً عن نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك والذي يتضمن كذلك دليل الحوكمة المعتمد لدى البنك.

المساهمين الرئيسيين

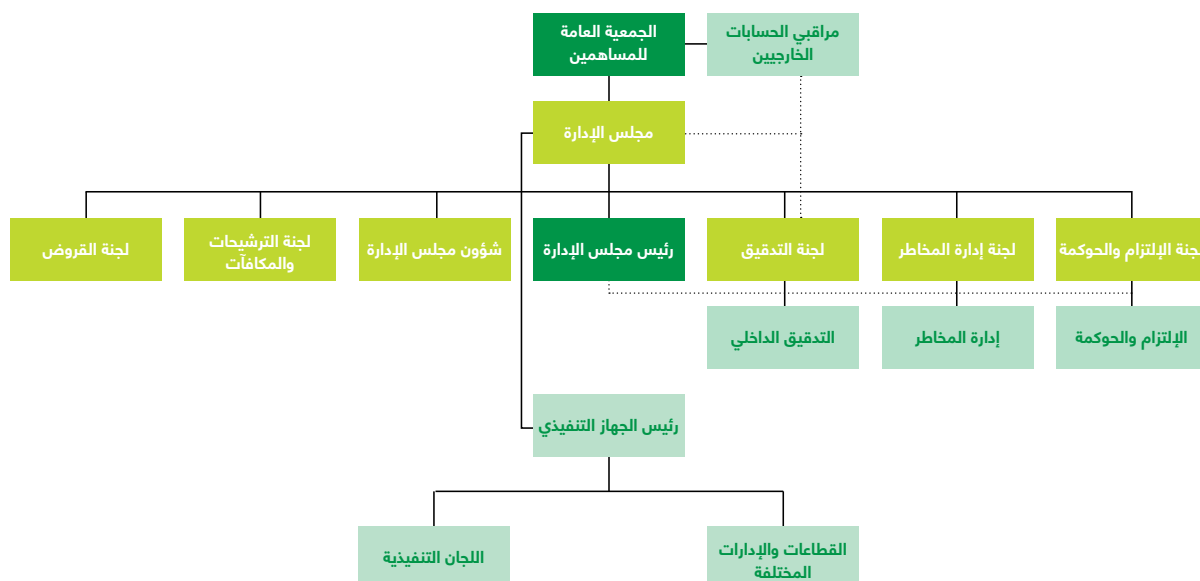
فيما يلي بيان بالمساهمين الذين تتجاوز ملكيتهم 5% من رأس مال البنك كما في نهاية عام 2022.

23.918%

شركة الشرق القابضة

هيكل الحوكمة

قام البنك بوضع هيكل واضح للحوكمة يهدف إلى توفير معايير وممارسات حوكمة كافية وفعالة لمجموعة البنك، وقد تم مراعاة أن يتضمن هيكل الحوكمة أشكالاً مناسبة من الرقابة الفعالة على أنشطة المجموعة بما يحقق الحوكمة الرشيدة، ويتم مراجعة هذا الهيكل بشكل دوري للتحقق من استمرار ملائمته وليعكس أية تطورات في هذا الشأن. ويبين الشكل التالي الهيكل العام لإطار الحوكمة.



مجلس الإدارة ومسؤولياته الرئيسية وأبرز إنجازاته

يتم إنتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة بالتصويت السري وذلك لمدة ثلاث سنوات بعد الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي، وفقاً لقانون الشركات ولائحته التنفيذية وقواعد الحوكمة وكذلك النظام الأساسي للبنك.

خلال عام 2022 قام عدد اثنان من أعضاء المجلس بتقديم استقالتهما وذلك حرصاً منهما لإتاحة الفرصة لاستكمال العدد الأدنى اللازم للأعضاء المستقلين وإضافة خبرات جديدة على المجلس وعليه قام البنك خلال الربع الثاني بعمل الإجراءات اللازمة للملء المقاعد الشاغرة حيث تم استدعاء الأعضاء الاحتياط ومن ثم الدعوة لانعقاد جمعية عامة عادية لانتخاب العضو المستقل المكمل لتشكيلة مجلس الإدارة للدورة الحالية (2021-2023). حيث أصبح المجلس يتكون من إحدى عشر عضواً يتضمنهم أربعة أعضاء مستقلين. وبهذا يكون البنك التجاري الكويتي قد واثم أوضاعه بما تنص عليه التعليمات ونظامه الأساسي.

المهام والمسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الشاملة عن البنك بشكل عام بما في ذلك وضع الأهداف الإستراتيجية، وإعتماد خطط العمل، وتحديد إستراتيجية ونزعة المخاطر، وتطوير معايير الحوكمة ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، وإعتماد السياسات، وتطوير الثقة العامة في إدارة البنك بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في تنظيم أعمال البنك وتحمل كافة المسؤوليات المتعلقة بسلامته المالية، والحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، والتركيز على إدارة المخاطر وحوكمتها بما في ذلك مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، وحوكمة الالتزام، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي والخارجي وتحقيق التنمية المستدامة، وغير ذلك من مسؤوليات ومهام ملقاة على عاتق المجلس بموجب القوانين واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية.

ويولي مجلس الإدارة أهمية كبيرة لتطبيقات الحوكمة وحوكمة الاستدامة الثلاثية، حيث يحرص على خلق ثقافة القيم المؤسسية لدى كافة العاملين في البنك من خلال السعي الدائم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحسين معدلات الأداء والالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية خاصة قواعد ونظم الحوكمة. وعلى ذلك، يتبنى المجلس حزمة من النظم والسياسات والتقارير التي يسعى إلى تطبيقها بشكل فعال كثقافة مؤسسية وليس كتعليمات رقابية.

ويتسم هيكل مجلس الإدارة بصفة جماعية بالتنوع في المؤهلات العلمية والخبرات العملية والمهارات المتخصصة والمعرفة المناسبة في مجالات التمويل والمحاسبة والإقراض والعمليات المصرفية والتخطيط الإستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيئة التنظيمية والرقابية ومعايير الاستدامة والتمويل المستدام، فضلاً عن ذلك فإن المجلس على اطلاع مستمر بالتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ أحمد دعيح الصباح - رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس العلوم - تخصص تمويل عام 2000 من جامعة بنتلي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص إدارة عامة واستراتيجية عام 2008 من كلية كويت ماسترخت لإدارة الأعمال، للشيخ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله المناصب والوظائف القيادية التالية:

تولى الشيخ/ أحمد المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة شركة التجاري للوساطة المالية من 2014 حتى 2020.
- نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت من 2019 حتى شغل منصب رئيس مجلس الإدارة في فبراير 2022 وحتى تاريخه.
- عضو في الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب من مايو 2022 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في معهد الدراسات المصرفية ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة في الشركة الكويتية للمقاصة ممثلاً عن البنك التجاري الكويتي من 2018 حتى 2019 وتم إعادة تعيينه اعتباراً من مايو 2022.

كما شغل الشيخ/ أحمد الوظائف التالية:

- مدير استثمار في شركة التجاري للاستثمار من 2010 حتى 2012.
- مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2012 حتى تاريخه.
- محلل ائتمان في البنك التجاري الكويتي في وحدة خدمات المساهمين من 2005 حتى 2010.
- مخطط في مؤسسة البترول الكويتية من 2001 حتى 2003.

ويشغل الشيخ/ أحمد حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة في البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، كما أنه رئيس لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد سبق أن شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة من 2015/4/4 إلى 2018/3/31 وعضوية مجلس الإدارة من 2012/4/29 إلى 2015/4/3.

السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي - نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصل على بكالوريوس هندسة ميكانيكية عام 1975 وعلى ماجستير إدارة أعمال / تمويل واستثمار عام 1979 من جامعة ويسكونسون ماديسون / الولايات المتحدة الأمريكية. لدى السيد/ عبد الرحمن خبرة كبيرة تناهز الثلاثين عاماً في مجال الاستثمار وتمويل المشاريع، وقد جاء جانباً كبيراً من خلال شغله المناصب والعضويات التالية:

- نائب رئيس أول في مؤسسة الخليج للاستثمار من 1985 حتى 2002.
- عضو مجلس إدارة في البنك الصناعي من 2010 حتى 2011.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة للحديد من 1998 حتى 2015.
- عضو مجلس إدارة في الشركة المتحدة القابضة من 1998 حتى 2006.
- عضوية لجنة أخلاقيات البحوث في مركز دسمان للسكر منذ عام 2010 حتى تاريخه.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 29 أبريل 2012، فإن السيد/ عبد الرحمن يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة منذ شهر أكتوبر 2020، كما أنه يشغل عضوية لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / محمد عبد الرزاق الكندري

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال عام 2000 من جامعة ريتشموند في فرجينيا، وخلال مسيرته العملية شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة أجيال العقارية الترفيهية من 2014 حتى تاريخه.
- شركة تكنولوجيا لإنتاج الغازات الصناعية من 2014 حتى تاريخه.
- الشركة الأولى للاستثمار من 2014 حتى تاريخه.
- فينشر كابيتال بنك (البحرين) من 2012 حتى تاريخه.
- شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2016 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
- نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة الخليج للطاقة القابضة من 2011 حتى تاريخه.
- وللسيد/ محمد الكندري خبرات متنوعة من خلال شغله الوظائف القيادية التالية:
- نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2017 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي للاستثمار المباشر في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2017.
- نائب رئيس إدارة الأصول في شركة الرؤيا للاستثمار والإجارة من 2007 حتى 2009.

وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 28 يناير 2020، فإن السيد/ محمد الكندري يشغل حالياً عضوية كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الشيخ/ طلال محمد الصباح

حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال عام 2001 من الجامعة الأمريكية / واشنطن دي سي، ويعمل الشيخ/ طلال الصباح حالياً في شركة مجموعة الأوراق المالية، كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- شركة الخليج لصناعة الزجاج من 2005 حتى 2006.
- شركة صناعات التبريد والتخزين من 2003 حتى 2008.

وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن الشيخ/ طلال يشغل حالياً عضوية كل من لجنة التشريعات والمكافآت ولجنة القروض المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / مناف محمد المهنا

حاصل على بكالوريوس هندسة معمارية عام 1989 من جامعة ميامي / الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة المشاريع عام 1997 من جامعة الكويت. وللسيد/ مناف خبرات متنوعة سواء من خلال عمله في القطاع العام والقطاع الخاص وعلى مستوى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية في الجهات التالية:

- وزارة الدفاع - هندسة المنشآت العسكرية - مراقب للمشاريع الخاصة (مشاريع قوات التحالف) من عام 1991 إلى عام 2008.

- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة من عام 2006 إلى عام 2018.
 - عضو مجلس إدارة الشركة الأولى لتسويق الوقود من 2009 حتى 2010.
 - عضو مجلس إدارة شركة الخليج الوطنية القابضة من 2010 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة الامتيازات الخليجية القابضة من 2010 حتى 2018.
 - المدير التنفيذي لشركة بلاتينيوم المتحدة من 2003 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي منذ 31 مارس 2018، فإن السيد / مناف يشغل حالياً عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / يوسف يعقوب العوضي

- حاصل على البكالوريوس في تخصص المحاسبة عام 2004 من جامعة الكويت. وتمتد خبرة السيد / يوسف إلى سنوات عديدة شغل خلالها عدة وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:
- نائب الرئيس التنفيذي - إدارة الصناديق الاستثمارية ومحافظ العملاء في شركة مجموعة الأوراق المالية منذ 2016/7/17 حتى تاريخه.
 - مدير تنفيذي - إدارة الاستثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2014 حتى 2016.
 - مدير استثمار في شركة مجموعة الأوراق المالية من 2011 حتى 2014.
 - مساعد مدير - إدارة الاستثمار العقاري في شركة أعيان للإجارة والاستثمار خلال العام 2010.
 - مدير استثمار - إدارة الاستثمار المباشر في الشركة الأهلية القابضة من 2007 حتى 2009.
 - محاسب في شركة وفره للاستثمار الدولي من 2004 حتى 2007.
- كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2012 حتى 2019.
 - رئيس مجلس إدارة شركة إياس للتعليم الأكاديمي والتقني من 2014 حتى 2017.
 - نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة من 2014 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة المجموعة التعليمية القابضة خلال العام 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة سما التعليمية من 2015 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة شركة آفاق للخدمات التربوية من 2016 حتى 2017.
 - عضو مجلس إدارة الشركة التعليمية المتطورة في المملكة العربية السعودية من 2015 حتى 2016.
 - عضو مجلس إدارة شركة ألفا أطلانتيك للصحراء المغربية في مملكة المغرب من 2015 حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة شركة بوابة الأهلية العقارية من 2008 حتى 2009.
 - عضو مجلس إدارة (مستقل) شركة الامتيازات الخليجية القابضة من عام 2018 حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية من إبريل 2021 حتى تاريخه.
 - عضو مجلس إدارة شركة توازن القابضة من يناير 2021 حتى تاريخه.
- وبالإضافة إلى كونه عضواً في مجلس إدارة البنك منذ 9 نوفمبر 2020، فإن السيد / يوسف يشغل حالياً عضوية لجنة التدقيق وعضوية لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / ضاري على المضيف

- حاصل على بكالوريوس المحاسبة عام 2012 من جامعة الكويت، لديه خبرات عملية في كل من مجال التأمين والوساطة وفي أمن المعلومات وأمن المنشآت والمحاسبة، قام في عام 2012 بتأسيس شركة الجزيرة العربية لوساطة التأمين كشريك مفوض والتي تعمل في مجال التأمين وتحسين أداء الوسيط، التي تعد الآن من الشركات الرائدة في مجالها، ولديه خبرات عملية في مجال الأمن (أمن المعلومات - أمن المنشآت) وفي مجال المحاسبة، وشغل السيد / ضاري المناصب التالية:
- في وزارة الدفاع خلال الأعوام من 1997 حتى 2021:
 - هيئة الحرس الأميري - مكتب مساعد رئيس هيئة الحرس الأميري / فرع العمليات والتدريب
 - هيئة الاستخبارات والأمن - مديرية الأمن / فرع الأمن الوقائي
 - هيئة الإمداد والتموين - رئيس فرع برمجة ميزانية
 - هيئة الاستخبارات والأمن - مساعد الملحق العسكري للشؤون المالية / واشنطن
 - مديرية برمجة الميزانية - رئيس فرع برمجة ميزانية هيئة التسليح والتجهيز
 - مساعد الرئيس التنفيذي في شركة ياكو الطبية ش.م.ك.ع. من تاريخ 2021/6/1 وحتى تاريخه.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك كعضو غير مستقل في 31 مارس 2021، ويشغل عضوية كل من لجنة القروض ولجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

الدكتور/ محمود عبدالرسول بهبهاني - عضو مستقل

حاصل على دكتوراه في التأمين والاقتصاد عام 1998 من جامعة سكوتلاند - المملكة المتحدة، وماجستير في العلوم الاكتوارية عام 1994 من جامعة انداينا - الولايات المتحدة الأمريكية، وتمتد خبرة الدكتور/ محمود إلى سنوات عديدة شغل خلالها المناصب التالية:

- أستاذ مشارك في جامعة الكويت - كلية العلوم الإدارية قسم التمويل منذ عام 1990 حتى عام 2021.
- مدخل بيانات في الهيئة العامة للمعلومات المدنية من 1984 حتى 1986.
- مستشار اكتواري لمجلس الأمة لعدة سنوات.

وقد شغل سابقاً عضوية مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي من 2012 حتى 2015 إلى أن تم انتخابه مجدداً في 31 مارس 2021 لعضوية مجلس إدارة البنك كعضو مستقل، ويتولى رئاسة لجنة التدقيق وعضوية لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / فهد زهير البدر - عضو مستقل

حاصل على ماجستير إدارة أعمال عام 2015 من جامعة ديوك / الولايات المتحدة الأمريكية وبكالوريوس العلوم في الإدارة عام 2000 من جامعة بيردو / الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شغل السيد/ فهد البدر عدة مناصب على النحو التالي:

- مستشار في شركة المصالح الاستثمارية من 2020 حتى تاريخه.
- رئيس إدارة الصناديق المدارة خارجياً في مؤسسة الخليج للاستثمار من 2015 حتى 2019.
- رئيس الشرق الأوسط في شركة لاينجيت كابيتال من 2009 حتى 2015.
- رئيس قسم صناديق التحوط في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية من 2007 حتى 2008.

وقد تم انتخابه لعضوية مجلس إدارة البنك كعضو مستقل في 31 مارس 2021، ويتولى رئاسة لجنة إدارة المخاطر وعضوية لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

السيد / فهد عبد العزيز الجارالله - عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس إدارة الأعمال وتمويل منشآت مالية عام 2006 من كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وحاصل على شهادة معتمدة في إدارة محافظ الأوراق المالية والتحليل الفني من مركز نيويورك المالي (مدينة نيويورك)، للسيد/ فهد الجارالله خبرة تمتد لأكثر من 17 عام في قطاع الاستثمار المالي وإدارة الأصول في أسواق الأسهم الخليجية والعالمية، وقد شارك في فريق العمل المباشر لأول مشروع خصخصة في دولة الكويت وهو خصخصة شركة بورصة الكويت، وتتنوع خبرته من خلال شغله وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- مستشار وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار - وزارة المالية منذ يناير 2022 حتى تاريخه.
- رئيس تنفيذي ورئيس قطاع إدارة الأصول في الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) من 2013 حتى مارس 2021.
- مدير إدارة أسواق الأسهم الخليجية في قطاع إدارة الأصول في الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) - من 2008 حتى 2012.
- محلل مالي في قطاع الاستثمار وإدارة الأصول في شركة نور للاستثمار المالي من 2007 حتى 2008.

كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- عضو مجلس إدارة شركة نور للاستثمار المالي منذ ديسمبر 2021 وحتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة شركة رساميل للاستثمار منذ أكتوبر 2022 حتى تاريخه.
- عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة من 2017 حتى 2019.
- عضو مجلس إدارة شركة بورصة الكويت من 2016 حتى 2018.
- عضو لجنة المخالفات في سوق الكويت للأوراق المالية من 2016 حتى 2018.
- عضو مجلس إدارة شركة كفيك للوساطة المالية من 2013 حتى 2016.
- عضو مجلس إدارة شركة النخيل للإنتاج الزراعي من 2010 حتى 2012.

بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة مستقل في البنك التجاري الكويتي منذ تاريخ مايو 2022، فإنه حالياً يترأس لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشغل عضوية لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

السيد / أحمد بدر واحدي - عضو مستقل

حاصل على بكالوريوس العلوم تخصص اقتصاد، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة الكهربائية وهندسة الحاسبات، وبكالوريوس العلوم تخصص الهندسة المدنية مع تخصص فرعي في التصميم الهندسي عام 2004 من جامعة كارنيجي ميلون/ الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى ماجستير في إدارة الأعمال - تخصص التمويل & العقار & المحاسبة عام 2009 من كلية وارتن للأعمال جامعة بنسلفانيا/ الولايات المتحدة الأمريكية، للسيد/ أحمد خبرة طويلة ومتنوعة من خلال شغله وظائف في شركات متعددة على النحو التالي:

- رئيس تنفيذي (قطاع الاستثمار) في الشركة الوطنية العقارية من 2015 حتى تاريخه.
- مدير تنفيذي في شركة بوبيان كابيتال للاستثمار من 2010 حتى 2015.
- مدير في بنك بوبيان من مارس 2010 إلى يوليو 2010.
- مدير في شركة أجيليتي للمخازن العمومية من 2004 إلى 2009.

كما شغل عضوية مجالس إدارات الشركات التالية:

- رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية البحرية والتجارية من 2014 حتى تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية العقارية الأردنية من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس الإدارة شركة البحر الأبيض المتوسط الاستثمارية القابضة من 2018 حتى تاريخه.
- نائب رئيس مجلس الإدارة - المجموعة السعودية للمشاريع القابضة من 2012 حتى 2015.

بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة مستقل في البنك التجاري الكويتي منذ يونيو 2022، فإنه حالياً يترأس لجنة الالتزام والحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويشغل عضوية لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

أبرز إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2022

- الاطلاع على تقارير المتابعة الدورية الخاصة باستراتيجية البنك (صياغة المستقبل 2022-2026) وآخر المستجدات.
- المراجعة الدورية لتقارير استراتيجية إدارة المخاطر (2020-2024).
- مراجعة واعتماد البيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك.
- مراجعة الهيكل التنظيمي للبنك واعتماد التعديلات عليه وكذلك مراجعة هيكل الحوكمة ومجلس الإدارة وهيكل قطاع إدارة المخاطر.
- مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة تقارير قطاع إدارة المخاطر بشأن كفاية رأس المال الخاصة بالشركة التابعة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بإدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى التزام البنك بالتعليمات ذات الصلة.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال القطاع القانوني.
- مراجعة واعتماد المنهجية المتعلقة باختبارات الضغط.
- اعتماد الميزانية التقديرية للبنك لعام 2023.
- اعتماد خطة رأس المال (2022-2026).
- الاطلاع على تقرير الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني وتقرير أمن المعلومات.
- الموافقة على إعادة تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتعديل اسم لجنة الحوكمة الى لجنة الالتزام والحوكمة بما يتوافق مع تشكيلة المجلس الجديدة وتعليمات الحوكمة.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات قطاع إدارة المخاطر لدى البنك.
- اعتماد التحديثات الدورية على سياسات الحوكمة والنظم الداخلية للمجلس ولجان المجلس واللجان التنفيذية.
- اعتماد التحديثات الدورية على السياسات المختلفة التي تقوم عليها أنشطة البنك التي تقدمها القطاعات المختلفة.
- اعتماد تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس ورئيس الجهاز التنفيذي وإعتماد خطة التدريب المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة لعام 2022.
- التشجيع على استقطاب الكوادر الوطنية وتوظيفهم في الوظائف التنفيذية.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأنشطة البنك ووظائفه المختلفة.
- الاطلاع على عرض تقديمي يوضح آخر المستجدات الاقتصادية وملخص عن أداء البنك.
- مراجعة التقارير الدورية لقطاع الموارد البشرية ومؤشرات الأداء الخاصة بالقطاع.
- مراجعة التقرير السنوي إدارة شكاوى وحماية العملاء.
- مراجعة التقرير السنوي بشأن الالتزام الرقابي وممارسات الحوكمة والإفصاح في البنك.
- الموافقة على تقرير الحوكمة في التقرير السنوي للبنك لعام 2021.
- المراجعة السنوية لسياسة المكافآت والاطلاع على تقرير قطاع التدقيق الداخلي بشأن المزايا وسياسة المكافآت.
- مراجعة التقارير الدورية الخاصة بأعمال مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس.
- الاطلاع على سجل القرارات الصادرة عن المجلس واللجان ومتابعة تنفيذها.

- مراجعة وتقييم أداء المحافظ الائتمانية والاستثمارية والقروض.
- مراجعة ومتابعة أحدث المستجدات بشأن خطة التدقيق الداخلي عن 2022 واعتماد خطة التدقيق الداخلي الجديدة لعام 2023 واعتماد هيكل تنظيمي جديد للقطاع.
- مراجعة وتعديل خطة التدقيق الاستراتيجية (2023-2024).
- متابعة ملاحظات ومخالفات الجهات الرقابية والإجراءات المتخذة بشأنها.
- الاطلاع على القوانين والتعاميم والتعليمات الصادرة من مختلف الجهات الرقابية بالإضافة إلى التغييرات في المعايير المحاسبية ومعايير التقارير الدولية ومدى تأثيرها على البنك.
- مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2021 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن.
- مراجعة خطاب الإدارة المعد من قبل مراقبي الحسابات الخارجي.
- الاضطلاع على كتب التعاقد مع مراقبي الحسابات الخارجيين للقيام بمهمة التدقيق على البيانات المالية 2022.
- الموافقة على تعيين مكاتب التدقيق الخارجي للبنك للتدقيق على البيانات المالية وتعيين بعض المكاتب للقيام ببعض الأعمال المختلفة بالبنك مثل تقييم مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية والتدقيق على آلية تطبيق البنك للإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني والتدقيق على تطبيق متطلبات الفاتكا ومعايير الإبلاغ المشترك والتدقيق على قطاع تكنولوجيا المعلومات ومحفظة القروض للبنك.
- مراجعة خطة استمرارية الأعمال والتقرير الخاص باختبار هذه الخطة
- الموافقة على طلبات الترشيح المقدمة لاستكمال عدد الأعضاء المستقلين لعضوية مجلس الإدارة الحالي للدورة 2021-2023.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومهامها ومسؤولياتها الرئيسية وأبرز إنجازاتها خلال عام 2022

في إطار تأصيل قواعد الحوكمة السليمة في البنك فقد تم تشكيل خمس لجان منبثقة عن المجلس وذلك لتعزيز رقابة المجلس على العمليات المهمة في المجموعة، لكل منها نظام داخلي يوضح مهامها ومسؤولياتها وينظم عملها وما يتعلق بإعداد التقارير الدورية في ضوء طبيعة مهامها ومسؤولياتها ورفعها إلى مجلس الإدارة فضلاً عن تقارير المتابعة المرفوعة إلى رئيس مجلس الإدارة. من هذه اللجان أربع لجان تتولى المساعدة في الإشراف على تطبيق قواعد الحوكمة بمحاورها المختلفة، بالإضافة إلى لجنة القروض المعنية بمحفظة التسهيلات الائتمانية، وبعد انتخاب العضو المستقل الجديد المكمل لتشكيلة المجلس بتاريخ 23 يونيو 2022، تم إعادة تشكيل اللجان ملتزمين بما نصت عليه تعليمات قواعد ونظم الحوكمة من حيث أن يكون ضمن تشكيلها أعضاء مستقلين مع مراعاة أن يتراأس كل من لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت عضواً مستقلاً، كما تم تعديل اسم لجنة الحوكمة لتصبح لجنة الالتزام والحوكمة حرصاً من مصرفنا على تطبيق مفهوم حوكمة الالتزام. وذلك وفقاً لما يلي:

لجنة الالتزام والحوكمة	
تشكيل اللجنة	السيد / أحمد بدر واحدي الدكتور/ محمود عبد الرسول بهبهاني السيد / فهد زهير البدر السيد / ضاري علي المصنف
عضو مستقل و رئيساً للجنة عضو مستقل عضو مستقل	
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة	- إعداد وتحديث دليل حوكمة يتم إعتماده من مجلس الإدارة على أن يتضمن القواعد والضوابط الواردة في تعليمات البنك المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة كحد أدنى. على أن يتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك. - مراجعة التقارير السنوية المقدمة قطاع الالتزام والحوكمة في البنك للتأكد من: - إلتزام البنك بالتشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة وآخر التطورات في هذا المجال. وكفاءة إدارة البنك لمخاطر عدم الإلتزام التي تواجه البنك في ضوء قيام إدارة الإلتزام -مرة على الأقل سنوياً -بتحديد وتقييم المواضيع المتعلقة بتلك المخاطر وخطط البنك بشأن كفاءة إدارة هذه المخاطر مع الأخذ بالإعتبار أوضاع الشركة التابعة. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. - متابعة تنفيذ ما يتضمنه دليل الحوكمة من قواعد وضوابط، ومتابعة ممارسات الحوكمة في البنك للتحقق من مدى فاعليتها وإقتراح ما يلزم من تحسينات بشأنها، ومتابعة مدى قدرة الشركات التابعة على إستيفاء متطلبات الحوكمة المعمول بها. وعرض هذه التقارير على مجلس الإدارة. - مراجعة تقرير الحوكمة (ضمن التقرير السنوي للبنك) حول مدى إلتزام البنك بتطبيق تعليمات وينود دليل الحوكمة، وبيان أسباب عدم الإلتزام (إن وجدت) بتطبيق أي من تلك التعليمات والبنود. - تقييم هيكل الحوكمة بصورة سنوية للتأكد من إستمرارية ملاءمته، والتحقق من أن هذا الهيكل يسهم في الرقابة الفعالة على الشركات التابعة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. - التأكد من استقلالية وظائف الإلتزام والحوكمة من حيث أنهم يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال وأن هذه الوظائف مشغولة بالموظفين المؤهلين ومخصص لها الموارد الكافية والتدريب المناسب، وعرض ذلك على مجلس الإدارة بشكل سنوي. - اعتماد برامج وخطط العمل الدورية لقطاع الإلتزام والحوكمة. - إقتراح/مراجعة أي تعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك مرتبط بقواعد ونظم الحوكمة. - مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة وسياسات الحوكمة المختلفة وغير ذلك من النظم الداخلية وسياسات ومتطلبات الحوكمة وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية أو حسب طلب مجلس الإدارة.
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة تقرير الحوكمة ضمن التقرير السنوي للبنك عن عام 2021. - مراجعة التقارير السنوية الخاصة بقطاع الإلتزام والحوكمة في البنك لعام 2021. - مراجعة التحديثات التي تمت على ميثاق السلوك المهني. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة الإفصاح والشفافية. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة استغلال المعلومات الداخلية لأغراض المتاجرة "المطلعين". - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة القطاع القانوني. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة تعارض المصالح. - تحديث ضوابط وإجراءات عقد اجتماعات الجمعية اعامة وحقوق المساهمين. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة التخطيط الاستراتيجي والمتابعة. - مراجعة التحديثات التي تمت على النظام الداخلي للجنة الإلتزام والحوكمة. - مراجعة التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها. - الإطلاع على أحدث التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية فيما يخص الإلتزام والحوكمة والإفصاح. - مراجعة تحديث مهام أمين سر مجلس الإدارة.

لجنة التدقيق	
تشكيل اللجنة	الدكتور/ محمود عبدالرسول بهباني السيد/ محمد عبد الرزاق الكندري السيد/ فهد عبد العزيز الجارالله السيد/ يوسف يعقوب العوضي
عضو مستقل ورئيساً للجنة	
عضو مستقل	
المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة	• مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك. • مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك. • مراجعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية. • الإشراف على ودعم إستقلالية وظيفة التدقيق الداخلي. • مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من مدى كفاية المخصصات. • التحقق من التزام البنك بالقوانين والقرارات والتعليمات الرقابية ذات العلاقة بأنشطة وأعمال البنك والصادرة من الجهات الرسمية في الدولة. • تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي سنوياً وتحديد مكافآته ومكافآت المدققين الداخليين. • التأكد من أن قطاع التدقيق الداخلي يطبق برنامج لضمان وتحسين الجودة وأنه يتم عرض نتائج هذه التقييمات الدورية على اللجنة. • تقديم التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين، إنهاء عمل، وتحديد أتعاب مراقبي الحسابات الخارجيين، وأية شروط تعاقدية أخرى تتعلق بهم، وذلك بناءً على مراجعة خطابات التعاقد معهم، ويتعين على اللجنة الإجتماع مرة واحدة على الأقل خلال العام الميلادي وبدون حضور الإدارة التنفيذية مع كل من مراقبي الحسابات الخارجيين، رئيس التدقيق الداخلي، رئيس الالتزام والحوكمة. • للجنة من خلال اطلاعها على تقارير التدقيق الداخلي أو أي تقارير أخرى ذات صلة، التأكد من وجود ضوابط مناسبة بحيث يتمكن الموظفون من التعبير عما يساورهم من شكوك بشأن أي أمور بنتابها الشبهة بمخالفة أو احتمالية مخالفة القوانين والتعليمات الرقابية والسياسات والإجراءات الداخلية. الإلتزام بالمهام والمسؤوليات الأخرى ذات الصلة بالتدقيق الداخلي والخارجي ونظم الرقابة الداخلية.
أبرز إنجازات اللجنة	- المراجعة الدورية للبيانات المالية الربع سنوية والسنوية للبنك وتقرير مراقبي الحسابات الخارجيين حول تدقيق تلك البيانات. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي بشأن أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2021 وتقارير المتابعة المعدة في هذا الشأن. - مراجعة خطاب الإدارة المد من قبل مراقبي الحسابات الخارجي. - التوصية بإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين ومراجعة الشروط التعاقدية المتعلقة بهم. - التوصية بتكليف مكاتب تدقيق الحسابات الخارجيين لفحص أنظمة الرقابة الداخلية، لفحص محفظة القروض الاستهلاكية والاسكانية، لعام 2021. - تكليف مكتب تدقيق خارجي للتدقيق على قطاع تكنولوجيا المعلومات. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات الخارجي المكلف لإجراء تقييم شامل لأوضاع البنك وتوظيفاته. - مراجعة تقرير مراقب الحسابات بشأن تقييم الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للبنك. - الاطلاع على نتائج التفتيش التي قام بها بنك الكويت المركزي والتي تم استلام التقارير الخاصة بها والعمل على متابعتها. - مراجعة ومتابعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي وتقارير لجنة التدقيق بشأن أعمال وأنشطة التدقيق الداخلي. - متابعة تنفيذ خطط التدقيق المعتمدة لعامي 2021/2022 وآخر المستجدات المرتبطة بها. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة تعيين وتدوير واستقلالية مراقبي الحسابات الخارجيين. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة صلاحيات اعتماد المصاريف. - مراجعة التحديثات التي تمت على سياسة محاسبة التحوط. - مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع التدقيق الداخلي. - تقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي. - مراجعة خطة التدقيق الداخلي للعام 2022. - مراجعة التقرير السنوي بشأن تقييم مراقبي الحسابات الخارجيين من قبل لجنة التدقيق موضوعيا عن عام 2022. - مراجعة خطة التدقيق الاستراتيجية للأعوام من 2022-2024. الاجتماع مع المدققين الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة دون حضور الإدارة التنفيذية. - الاطلاع على تقارير متابعة تفتيش بنك الكويت المركزي خلال 2022.

لجنة إدارة المخاطر	
تشكيل اللجنة السيد / فهد زهير البدر السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي السيد / أحمد بدر واحدي السيد / محمد عبد الرزاق الكندري عضو مستقل ورئيساً للجنة عضو مستقل	
المهام والمسؤوليات الرئيسية للجنة • مراجعة استراتيجية ونزعة المخاطر للبنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة. • مراجعة سياسات إدارة المخاطر في البنك قبل اعتمادها من مجلس الإدارة والتحقق من تعميم هذه السياسات على القطاعات / الإدارات المعنية في البنك عن طريق قطاع إدارة المخاطر. • التحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي الخاصة بمعايير كفاية رأس المال (بازل) والتقييم الداخلي لها واختبارات الضغط. • مراجعة نظام تقييم (قياس) الائتمان وما شابهه تمهيداً لإعتماده من مجلس الإدارة. • التحقق من قيام إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية ونزعة المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر، بالإضافة إلى قيامها بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية وشاملة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، ونشر ثقافة حوكمة المخاطر داخل البنك. • التحقق من قيام الإدارة التنفيذية بتطبيق استراتيجية ونزعة سياسات المخاطر. • مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة واتخاذ اللازم بشأنها، ومراجعة السياسات المتصلة بتلك المخاطر تمهيداً لعرضها على مجلس الإدارة. • مراجعة التقارير الدورية المقدمة من قبل قطاع إدارة المخاطر حول انكشافات البنك على المخاطر والالتزام بالحدود المعمول بها لمختلف المخاطر وعمليات احتساب كفاية رأس المال وتقييم رأس المال الداخلي. • مناقشة نتائج اختبارات الضغط بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة والإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج، بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة في تلك الاختبارات، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التأكد من إنشاء وظيفة لأمن المعلومات لدى البنك ومن استمرارية توافر المعايير اللازمة لهذه الوظيفة على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة الاستراتيجيات والسياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني والتي يتعين أن تتماشى مع استراتيجية وأهداف البنك ونزعة المخاطر، وعرضها على مجلس الإدارة، ومراجعة تقارير المتابعة التي تعدها الإدارة التنفيذية في هذا الشأن.	
أبرز إنجازات اللجنة - المراجعة الدورية لتقارير إستراتيجية إدارة المخاطر (نزعة المخاطر) المعتمدة 2020-2024. - مراجعة سياسة وخطة استمرارية الأعمال. - مراجعة المنهجية المتعلقة باختبارات الضغط. - مراجعة التقارير الخاصة بكفاية رأس المال واختبارات الضغط والتقارير الدورية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية المتعلقة بمؤشرات المخاطر الرئيسية ومخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية. - مراجعة تحليل محافظ الائتمان التجاري والخدمات المصرفية الدولية وائتمان الأفراد والاستثمارات. - مراجعة تحديث عملية البحث الخاصة بالآلية الكمية للمخصصات التقديرية المستقبلية. - مراجعة التقارير الخاصة بالمخاطر المتصلة بالشركات التابعة. - الاطلاع على التقارير الدورية المتعلقة بأمن المعلومات. - مراجعة مدى الالتزام بالإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني لأمن المعلومات (CSF). - مراجعة خطة السيولة في حالة الطوارئ 2022-2025 - مراجعة سياسة إدارة المخاطر التشغيلية. مراجعة سياسة إدارة مخاطر السوق وسياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة وسياسة إدارة مخاطر الائتمان وسياسة إدارة المخاطر الاستراتيجية وسياسة إدارة مخاطر السيولة وسياسة إدارة مخاطر السمعة. - مراجعة سياسة عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبارات الضغط والمنهجية المتعلقة بها. - مراجعة سياسة الموجودات والمطلوبات الأخرى. - مراجعة سياسة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومراجعة سياسة إدارة مخاطر الاحتيال. - مراجعة سياسة إدارة المخاطر المؤسسية وسياسة الإفصاح العام عن معيار كفاية رأس المال. - مراجعة سياسة تصنيف المعلومات وسياسة أمن المعلومات - مراجعة سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. - مراجعة منهجية تقييم مخاطر العملاء لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. - مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر. - مراجعة القوى العاملة بقطاع إدارة المخاطر والدورات التدريبية المقدمة لهم. - مراجعة الهيكل التنظيمي لقطاع إدارة المخاطر.	

لجنة الترشيحات والمكافآت	
تشكيل اللجنة	السيد / فهد عبدالعزيز الجارالله الشيخ / طلال محمد الصباح السيد / يوسف يعقوب العوضي السيد / مناف محمد المهنا
المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة	• إعداد وتحديث معايير الترشح لعضوية مجلس الإدارة متضمنة الشروط والمتطلبات اللازمة وفقاً للتشريعات ذات الصلة وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الشأن، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المرشحين لعضوية المجلس وفقاً لمعايير الترشح المعتمدة من مجلس الإدارة والتشريعات ذات الصلة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن ويشمل ذلك التحقق من الشروط والمتطلبات اللازمة لضمان استقلالية الأعضاء المستقلين. • إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات التدريبية المناسبة واللازمة لأعضاء مجلس الإدارة بغرض تنمية خبراتهم ومهاراتهم ومعرفتهم التي تتطلبها عضوية مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن ذلك. • إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها على ذلك الهيكل. • التأكد بشكل سنوي من استمرار توافر شروط الاستقلالية في الأعضاء المستقلين طوال فترة عضويتهم في مجلس الإدارة. • إجراء تقييم سنوي لأداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو على حدة ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة وتقييم صلاحيتهم وسلطانهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية. • تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد عند الانتخاب/التعيين بكتيب/دليل يوضح حقوق وواجبات ومسؤوليات العضو. ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة يمكنهم الوصول إلى المعلومات والتقارير حول المواضيع الهامة عن البنك، ويتولى أمين سر اللجنة متابعة ذلك. • التأكد من أن أعضاء المجلس على إطلاع مستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وذلك من خلال الوسائل المناسبة. • إعداد سياسة المكافآت، وتقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. • الإشراف على تطبيق سياسة ونظام المكافآت من خلال المعلومات والتقارير التي تقدم من الإدارة إلى اللجنة بشكل ربع سنوي، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • مراجعة سياسة المكافآت على أساس سنوي على الأقل أو حسب طلب مجلس الإدارة، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن أية تعديلات/تحديثات ولا يعمل بهذه التعديلات/التحديثات إلا بعد اعتمادها من مجلس الإدارة وتشمل هذه المراجعة إجراء تقييم سنوي لمدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات الخاصة بسير عمل نظام المكافآت والتي تعرض على اللجنة، وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات المكافآت المقترحة لرئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، ولا يعمل بهذه التوصيات إلا بعد اعتمادها من المجلس. • التحقق من أن الإدارة التنفيذية قد تبت الأنظمة والإجراءات والآليات الفعالة لضمان الالتزام بتطبيق سياسة المكافآت المعتمدة وعرض ذلك على مجلس الإدارة. • التحقق من أن سياسات وممارسات منح المكافآت لدى الشركات المالية التابعة للبنك والفروع الخارجية (إن وجدت) تتماشى مع سياسة المكافآت لدى البنك ومع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد الحوكمة. • التحقق من إجراء مراجعة سنوية مستقلة لسياسة المكافآت، ويمكن إجراء ذلك عن طريق إدارة التدقيق الداخلي في البنك أو جهة إستشارية خارجية ويكون الهدف من هذه المراجعة هو تقييم مدى التزام البنك بسياسة وممارسات منح المكافآت. وتقوم اللجنة بعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الإدارة.
أبرز إنجازات اللجنة	- الاطلاع على قائمة أسماء المرشحين كأعضاء مجلس إدارة مستقلين والتوصية لمجلس الإدارة بذلك. - تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأعضاء المجلس كل على حدة. - مراجعة هيكل مجلس الإدارة وتقديم للمجلس أية توصيات بشأن أية تغييرات مقترحة. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. - مراجعة ميزانية القوى العاملة لعام 2023 وتعيين الكوادر الوطنية في الوظائف التنفيذية. - مراجعة تقرير التدقيق الداخلي بشأن سياسة المكافآت. - مراجعة التقارير والمعلومات الدورية المقدمة من قطاع الموارد البشرية. - المراجعة الدورية لسياسة المكافآت الخاصة بالشركة التابعة.

لجنة القروض	
تشكيل اللجنة	الشيخ / أحمد دعيح الصباح السيد / مناف محمد المهنا السيد / عبد الرحمن عبد الله العلي الشيخ / طلال محمد الصباح السيد / ضاري علي المضاف
المهام والمسئوليات الرئيسية للجنة	- مراجعة السياسة الائتمانية والتعديلات المقترحة عليها قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وذلك بما يتفق مع تعليمات البنك المركزي ذات الصلة. - مراجعة وتعديل واعتماد الحدود الائتمانية المقررة للدول، وحدود التعامل المقررة للأطراف المقابلة المحددة للبنوك. - مراجعة وتعديل واعتماد حدود التعامل بالقطع الأجنبي ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. - مراجعة وتعديل الموافقة على منح وتجديد التسهيلات الائتمانية بناءً على توصية لجنة الائتمان والاستثمار ضمن الحدود المقررة من البنك المركزي. - منح الموافقات على إجراءات رد الأموال وعكس الفوائد والرسوم وإدراج البنود خارج الميزانية العمومية والتسوية النهائية للمبالغ المشطوبة وتجاوز وتمديد الحدود الائتمانية على النحو المبين في السياسة الائتمانية وبموجب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.
أبرز إنجازات اللجنة	- مراجعة وتعديل السياسة الائتمانية ومراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية ضمن الحدود المقررة لها من مجلس الإدارة. - مراجعة التقييمات الائتمانية والتحقق من شروط وأحكام الموافقة الائتمانية. - متابعة أوضاع المحفظة الائتمانية للبنك والمخاطر المتصلة بها.

إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه والحضور

يوضح الجدول التالي عدد إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال عام 2022 مع بيان مشاركة الأعضاء في حضور الإجتماعات:

إجمالي عدد الإجتماعات المنعقدة خلال عام 2022	اجتماعات مجلس الإدارة	لجنة الالتزام والحوكمة	لجنة إدارة المخاطر	لجنة التدقيق	لجنة الترشيحات والمكافآت	لجنة القروض	مجموع اجتماعات الأعضاء
	13	4	10	9	4	48	88
عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة							
الشيخ / أحمد دعيح الصباح	13					41	54
السيد / عبدالرحمن عبدالله العلي	10		8			40	58
الشيخ / طلال محمد الصباح	10				4	26	40
السيد / محمد عبدالرزاق الكندري	9		8	5			22
السيد / يوسف يعقوب العوضي	12	1	5	4	2		24
السيد / ضاري علي المضاف	10	2				35	47
السيد / مناف محمد المهنا	12				3	42	57
السيد / فهد زهير البدر	11	4	10				25
الدكتور / محمود عبدالرسول بهبهاني	13	2		9	2		26
السيد / فهد عبدالعزيز الجارالله*	7			5	2		14
السيد / أحمد بدر واحدي**	6	2	5				13
الدكتور / أرشيد الحوري***	6			4	2		12
السيد / بدر الأحمد***	4	2		3			9

ملاحظة:

* عضو احتياط تم انتخابه ضمن انتخابات المجلس المنتخب بتاريخ 31 مارس 2021 للدورة الحالية 2021-2023 وتم استدعاؤه في 22 مايو 2022 للانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة كعضو أساسي

** عضو مستقل جديد تم انتخابه من قبل المساهمين في الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 23 يونيو 2022 لاستكمال عدد الأعضاء المستقلين ضمن الدورة الحالية للمجلس.

*** عضوين مستقلين خلال الربع الثاني من عام 2022.

خلال عام 2022:

- بلغ إجمالي عدد القرارات بالتميرير الصادرة من قبل مجلس الإدارة عدد (18) قرار.
- بلغ إجمالي عدد التوصيات/الموافقات بالتميرير الصادرة من قبل لجنة القروض عدد (5) قرار.
- لم يصدر أي توصية/موافقة بالتميرير عن باقي اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة خلال العام.

تم اعتماد تشكيل اللجان الحالي في تاريخ 28 يونيو 2022 بالتزامن مع انتخاب العضو المستقل المكمل لتشكيلة مجلس الإدارة الحالي مراعيين توافقها مع تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة، كما نشير إلى أن اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه التي انعقدت خلال عام 2022 تتوافق مع تلك التعليمات والنظم الداخلية المنظمة لأعمال المجلس ولجانه، وذلك من حيث عدد الاجتماعات، ودوريتها، والنصاب القانوني للحضور، والموضوعات التي يتم مراجعتها ومناقشتها من قبل الأعضاء.

يجدر التنويه أن البنك التجاري قد التزم بالتطبيق الكامل للتحديثات التي تمت على تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة وذلك وفقاً للإطار الزمني الذي حددته التعليمات وذلك فيما يخص عدد الأعضاء المستقلين ضمن تشكيلة مجلس إدارته واللجان المنبثقة عنه بحيث لا يقل عددهم عن أربعة أعضاء بداية من 30 يونيو 2022، حيث عقد البنك التجاري في 23 يونيو 2022 جمعية عامة عادية وتم انتخاب العضو المستقل المكمل لتشكيلة مجلس الإدارة الحالية.

تقييم مجلس الإدارة

تطبيقاً لقواعد الحوكمة، تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت - من خلال منهجية التقييم الذاتي وفق مجموعة من النماذج والمؤشرات المعتمدة في هذا الشأن بتقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس بشكل سنوي، ويتم عرض هذا التقييم على مجلس الإدارة للمراجعة والاعتماد وتبني التوصيات اللازمة في هذا الخصوص والتي تستهدف في النهاية تعزيز قدرات المجلس وأعضاؤه في المجالات المتصلة بعمل المجلس وجوانب التطوير والتدريب اللازمة للأعضاء. وقد جاءت نتائج التقييم إيجابية فيما يتعلق بأداء وأعمال المجلس. كما تقوم اللجنة بمراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة البنك.

بيان مجلس الإدارة عن مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

تتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة التحقق من أن أعماله تتم في إطار التشريعات ذات الصلة والتعليمات الرقابية خاصة الصادرة من بنك الكويت المركزي، كما أنه مسؤول عن سلامة البنك المالية وأن البنك يدار بشكل حصيف وفي حدود مقبولة من المخاطر وبما لا يعرض البنك لأية مخاطر غير محسوبة قد تؤدي إلى خسائر مادية وغير مادية، بجانب توافر نظم الرقابة الداخلية المناسبة.

وفي هذا الإطار فقد اعتمد المجلس هيكلًا تنظيميًا ملائمًا لطبيعة وأنشطة البنك ولتنفيذ استراتيجيات البنك وأهدافه والقيام بأعماله في إطار قواعد الحوكمة الرشيدة، يتضمن أشكالاً من الرقابة على أنشطة البنك بالإضافة إلى وظائف التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، مع مراعاة تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات لكل القطاعات والإدارات التي يشملها ذلك الهيكل، مع الأخذ بالاعتبار نظم الرقابة الداخلية بما تشتمله من الرقابة الثنائية والفصل في المسؤوليات وتوافر السياسات والإجراءات وتوصيف مختلف الوظائف.

وفي إطار التحقق من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك وذلك لحماية أصوله وسلامته المالية وكفاءة عملياته، يقوم المجلس بالتحقق بصورة منتظمة من السياسات والضوابط ووظائف الرقابة الداخلية (بما فيها التدقيق الداخلي / إدارة المخاطر / الالتزام والحوكمة) من أجل تحديد المجالات التي تتطلب التحسين، بالإضافة إلى تحديد ومعالجة المخاطر والقضايا الهامة، فضلاً عن أن موضوع نظم الرقابة الداخلية يعتبر أحد البنود المتكررة في جدول أعمال مجلس الإدارة، حيث يتم مناقشة أية تطورات في هذا المجال والتحقق من معالجة أي ملاحظات مثارة بشأنها.

يقوم المجلس من خلال إنشاء هيكل حوكمة على مستوى المجموعة والتقييم الدوري لهذا الهيكل ومن خلال التقارير الدورية المقدمة له من اللجان المنبثقة عنه، بمراجعة واعتماد سياسات ولوائح ومتطلبات ودليل الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية المناسبة لعمل وأنشطة البنك مع الأخذ بالاعتبار كافة فروع وشركته التابعة، حيث يقوم بالتحقق من فاعليتها ويعمل على تطويرها وفقاً للتطورات التي تطرأ عليها، كل ذلك بما يتماشى مع تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة، وتشتمل التقارير المنوه عنها أي ملاحظات تثار من قبل الجهات الرقابية ومراقبي الحسابات الخارجيين بالإضافة إلى التدقيق الداخلي.

في إطار ما تقدم فإن مجلس الإدارة يرى أن نظم الرقابة الداخلية في البنك مناسبة.

تقرير المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكليف مراقب حسابات مستقل لتقييم نظم الرقابة الداخلية في البنك، وخلال عام 2022 وبعد موافقة بنك الكويت المركزي تم تكليف مكتب بي دي أو النصف وشركاه، لتقييم نظم الرقابة الداخلية للبنك لعام 2021، حيث أفاد وفق تقريره المؤرخ 2022/6/27 أن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها آخذين بالاعتبار متطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021 ومتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وعلى ذلك، فإن الملاحظات التي تم رفعها بشأن فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. وأضاف التقرير أن الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات المذكورة بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية. وفيما يلي التقرير المذكور.

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع.)
شارع مبارك الكبير
الصفاة 13029
دولة الكويت

التاريخ 27 يونيو 2022

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 22 فبراير 2022 قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") والشركة التابعة للبنك "شركة التجاري للوساطة المالية" (نشار إليهم معا بـ "المجموعة") وذلك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما يلي:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالمجموعة وهي كما يلي:

- | | |
|----------------------------|-----------------------------------|
| ▪ الحوكمة | ▪ التدقيق الداخلي |
| ▪ بيئة الرقابة العامة | ▪ الخدمات المصرفية الدولية |
| ▪ الخزينة والاستثمارات | ▪ الخدمات العامة |
| ▪ الخدمات المصرفية للأفراد | ▪ إدارة المخاطر |
| ▪ التواصل المؤسسي | ▪ شكاوى العملاء |
| ▪ الائتمان | ▪ الرقابة المالية والتخطيط |
| ▪ العمليات | ▪ تكنولوجيا المعلومات |
| ▪ الموارد البشرية | ▪ إدارة المنشآت والممتلكات |
| ▪ القانونية | ▪ أنشطة الأوراق المالية |
| ▪ الالتزام | ▪ أنظمة مكافحة الإحتيال والإحتيال |
| ▪ مكافحة غسل الأموال | ▪ سرية معلومات العملاء |

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 يناير 2021، أخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للمجموعة والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الإحتيال والإختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والإحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الإعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والإمتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى كفاية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر

الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها بسبب نواحي القصور المتأصلة في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدني درجة الالتزام بتلك الإجراءات. نظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2021، وجوهية وتقييم المخاطر لملاحظتنا مع الاستثناءات للأمور الموضحة في التقرير المقدم إلى مجلس إدارة البنك، في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا، فقد تم إنشاؤها والإحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 14 نوفمبر 1996 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 19 يناير 2022.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للمجموعة للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2021.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل المجموعة لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،



قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

سياسات وميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل

يستمر البنك في تطبيق الممارسات السليمة للحوكمة باعتبارها مبادئ أساسية وجزء هام من ثقافته العامة، ولقد قام البنك خلال العام بالجهود اللازمة التي من شأنها تعزيز الالتزام بالقيم السلوكية ورفع مستوى الوعي بتلك القيم لدى الموظفين.

وقد يلتزم البنك بتحقيق القيم المؤسسية وتم إرساء هذه القيم ضمن عدد من الركائز التي تبلورت من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات المتبعة في البنك والتي يتم تعميمها على جميع الموظفين الجدد والحاليين ومنها ما يلي:

ميثاق السلوك المهني

يعتبر ميثاق السلوك المهني المعتمد من مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية للحوكمة لدى البنك، حيث يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بذلك الميثاق ضمن سير الأعمال اليومية للبنك وفي تعامله مع العملاء وكافة الأطراف الأخرى.

ويتم مراجعة هذا الميثاق بصورة دورية للتحقق من مواكبته لكافة التطورات في مجالات الحوكمة وضبط السلوك المهني وأخلاقيات العمل، كما يشرف مجلس الإدارة على كفاءة تطبيق الميثاق من خلال أعمال التدقيق والرقابة الداخلية لتحديد أية فجوات يمكن الوقوف عليها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

تعارض المصالح

يعمل البنك على تطبيق سياسة تعارض المصالح المعتمدة من مجلس الإدارة، كما يقوم البنك بإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى تبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة للإفصاح عن حالات تعارض المصالح وآلية التعامل معها وتضادي وجودها، وقد وضعت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

التعامل مع الأطراف ذات العلاقة

يحرص البنك على أن يتم إجراء كافة التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية/تجارية بحتة وتخضع للشروط والأحكام التي تنطبق على التعاملات المماثلة مع الغير دون وجود أي شروط تفضيلية، وذلك من خلال تطبيق سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة المعتمدة من مجلس الإدارة، كذلك يقوم البنك بإشراف لجنة الالتزام والحوكمة ومجلس الإدارة بمراجعة هذه السياسة بشكل دوري بما يتناسب مع طبيعة أعمال البنك والتطورات التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى توافر قائمة بالأطراف ذات العلاقة بالبنك وتبني مجموعة من الإجراءات والنماذج والسجلات المنظمة لمعاملات الأطراف ذات العلاقة، وقد وضعت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الإفصاح والشفافية

يولي البنك أهمية كبيرة للإفصاح والشفافية على اعتبار أنه يعد أحد الوسائل الهامة لممارسة المساهمين لحقوقهم، وعلى ذلك فقد حرص البنك على توفير سياسة معتمدة بشأن الإفصاح والشفافية توضح المعلومات الجوهرية التي يتعين الإفصاح عنها وآلية تصنيفها وتوقيت الإفصاح والتي تكون متوافرة لدى مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بما في ذلك أي قطاع/إدارة داخل البنك والتي يتعين الإفصاح عنها للجهات الرقابية المحلية والجهات الأخرى والجمهور، وتهدف هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم إطار عمل لعملية الإفصاح في البنك وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وقواعد البورصة المتعلقة بالإفصاح والشفافية. وقد وضعت السياسة المعتمدة الإجراءات المتبعة في حالات عدم الالتزام لكل من الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة.

الأشخاص المطلعين

من منطلق حرص البنك على الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية الخاصة بالبنك وعملائه والحد من إمكانية إساءة استخدام تلك المعلومات، تم توفير سياسة لتنظيم التعامل في الأوراق المالية للأشخاص المطلعين بعد مراجعتها من قبل لجنة الالتزام والحوكمة واعتمادها من مجلس الإدارة، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ومنها الحصول على الإقرارات والتعهدات المطلوبة من الأشخاص المطلعين وكذلك وضع الترتيبات التعاقدية المناسبة مع الجهات الأخرى المطلعة وإعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها باستمرار فضلاً عن إعداد النماذج والسجلات اللازمة في هذا الشأن ونشرها على صفحة البنك لدى بورصة الكويت.

السرية المصرفية

يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين على سرية المعلومات والبيانات المتعلقة بالبنك وعملائه وغيرهم من أصحاب المصالح وفقاً لأحكام القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة من قبل بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى. كذلك يحرص البنك على استمرار تطبيق الضوابط الكفيلة بالحفاظ على سرية المعلومات وفقاً للسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة في هذا الشأن ونظم الرقابة الداخلية والتي تقضي بالمحافظة على السرية المصرفية.

أمن المعلومات والأمن السيبراني

في ضوء الأهمية المتزايدة لأمن المعلومات في العمل المصرفي وفي ظل التحديات المترتبة على المخاطر الناتجة عن التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في هذا المجال، فإن البنك يحرص على بذل كل الجهود التي من شأنها تعزيز نظم حماية أمن المعلومات وتقادي تلك المخاطر بما يتماشى مع أحدث التطورات والممارسات، وذلك من خلال إعداد واعتماد السياسات والضوابط الخاصة بنظم أمن المعلومات والأمن السيبراني وإنشاء إدارة مستقلة ومتخصصة مزودة بالكوادر والموارد اللازمة لتنفيذ ومراقبة تلك السياسات والضوابط ورفع التقارير الخاصة بذلك إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة، فضلاً عن نشر الوعي في هذا المجال.

الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات

يهدف البنك من تطبيق سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتجاوزات المعتمدة من مجلس الإدارة إلى تعزيز ثقافة الانفتاح على موظفيه وأي أشخاص آخرين، وتوفير وسيلة يتم من خلالها إشراكهم في حماية البنك ومصالحه، فضلاً عن إيجاد آلية يتم من خلالها تمكينهم من الإبلاغ عن المعلومات المتوافرة لديهم إلى البنك، بشأن أية معاملات أو تصرفات داخل البنك يشبهه في مخالفتها/تخالف بالفعل القوانين أو التعليمات الرقابية أو السياسات الداخلية، أو بشأن أية عمليات أخرى تتم في البنك بشكل يثير شبهات أو مخاوف معينة، وإمكانية التواصل مع رئيس مجلس الإدارة مباشرة بشأن ذلك، وبما يوفر الحماية اللازمة لهؤلاء المبلغين مع إعطائهم حرية عدم الكشف عن هوية المبلغ.

إطار وسياسة المكافآت

يتوافر لدى البنك سياسة معتمدة لمنح المكافآت تشمل جوانب ومكونات منح المكافآت لدى البنك، يتم مراجعتها سنوياً من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد. علماً بأن آخر مراجعة لهذه السياسة تم بتاريخ 2022/11/15.

أهم أهداف سياسة المكافآت

1. تعزيز الحوكمة الفعالة والممارسات السليمة لنظام منح المكافآت المالية بما يتماشى مع استراتيجية المخاطر.
2. استقطاب والحفاظ على الموظفين المؤهلين ذوي الكفاءة وأصحاب المهارات والخبرات اللازمة.
3. التحقق من ربط المكافآت المالية بالأداء العام للبنك والمدى الزمني للمخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تعديل المكافآت المالية التي قد تمنح للموظفين في حال الأداء الضعيف/السلبي للبنك وبما يتوافق مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك على المدى الطويل.

أهم ملامح سياسة المكافآت

1. يتبنى البنك سياسة مكافآت تشمل كافة العاملين في البنك عن طريق تطبيق نظام التقييم/التدرج الوظيفي ومن خلال هيكل معتمد للرواتب والمزايا يضمن تسكين الموظفين بصورة مناسبة.
2. عند تحديد مستوى الرواتب والمكافآت في البنك، يتم الأخذ بالاعتبار المتطلبات القانونية والرقابية بالإضافة إلى النظم المعمول بها في دولة الكويت، وكذلك مستوى الرواتب والمكافآت في القطاع المصرفي المحلي.
3. تنقسم المكافآت وفقاً للسياسة إلى: مكافآت ثابتة وتشمل الراتب الأساسي والبدلات والعلاوات الثابتة/التكميلية. ومكافآت متغيرة وهي المكافآت المتعلقة بالأداء، وتعتمد على الأداء المالي للبنك ومساهمة القطاعات/الإدارات في هذا الأداء بالإضافة إلى تقييم أداء الموظفين، وتنقسم هذه المكافآت إلى مكافآت مستحقة الدفع (الحافز السنوي) وهي التي قد يتم دفعها للموظفين بعد نهاية كل سنة مالية بناءً على الأداء المالي للبنك وتقييم أداء الموظفين خلال تلك السنة، ومكافآت مؤجلة الدفع وهي التي قد يتم دفعها للموظفين على مدى يصل إلى ثلاث سنوات كحد أقصى وفقاً للأسلوب والنسب والفئات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ووفقاً للمتطلبات الرقابية يتم تطبيق مبدأ الاسترداد (Claw back) لهذا النوع من المكافآت بحيث يمكن تعديلها أو استرجاعها عند الحالات الاستثنائية على سبيل المثال الأداء المالي الضعيف/السلبي للبنك.
4. وفقاً للهيكل التنظيمي للبنك وقواعد الحوكمة، فإن قطاع الالتزام والحوكمة وقطاع إدارة المخاطر وقطاع التدقيق الداخلي تتبع

كل من لجنة الالتزام والحوكمة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التدقيق على التوالي، ومن الناحية الإدارية فإن الإدارات الثلاث تتبع رئيس مجلس الإدارة والذي يقوم بدوره بتقييم رؤساء قطاعي الالتزام والحوكمة وإدارة المخاطر فيما تقوم لجنة التدقيق بتقييم أداء رئيس قطاع التدقيق الداخلي، وليس للإدارة التنفيذية أي دور في هذا التقييم أو الترقيات أو المكافآت لرؤساء القطاعات المذكورة.

الإفصاح عن المكافآت خلال عام 2022

مجلس الإدارة:

بلغت مكافآت رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك خلال عام 2022 ما مجموعه نحو 483 ألف دينار كويتي. ويتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة في القوائم المالية السنوية للبنك والتي تخضع إلى موافقة الجمعية العامة للمساهمين.

كبار التنفيذيين:

بلغت مكافآت خمسة من كبار التنفيذيين في البنك ممن تلقوا أعلى المكافآت خلال عام 2022 يضاف إليهم رئيس الجهاز التنفيذي ورئيس المدراء الماليين ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة المخاطر ما مجموعه 1,276,726 دينار كويتي.

فئات الموظفين:

الفئة	عدد الموظفين	إجمالي المكافآت	ملاحظات
الإدارة التنفيذية والإشرافية (العليا)	12	1,685,358 د.ك	هي الوظائف التي يخضع تعيينها لموافقة بنك الكويت المركزي.
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن إنكشافات للمخاطر	5	813,923 د.ك	تشمل رئيس الجهاز التنفيذي ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للشركات بالوكالة ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية، ومدير عام قطاع الخزينة والاستثمار، ومدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة.
الموظفين المسؤولين عن الرقابة المالية وإدارة المخاطر	5	641,980 د.ك	تشمل رؤساء كل من قطاع الرقابة المالية والتخطيط، قطاع التدقيق الداخلي، قطاع إدارة المخاطر، ومدير عام قطاع الالتزام والحوكمة، ومدير عام القطاع القانوني.

- تتمثل المكافآت في الراتب الأساسي وبديل درجة وظيفية وعلاوة المواصلات والعلاوة التكميلية، وغيرها من المكافآت الأخرى (البدلات والعلاوات والمزايا الأخرى) مثل بدل تذاكر السفر والتأمين الصحي والمساعدات التعليمية ومكافأة نهاية الخدمة ... وغير ذلك.
- المكافآت التي يقدمها البنك حالياً لموظفيه تشتمل على المكافآت الثابتة والمكافآت المتغيرة إن وجدت.
- تدفع المكافآت عن طريق تحويلها إلى حسابات الموظفين لدى البنك.

التعاقب الوظيفي

من منطلق الحرص على حسن سير العمل داخل البنك، قام مجلس الإدارة باعتماد خطة للتعاقب الوظيفي بغرض تطوير مستوى إداري ثاني داخل قطاعات البنك المختلفة وتجهيز الكوادر الفنية اللازمة لشغل الوظائف التنفيذية الرئيسية المختلفة لدى البنك بالسرعة المطلوبة لدرء أية مخاطر في هذا الشأن، ويتم تحديث هذه الخطة كلما تطلب الأمر ذلك. وبناء على الخطة الموضوعية يتم إجراء تقييم للموظفين المناسبين الذين يتم اختيارهم والتي تتوافر فيهم المؤهلات والمتطلبات الواجبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، وبالتالي تحديد احتياجاتهم التدريبية حسب خطة وبرنامج محدد.

الالتزام بتعليمات ودليل الحوكمة

- التزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن بقواعد ونظم الحوكمة وكذلك دليل الحوكمة المعتمد، وذلك بالانتهاء من إعداد واعتماد النظم والسياسات والمتطلبات الخاصة بقواعد الحوكمة كما يتم تحديث هذه النظم والسياسات بشكل دوري.
- تم اتخاذ الإجراءات التي تكفل التطبيق المناسب لقواعد الحوكمة ومن ضمنها تشكيل لجان منبثقة عن مجلس الإدارة تقوم بتعزيز فاعلية إشراف المجلس على العمليات المهمة في البنك ومتابعة تنفيذ متطلبات الحوكمة بمحاورها المختلفة.
- يتم تعميم ميثاق وسياسات السلوك المهني وأخلاقيات العمل على أعضاء مجلس الإدارة وكافة موظفي البنك والحصول على توقيعهم بالالتزام بما جاء بها.

- يتضمن الهيكل التنظيمي المعتمد للبنك أشكالاً مناسبة من الرقابة على أنشطة المجموعة بالإضافة إلى وظائف للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والالتزام والحوكمة، لتحقيق الحوكمة الرشيدة.
- يقوم قطاع التدقيق الداخلي - كجهة مستقلة عن الإدارة التنفيذية - بالتدقيق على مدى التطبيق الصحيح لقواعد الحوكمة وتقديم تقريرها في هذا الشأن إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ومنها إلى مجلس الإدارة.
- يتم بشكل سنوي تكليف مراقب حسابات خارجي مستقل بتقييم نظم الرقابة الداخلية وإعداد تقرير يتم تقديمه إلى بنك الكويت المركزي في هذا الشأن يتضمن جزءاً خاصاً حول مدى التزام البنك بتطبيق تعليمات وقواعد الحوكمة. علماً بأن تقرير مراقب الحسابات الخارجي لعام 2021 لم يتضمن أي ملاحظة بشأن قواعد الحوكمة.
- انتهى البنك من موائمة أوضاعه مع التحديثات التي صدرت على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة التي أصدرها بنك الكويت المركزي في شهر سبتمبر عام 2019، حيث تم استكمال عدد الأعضاء المستقلين ضمن مجلس إدارته إلى أربعة أعضاء حيث تم انتخاب العضو المستقل المكمل لعدد الأعضاء المستقلين من خلال الجمعية العامة العادية التي انعقدت في 23 يونيو 2022. كما يتم مراجعة النظم الداخلية للمجلس واللجان المنبثقة عنه وغيرها من سياسات ومتطلبات الحوكمة الأخرى إذا تطلب الأمر ذلك. ويستمر البنك في العمل على تطبيق تلك القواعد التزاماً بالتعليمات وتحقيقاً لمبادئ الإدارة السليمة.

إطار حوكمة المخاطر

إدارة المخاطر

قام البنك بوضع وتطوير أنظمة وإجراءات قوية شاملة لإدارة المخاطر بحيث تكون قادرة على التعرف على طبيعة جميع المخاطر المؤثرة التي يتعرض لها البنك مع نشر ثقافة حوكمة المخاطر. ويقوم البنك بتعريف وتحديد المخاطر والرقابة عليها على مستوى كل وحدة وعلى مستوى البنك ككل، وتقوم إدارة المخاطر بتنفيذ استراتيجية المخاطر وتطوير منهجيات لتحديد المخاطر الأساسية في البنك وتقييمها، وقياس انكشاف البنك على تلك المخاطر وإعداد التقارير اللازمة، ومراقبة هذا الانكشاف في إطار نزعة المخاطر لدى البنك، وتحديد الاحتياجات الرأسمالية على أساس مستمر، ومراقبة وتقييم القرارات المتعلقة بقبول أنواع معينة من المخاطر. ويتضمن إطار حوكمة المخاطر مسؤوليات تنظيمية معرفة بشكل جيد بالنسبة لإدارة المخاطر والتي تنقسم إلى ثلاث خطوط دفاع، وهي كالتالي:

- خط الدفاع الأول: يتمثل في وحدة الأعمال والتي تتطوي وظائفها ونشاطها على احتمالية خلق مخاطر للبنك وتكون مسؤولية هذه المجموعات تقييم وإدارة هذه المخاطر.
- خط الدفاع الثاني: والذي يشمل وظيفتي إدارة المخاطر والالتزام التي تكون مستقلة عن خط الدفاع الأول، تقوم إدارة المخاطر بمراقبة ورفع التقارير للإدارة والإشراف على أوجه مخاطر البنك وتقييمها بشكل مستقل عن خط الدفاع الأول بحيث تميز وظيفته وتكملها. وتقوم إدارة الالتزام بمراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد الحوكمة.
- خط الدفاع الثالث: يتمثل في وظيفة التدقيق الداخلي وهي وظيفة مستقلة عن خطي الدفاع الأول والثاني.

حوكمة الالتزام

يؤمن البنك أن وظيفة الالتزام من العناصر الأساسية في إطار إدارة المخاطر للبنوك نظراً للطبيعة الخاصة لمخاطر عدم الالتزام والتي تشمل مخاطر العقوبات القانونية، أو الرقابية، أو المخاطر المالية، أو مخاطر السمعة وغيرها التي قد يتعرض لها البنك في حال عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات وقواعد السلوك المهني والممارسات المصرفية السليمة. وعلى ذلك يتوافر لدى البنك وظيفة مستقلة وفعالة للالتزام تعمل في إطار سياسة الالتزام ومهامها ومسؤولياتها المعتمدة من مجلس الإدارة، وتقوم على ضمان استيفاء البنك لمتطلبات التشريعات والتعليمات والضوابط الرقابية المتعلقة بأنشطة البنك، ورفع التقارير الدورية إلى لجنة الحوكمة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

التدقيق الداخلي والخارجي:

يحرص كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على التأكيد على استقلالية كل من التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي والاستفادة بشكل فعال من أعمال وملاحظات التدقيق الداخلي والخارجي وتقارير تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، باعتبارها مراجعة مستقلة للمعلومات المرفوعة من الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة.

التدقيق الداخلي:

يوجد لدى البنك قطاع للتدقيق الداخلي يتمتع بالاستقلالية والأهلية حيث أن موظفيه يضطلعون بمسؤولياتهم بشكل مستقل وفعال، كما لهم حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك، كما أعطيت كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.

التدقيق الخارجي:

تتم عمليات التدقيق الخارجي في البنك وفقاً للمعايير الدولية والقوانين المحلية وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، تقوم لجنة التدقيق بالإجتماع مع مراقبي الحسابات الخارجيين ومناقشة تقارير التدقيق وأية ملاحظات أخرى مهمة حول أمور البنك بحضور الإدارة التنفيذية، كما تجتمع اللجنة مع مراقبي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل سنوياً بدون حضور الإدارة التنفيذية، تتم عملية التدقيق الخارجي بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit) وفي الإطار الذي يحقق الغرض من تعيين اثنين من مراقبي الحسابات الخارجيين.

شكاوى وحماية العملاء

حرصاً على إيجاد الحلول المناسبة للشكاوى التي يتقدم بها العملاء وتلبية للمتطلبات الرقابية، قام البنك بإنشاء إدارة متخصصة للتعامل مع شكاوى العملاء حيث تم خلال العام 2022 تعديل اسم الإدارة ليصبح إدارة شكاوى وحماية العملاء التزاماً بالتعليمات الصادرة بهذا الشأن، تعمل الإدارة بتبعية مباشرة لرئيس الجهاز التنفيذي. ويتوافر لهذه الإدارة سياسة وإجراءات معتمدة تنظم عملها فضلاً عن الآليات المناسبة للتعامل مع الشكاوى وتضمن حماية العملاء، كما تقوم هذه الإدارة بالإشراف على التطبيق الفعال لدليل حماية العملاء بهدف تعزيز حقوق العملاء وتقديم خدمات مميزة لهم، كل ذلك بما يتوافق مع تعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة.

حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

يعكس النظام الداخلي للبنك ولوائح عمل البنك وسياساته وممارساته ما تتضمنه القوانين والنظم والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية من ضوابط وإجراءات بشأن حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتتضمن معاملتهم بصورة متساوية بما في ذلك صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، وإتاحة الفرصة لهم لمساءلة المجلس وتصويب أي تجاوزات لحقوقهم وذلك عن طريق توفير معلومات وافية ودقيقة دون التمييز بين المساهمين.

وحرصاً من البنك على ترسيخ مبدأ حماية حقوق المساهمين وخصوصاً الأقلية منهم، ومن مبدأ تعزيز أفضل ممارسات الحوكمة التي تقوم على الإدارة السليمة والتي تتحقق من خلال مراعاة العدالة والتوازن في تمثيل الملكية وتوزيع العضوية بين شرائح المساهمين عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة فقد اقترح مجلس إدارة البنك إجراء تعديل على نظام التصويت المعتمد في البنك لاعتماد نظام التصويت التراكمي، وقد وافقت الجمعية العامة الغير العادية التي انعقدت بتاريخ 31 مارس 2021 على ذلك الإقتراح حيث تم إضافة المادة رقم 49 مكرر على النظام الأساسي والتي تنص على أنه "يتم تطبيق نظام التصويت التراكمي بشأن انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات"، وقد تبنى البنك ذلك الخيار مع العلم أن التصويت التراكمي ليس نظاماً إلزامياً في دولة الكويت.

كما يعي البنك أن حماية حقوق الأطراف ذات المصالح مع البنك تمثل ركائز الحوكمة الجيدة وأن النجاح النهائي للبنك إنما هو ثمرة العمل المشترك فيما بين الأطراف المختلفة، وتشمل الأطراف أصحاب المصالح على أي شخص أو جهة لديها علاقة مع البنك مثل المودعين، المساهمين، العاملين في البنك، الدائنين، العملاء، الموردين، والمجتمع وأي جهة أخرى ذات علاقة بالبنك.

الإدارة التنفيذية والإشرافية والمسؤوليات الرئيسية لها:

تتألف الإدارة التنفيذية العليا من مجموعة الأشخاص المعيّنين من قبل مجلس الإدارة للاضطلاع بمسؤولياتهم في إدارة عمليات البنك، وهو رئيس الجهاز التنفيذي ونوابه ومساعديه. ويتمتع هؤلاء الأفراد بامتلاك التأهيل العلمي والخبرة اللازمة والكفاءة والنزاهة لإدارة أعمال البنك.

- تقوم الإدارة التنفيذية، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة البنك تتسق مع استراتيجية النشاط، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.
- إيلاء الاهتمام لتطبيق مبدأ الاستدامة على عمليات البنك وأنشطته الداخلية وتضمن عناصر الاستدامة في التمويل المستدام وعمليات إصدار المنتجات والأدوات التمويلية.
- تساهم الإدارة التنفيذية بشكل أساسي في الحوكمة السليمة للبنك.
- إن الإدارة التنفيذية هي المسؤولة عن تفويض وإسناد المهام والواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.
- تقوم الإدارة التنفيذية، بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة، بوضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء المالية أو غير المالية، ووضع نظم رقابة داخلية فعالة.

- العمل على تنفيذ أنشطة البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعماله والمخاطر المسموح بها والسياسات التي أقرها مجلس الإدارة، والمساهمة في وضع المقترحات المتعلقة باستراتيجية عمل البنك وميزانيته السنوية.
- الإدارة التنفيذية مسؤولة عن الإشراف على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام.
- على الإدارة التنفيذية ممارسة النشاط وفقاً لمعايير السلوك المهني.
- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية والمعايير المعتمدة الأخرى بما في ذلك التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.

نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية والإشرافية

إلهام يسري محفوظ

رئيس الجهاز التنفيذي

مصرفية تنفيذية بخبرة مكثفة في مجالات العمل المصرفي المختلفة، التحقت بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي عام 2000 كمدير إدارة الخدمات المصرفية الدولية، وتدرجت في عدة مناصب قيادية لتشغل منصب مدير عام فرع البنك في نيويورك، ثم مدير عام بالوكالة للإدارة المصرفية الدولية، ثم مدير عام الإدارة المصرفية الدولية منذ ديسمبر 2010 ورئيس الجهاز التنفيذي بالوكالة منذ يونيو 2010 حتى فبراير 2012. وفي أبريل 2012 تمت ترقيتها إلى منصب نائب رئيس الجهاز التنفيذي في البنك، وتم تعيينها رئيساً للجهاز التنفيذي منذ 20 نوفمبر 2014. ومن ذلك الحين تعمل السيدة إلهام محفوظ مع فريق العمل على تنفيذ الاستراتيجية والرؤية العامة للبنك ومشاريع رقمته الخدمات المصرفية وخطط التعاقب الوظيفي وغيرها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

وقبل التحاقها بالعمل لدى البنك التجاري الكويتي، عملت السيدة / إلهام لدى العديد من المؤسسات المالية الكويتية أكسبتها دراية واسعة بكافة مجالات العمل المصرفي وتوجهات القطاع المصرفي في الكويت نظراً لخبرتها الطويلة في القطاع التي تناهز 38 عاماً.

والسيدة إلهام حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف عام 1984 من الجامعة الأمريكية / مصر وحضرت العديد من الدورات والحلقات التدريبية في مجال العمل المصرفي التنفيذي داخل الكويت وخارجها، كما أنها تشارك في العديد من الندوات والأنشطة المرتبطة بالعمل المصرفي والمالي داخل دولة الكويت وخارجها.

مسعود الحسن خالد

رئيس المدراء الماليين - قطاع الرقابة المالية والتخطيط

يعمل السيد / مسعود بالبنك التجاري الكويتي منذ 31 عاماً تقلد خلالها مهام مختلفة، فهو لديه القدرة على إدارة الأعمال بما يتناسب مع استراتيجية البنك ودعامته المالية، كما يمتلك مهارات في التواصل وتقديم المعلومات وتطوير العلاقات، كذلك فهو على استعداد لاستيعاب التطورات المهنية المستمرة ويؤمن بخطط التعاقب الوظيفي وجذب الشباب الكويتي والتدريب المهني ويشجع عليه بهدف تحسين أداء فريق العمل.

حاصل على شهادة البكالوريوس في التجارة عام 1981 من جامعة بنجاب / لاهور - باكستان، وحاصل على دبلوم في المعايير الدولية للتقارير المالية وعضو منتسب في معهد محاسبي التكاليف والحسابات المالية في باكستان.

حسين علي العريان

مدير عام - قطاع الخزينة والاستثمار

لدى السيد / حسين خبرة مصرفية تتجاوز 29 عاماً في أنشطة الخزينة المختلفة ومجالات التمويل والسيولة في البنوك الكويتية، وقد تدرج في عدة وظائف قيادية خلال فترة عمله، وقد التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 18 فبراير 2018 كمدير عام لإدارة الخزينة ثم شغل بتاريخ 23 سبتمبر 2018 وظيفة مدير عام قطاع الخزينة والاستثمار.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في علوم الحاسوب وإدارة الأعمال (التسويق) عام 1992 من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرامنتو / الولايات المتحدة الأمريكية،

ابتهسام باقر الحداد

مدير عام - قطاع التخطيط الاستراتيجي والمتابعة

لدى السيدة / ابتهسام خبرة تقارب 21 عاماً في مجال التخطيط المالي والاستراتيجي على مستوى القطاعين العام والخاص، تمتلك مهارات إدارية وتنظيمية متميزة لإجراء وتنفيذ التغييرات اللازمة على مستوى بيئة العمل وما تشهده من تحديات وذلك من خلال التطوير عن طريق نقل الخبرة والمعرفة وتعزيز التواصل وروح الفريق.

التحقت للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2019 كمستشار مكتب رئيس الجهاز التنفيذي لإدارة المشاريع، حيث قامت بالإشراف على المشاريع ذات الأولوية العالية والمتعلقة بتحسين وتطوير الأداء التشغيلي والمالي، وتدرجت إلى أن شغلت منصب المدير العام للتخطيط الاستراتيجي والمتابعة بتاريخ 1 سبتمبر 2021، وتسعى السيدة ابتسام لتحقيق التحول المؤسسي نحو الجودة الشاملة وتحسين كفاءة الأعمال من خلال تعزيز الأدوات اللازمة للقيادة ورفع مستوى الدافعية والتواصل الفعال والتنسيق، وهي حاصلة على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2003.

أحمد حامد بوعباس

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للشركات (بالوكالة)

للسيد / أحمد خبرة مصرفية تمتد إلى 19 عاماً، حيث ابتدأ حياته المهنية كموظف يعمل بنظام العمل الجزئي في مركز الاتصال في البنك التجاري الكويتي وتدرج وظيفياً إلى أن انتقل إلى قطاع الخدمات المصرفية للشركات حيث عمل السيد أحمد مع فريق العمل التابع له بإدارة المحفظة الائتمانية التجارية بالبنك إلى أن تقلد في فبراير 2021 منصب مدير عام بالوكالة - لقطاع الخدمات المصرفية للشركات وذلك لما يتمتع به من مهارات قيادية واستراتيجية والقدرة على بناء روح الفريق ضمن بيئة تنافسية. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2006 من جامعة الكويت، كما أنه حاصل على شهادة المستوى المتقدم كمدبر ائتمان معتمد بالإضافة إلى العديد من الشهادات المهنية في مختلف المجالات،

كونال سينج

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية الدولية

لدى السيد / كونال خبرة تمتد لأكثر من 19 عاماً في مجالات الأعمال المصرفية الدولية وقروض الديون وتمويل المشاريع والخدمات المصرفية الاستثمارية وعمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة هيكلة الديون وأسواق رأس المال وأبحاث الأسهم في مختلف القطاعات.

التحق للعمل في البنك التجاري الكويتي في عام 2015 في قطاع الخدمات المصرفية الدولية وتدرج وظيفياً إلى أن شغل في تاريخ 15 نوفمبر 2021 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية الدولية.

وهو حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2003 من كلية إدارة الأعمال ICFAI / الهند كما لديه شهادة المحلل المالي المعتمد CFA، كما لديه العديد من الشهادات في مجال المشتقات والتقييمات وصناديق الاستثمار ومؤخراً اجتاز برنامج متقدم في التكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل المالية،

عبدالعزیز صالح الزعابي

مدير عام - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد (بالوكالة)

للسيد عبدالعزيز خبرة مصرفية تتجاوز الـ 16 عاماً في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والجوانب التشغيلية والرقمية المرتبطة فيه ويتمتع بمهارات وقدرات متميزة وكفاءة مهنية عالية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة حيث حضر العديد من برامج برامج الإدارة التنفيذية بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأميركية، وغيرها في المملكة المتحدة.

تدرج السيد عبدالعزیز في عمله لدى البنك التجاري الكويتي حيث شغل عدة مناصب وظيفية في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد وقطاع العمليات حتى شغل في تاريخ 11 فبراير 2021 منصب مدير عام قطاع الخدمات المصرفية للأفراد بالوكالة.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في التمويل عام 2005 من جامعة ساوث فلوريدا - الولايات المتحدة الأمريكية.

بول عبدالنور داود

مدير عام - قطاع العمليات

للسيد / بول خبرة تصل إلى 41 سنة في البنك التجاري الكويتي حيث انضم للعمل بالبنك في عام 1981. وقد عمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد، إذ تدرج ليشغل العديد من الوظائف في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد حتى شغل منصب مدير عام في نفس القطاع، واعتباراً من 9 ديسمبر 2015 تم تكليف السيد / بول بمهام مدير عام قطاع العمليات بالوكالة، ثم مديراً عاماً بالأصالة ابتداءً من 28 يونيو 2016.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال عام 2006 من جامعة كندي ويسترن - الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال عام 2022 من جامعة سويس سكول للإدارة - إيطاليا.

منير عبد السلام صالح

المستشار القانوني لرئيس مجلس الإدارة و مدير عام القطاع القانوني

مارس السيد / منير العمل القانوني الخاص منذ عام 1990 في جمهورية مصر العربية ثم في دولة الكويت منذ عام 1998 لدى أحد أكبر مكاتب المحاماة وتولى خلالها (منتدباً لفترة محددة) أعمال المستشار القانوني لأحد البنوك الكويتية، ثم تولى مهام مدير الإدارة القانونية بشركة مجموعة الأوراق المالية منذ عام 2001 وحتى عام 2019 إلى أن تبوأ منصبه بالبنك التجاري الكويتي في مايو 2019. وخلال مسيرته استصدر العديد من الأحكام لصالح المؤسسات التي عمل بها فضلاً عن أسهاماته في العديد من لجان سن القوانين واللوائح التنفيذية كما أصدر العديد من أحكام هيئات التحكيم سواء كان محكماً فرداً مفوضاً بالصلح أم عضواً بهيئة التحكيم.

وهو حاصل على ليسانس في الحقوق عام 1990 من جامعة القاهرة، وهو محام مُقيد للترافع أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا، مُحكم دولي مُقيد بمركز التحكيم لدول مجلس التعاون الخليجي وعضو اتحاد المحامين العرب - عضو الجمعية المصرية للقانون الدولي.

عمرو محمد سامي القصبي

رئيس التدقيق الداخلي

السيد / القصبي لديه خبرة أكثر من 33 عاماً في مجالات التدقيق الخارجي والداخلي والحوكمة والمخاطر والتحري عن الاحتيال، حيث شغل خلالها منصب رئيس التدقيق الداخلي في عدة بنوك محلية كما عمل لدى مكاتب التدقيق الخارجي، كما أنه قد شغل عدة مناصب كعضو مجلس إدارة ومستشار فني لشركات مختلفة.

التحق السيد / القصبي في أغسطس 2021 بالعمل لدى البنك التجاري كرئيس التدقيق الداخلي بالوكالة إلى أن شغل منصب رئيس التدقيق الداخلي في أكتوبر 2021.

وهو حاصل على شهادة بكالوريوس تجارة - تخصص المحاسبة والتدقيق من جامعة الكويت كما أنه حاصل على عدة شهادات مهنية.

تان تات ثونج

رئيس مدراء المخاطر

للسيد ثونج خبرة تزيد عن ثلاثين عاماً في القطاع المالي وفي مجال الاستشارات للإدارة العليا والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية وإدارة الأصول والتأمين في الخليج العربي وماليزيا وسنغافورة. كما لديه معرفة متنوعة في مجالات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي والابتكار في المنتجات.

التحق السيد ثونج للعمل في البنك التجاري الكويتي بتاريخ 1 فبراير 2021 كرئيس مدراء المخاطر علماً أنه لديه خبرة سابقة مع البنك التجاري الكويتي ما بين عامين 2012 و 2016 تقلد خلالها مناصب عديدة منها مستشار رئيس مجلس الإدارة، مدير عام الاستراتيجية والتخطيط، ومدير عام الخدمات المصرفية الدولية والقروض المشتركة.

وهو حاصل على بكالوريوس مع مرتبة الشرف في الرياضيات والاقتصاد عام 1991 من جامعة كينت في كانتريري / إنجلترا، كما لديه شهادة FRM وشهادة ERP وشهادة SCR.

تميم خالد الميعان

مدير عام - قطاع الالتزام والحوكمة

يتمتع السيد / تميم بخبرة مصرفية تفوق 22 عاماً في مجال الإشراف والالتزام الرقابي من خلال عمله لدى كل من بنك الكويت المركزي وعدة بنوك تقليدية وإسلامية محلية وأجنبية.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة عام 2000 من جامعة الكويت، وشهادة اختصاصي مكافحة غسل الأموال المعتمد (CAMS).

انضم السيد / تميم للعمل في البنك التجاري الكويتي كمدير عام قطاع الالتزام والحوكمة منذ 24 يونيو 2018.

عبد العزيز مصطفى علي

رئيس إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

لدى السيد / عبدالعزيز خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 14 عاماً، وقد التحق السيد عبد العزيز للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2008 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة مركز التواصل، عمل خلال تلك الفترة كمشرف على وحدة مراقبة العمليات من الاحتيال والتفويضات وكذلك إدارة العمليات حتى عام 2015.

انضم إلى إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2016 وتدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب رئيس الإدارة في بداية العام الحالي وخلال توليه منصبه أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل ومستوى الرقابة على صعيد العملاء والمنتجات المصرفية الحديثة ومراقبة العمليات اليومية.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الإعلام والعلوم السياسية عام 2008 من جامعة الكويت، وشهادات متخصصة ومعتمدة دولياً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الشيخة/ نوف سالم العلي الصباح

مدير عام - قطاع التواصل المؤسسي

تتمتع بخبرة تزيد عن 25 عاماً في مجال العمل المصرفي الإعلامي، انضمت للعمل في البنك التجاري كمدير لإدارة الإعلان والعلاقات العامة وتدرجت في مراكز وظيفية عدة حتى شغلت منصب مدير عام قطاع التواصل المؤسسي في عام 2018.

حرصت الشيخة/ نوف خلال مسيرتها العملية وبالتعاون مع فريق العمل في قطاع التواصل المؤسسي على إبراز الصورة العامة للبنك وكذلك وضع برامج المسؤولية الاجتماعية لدى البنك مع العمل على التواصل المستمر مع جمهور العملاء عبر قنوات التواصل المعتادة وكذلك قنوات التواصل الاجتماعي الحديثة.

بدر محمد مصلح قمحية

مدير عام - قطاع تكنولوجيا المعلومات

لدى السيد / بدر خبرة عملية تزيد عن 22 عاماً. انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2007 كمساعد مدير تطوير البرمجيات في إدارة تكنولوجيا المعلومات وتدرج بمهامه إلى أن عين في فبراير 2017 مديراً عاماً بالوكالة للقطاع وفي فبراير من عام 2021 شغل السيد بدر منصب مدير عام قطاع تكنولوجيا المعلومات بالأصالة.

خلال عمله بالبنك التجاري قام السيد/ بدر وفريق عمله بتطوير وإنشاء العديد من الأنظمة والبرمجيات التي ساهمت في تطوير سير أعمال البنك وتطوير كافة القطاعات ابتداءً من تطوير النظام المصرفي الرئيسي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق أجهزة الهاتف وتطوير مركز الاتصالات والرسائل النصية وبرمجيات البطاقات الذكية، وقد توجت هذه الإنجازات بتحويل أفرع البنك إلى أفرع ذاتية الخدمة، وإعادة بناء البنية التحتية وشبكات الاتصال داخل البنك وخارجه ومراكز البيانات في بيئتي الإنتاج والاحتياط بأحدث التقنيات والأجهزة وبما يتوافق مع أعلى معايير الأمن والسلامة المتبعة عالمياً. وهو حاصل على بكالوريوس علوم الكمبيوتر عام 2000 من جامعة آل البيت في المملكة الأردنية الهاشمية.

محمد بدر أحمد آل هيد

مساعد مدير عام - رئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار بالوكالة

لدى السيد / محمد خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 15 عاماً تدرج خلالها في عدة مناصب وظيفية هامة ترتبط بنشاطات ومجالات تركز على تحسين جودة خدمة العملاء وتطوير وابتكار الخدمات الرقمية والقنوات البديلة وإدارة المشاريع الاستراتيجية والتكنولوجية مدعومة بمعرفة ومهارات مكتسبة من العمل في القطاعات المختلفة بالبنك التجاري الكويتي.

التحق السيد محمد للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2007 وتدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب مساعد مدير عام ورئيس قطاع التحول الرقمي والابتكار بالوكالة في 2022 منذ تأسيس القطاع وعمل على إجراء تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل وتطوير التجربة المصرفية الرقمية للعملاء.

وكما لدى السيد محمد خبرة سابقة في تأسيس وترأس "إدارة الجودة الشاملة - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد" 2018 والتي كانت مختصة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق رضائهم، وذلك من خلال مراقبة مؤشرات أداء جودة الخدمات والعمل على تحسينها وتطويرها بالإشراف والتدريب المستمر للموظفين.

وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الحقوق عام 2019 من جامعة مدينة السادات - جمهورية مصر العربية كما صاحبها عدة شهادات مهنية في قطاع التحول الرقمي والابتكار وقطاع الأعمال والريادة من جامعات عالمية مرموقة، ومنها جامعة هارفارد، والمعهد الأوروبي انسياد، امبيريال كوليدج لندن ومدرسة لندن للأعمال.

صادق جعفر عبد الله

مدير عام - قطاع الموارد البشرية

لدى السيد / صادق 18 عاماً من الخبرة في المجال المصرفي بدولة الكويت، حيث تدرج وظيفياً من إدارة خدمة العملاء، إلى التحليل المالي والإستراتيجي، وصولاً إلى إدارة الموارد البشرية، وقد انضم للعمل بالبنك التجاري الكويتي عام 2016 كمدير تنفيذي بقطاع الموارد البشرية ومنذ 2 ديسمبر 2018 تم تكليفه بالقيام بمهام مدير عام قطاع الموارد البشرية.

وهو حاصل على شهادة بكالوريوس إدارة الأعمال عام 2004 من جامعة الكويت، ودرجة الماجستير من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال في عام 2007.

طلال رياض النصر

رئيس قطاع الخدمات العامة

لدى السيد / طلال خبرة مصرفية تمتد لأكثر من 17 عاماً، وقد التحق السيد طلال للعمل في البنك التجاري الكويتي عام 2015 في قطاع الخدمات العامة وتدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب مساعد مدير عام القطاع في 2021، خلال توليه منصبه في القطاع أجرى تغييرات ملحوظة لتحسين آليات العمل.

للسيد طلال خبرة سابقة لدى البنك التجاري الكويتي خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2011 في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في إدارة الجودة عمل خلالها على تحقيق رضى العملاء من خلال قدراته التحليلية مما أدى إلى نمو ملحوظ في مستوى الجودة للأعمال التجارية، وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والسلوك التنظيمي عام 2014 من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا/ الكويت

اللجان التنفيذية

يتوافر لدى البنك تسعة لجان تنفيذية تتبع رئيس الجهاز التنفيذي، وذلك على النحو التالي:

1. لجنة الائتمان والاستثمار:

تتضمن مهامها مراجعة كافة حالات القروض والطلبات الائتمانية والاستثمارية وتقديم التوصيات إلى لجنة القروض المنبثقة عن المجلس واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفقاً للصلاحيات القائمة في البنك.

2. لجنة الموجودات والمطلوبات:

تتضمن مهامها اتخاذ القرارات اللازمة بشأن هيكل الميزانية العمومية وأسعار الفائدة وإدارة السيولة، مع الأخذ بالاعتبار كافة المخاطر ذات الصلة ومراجعة كافة التقارير المتعلقة بإدارة المخاطر.

3. لجنة المخصصات:

تتضمن مهامها دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية المستحقة لكل عميل وتحديد المخصصات المطلوبة مقابل هذه التسهيلات الائتمانية وفقاً للتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصلة.

4. لجنة تكنولوجيا وأمن المعلومات:

تتضمن مهامها وضع استراتيجية عامة بشأن تكنولوجيا وأمن المعلومات وضمان توافقها مع استراتيجية العمل الخاصة بالبنك ومناقشة ومراجعة والإشراف على المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا وأمن المعلومات ومتابعة الهجمات الأمنية الالكترونية والتوصية بالأدوات لترقيابة اللازمة لمواجهتها.

5. لجنة مخاطر العمليات:

مراجعة ومناقشة مخاطر التشغيل التي قد يتعرض لها البنك ومناقشة واتخاذ القرارات بشأن الإجراءات التصويبية لتخفيف المخاطر التشغيلية المتوقعة.

6. لجنة المشتريات والعطاءات:

تتضمن مهامها النظر في المشتريات واختيار العطاءات البالغ قيمتها تسعة آلاف دينار كويتي أو أكثر قبل عرضها على الإدارة العليا في البنك للموافقة وفقاً للصلاحيات.

7. لجنة الإدارة:

يشارك بها كافة رؤساء القطاعات/الإدارات في البنك، وتتضمن مهامها إحداث التنسيق اللازم بين كافة قطاعات/إدارات البنك لتحقيق الأهداف المذكورة في استراتيجية البنك وخطته وسياساته المعتمدة وتنفيذها، وضمان تبادل المعلومات وتدفعها بين قطاعات/إدارات البنك من جهة، والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه من جهة أخرى.

8. لجنة الإخطار عن المعاملات المشبوهة:

تم تشكيل هذه اللجنة بناءً على تعميم بنك الكويت المركزي المؤرخ 12 أغسطس 2019، وذلك بهدف اتخاذ القرارات اللازمة بشأن حالات الإخطار عن المعاملات المشبوهة، وتحديد عما إذا كان سيتم إبلاغ وحدة التحريات المالية الكويتية (KFIU) بشأن كل حالة من هذه الحالات من عدمه.

9. لجنة الأصول الخاصة:

تم تشكيل هذه اللجنة بغرض تعزيز القرارات التي يتم إتخاذها من قبل إدارة البنك بشأن الفوائد و/أو المديونيات التي لم يتم تحصيلها، وذلك بهدف حفظ حقوق البنك ومساهميه.

إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بشأن قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، فإن الإدارة التنفيذية بالبنك، وإذ ساهمت بكافة الأعمال والأنشطة التشغيلية والعمليات المصرفية الحالية وقامت بتقديم رؤيتها لخطط البنك المستقبلية، فإنها تؤكد أن الإيضاحات والبيانات الواردة أدناه هي بيانات كاملة قد قام مجلس الإدارة باعتمادها وتستند على البيانات المالية التي تم نشرها، وكذلك على رؤية الإدارة التنفيذية للبنك.

وفي هذا السياق، ترى الإدارة التنفيذية أن البنك التجاري الكويتي مؤسسة مالية مستقرة، مرتكزة في ذلك على ما يتمتع به البنك من جودة أصوله وإمكانية النمو الكبيرة المحتملة لإيراداته، هذا إلى جانب متانة قاعدة رأس مال البنك ونسب السيولة المرتفعة. وتعرض البيانات أدناه موجزاً عن المركز المالي للبنك. ويتعين قراءة إفصاح الإدارة التنفيذية عن أداء البنك وخطته المستقبلية مقترناً بالبيانات المالية المجمعة لمصرفنا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. إن كافة المبالغ المذكورة هي بالدينار الكويتي وقد تم استخراجها من البيانات المالية المجمعة للبنك.

إن البيانات المالية المجمعة للبنك قد تم إعدادها وفقاً للوائح والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي إلى مؤسسات الخدمات المالية والتي تتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي أن تطبق المعايير الدولية للتقارير المالية مع تعديلاتها. ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) إما عن طريق الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 IFRS حسب توجيهات بنك الكويت المركزي أو عن طريق المخصصات حسب متطلبات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى إضافة إلى تأثيرها اللاحق على الإفصاحات ذات الصلة.

الأهداف المالية

يهدف البنك إلى تقديم تجربة مصرفية متميزة للعملاء وتحقيق ربحية جيدة للمساهمين مع المحافظة على أساسيات وركائز القوة المالية للبنك. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم البنك بتنفيذ خمس أولويات استراتيجية هي:

- التركيز على العملاء.
- التحول الرقمي في عمليات البنك.
- تقديم حلول مصرفية مبتكرة.
- الاستثمار في رأس المال البشري.
- مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية وتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.

تُبين الفقرات أدناه الأهداف المالية للبنك على المدى المتوسط من خلال بعض معايير قياس الأداء المالي للبنك. وتعمل تلك الأهداف على وضع مجموعة من المعايير والأطر لمستويات الأداء المالي المتوقع للبنك خلال الفترات المقبلة. ويرى البنك أن لديه القدرة على تحقيق أهدافه المالية من خلال تعزيز الكفاءة التشغيلية واستحداث قنوات مبتكرة لتقديم ورقمنة الخدمات المصرفية وتحديد وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية.

يتسم نموذج تخطيط أعمال البنك بالدقة والوضوح وبشكل يضع مجموعة من الأهداف المحددة لكل شريحة من العملاء أو منتج /خدمة من الخدمات التي يقدمها البنك، مع الأخذ في الحسبان الظروف الاقتصادية السائدة ونزعة البنك تجاه المخاطر وتنامي احتياجات عملاء البنك وفرص النمو المتاحة على نطاق قطاعات الأعمال والنشاط بالبنك. ويسعى البنك، من خلال أهدافه المالية متوسطة الأجل، إلى تحقيق متوسط عائد سنوي على حقوق المساهمين (قبل احتساب المخصصات) يزيد عن 12.5% مع الحفاظ على نسب رأس المال التي تزيد عن المتطلبات الرقابية. وسوف يواصل البنك البناء على هذا الزخم لتعزيز جودة الخدمات المقدمة للعملاء والاستمرار في هذا التوجه بما يدعم ثقافة البنك المرتكزة على تحقيق الأهداف ومواكبة التطور الحديث في القطاع المصرفي وتبني معايير الابتكار في مجال العلاقات المصرفية مع عملائه.

أساسيات وركائز القوة المالية

تنوع أنشطة الأعمال التي تساهم بشكل مستمر في تحقيق معدلات ربحية قوية وتنامي معدلاتها وتحقيق أرباح مميزة للمساهمين على المدى البعيد.

توافر ركيزة قوية لنمو الأعمال وتحديد وتعزيز نواحي القوة التي تمنح الميزة التنافسية للبنك من خلال:

- توفير نموذج للأعمال المصرفية المتميزة على مستوى الكويت.
- القيام بأنشطة تشغيلية متنوعة ومتميزة لاقتناص فرص النمو المتاحة.
- التحول نحو استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والقدرات المعلوماتية والرقمية بما يساهم في تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتحقيق قيمة مضافة لأعمال البنك بشكل عام.
- توافر قاعدة رأسمالية متينة ومخصصات جيدة لامتناس الخسائر الائتمانية.
- قاعدة ودائع مستقرة وتوافر مصدات كبيرة من السيولة.
- العمل على إرساء مبادئ الكفاءة التشغيلية المستدامة مع القدرة على إعادة الاستثمار من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتبسيط وتحسين وتيرة إنجاز الأعمال مع الابتكار.
- تعيين الموظفين أصحاب المهارات والكفاءات وخلق ثقافة العمل بروح الفريق الواحد وتعزيز خطط الإحلال الوظيفي.

الرؤية العامة للنتائج المالية

شهد عام 2022 التخفيف من تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19) التي تفشت طوال عامي 2020 و 2021. ومع ذلك، فإن الضغوط التضخمية الناجمة عن الأحداث الجيوسياسية الخارجية، وسيناريوهات رفع أسعار الفائدة، والتقلبات في أسواق رأس المال، وارتفاع تكلفة التمويل، وتقلب أسعار النفط بسبب مخاوف عدم توازن العرض والطلب نتيجة الاختلاف حول التسعير بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والمخاوف من ارتفاع الطلب على النفط من جانب الصين، وغيرها من العوامل الأخرى، تمثل القوة الدافعة الرئيسية التي تؤثر على النتائج المالية بشكل عام.

وفي حين أن رفع معدلات الفائدة يؤثر بالإيجاب على الدخل من الفوائد بشكل عام بسبب هيكل إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات في المنطقة بصورة عامة، ولدى البنك بشكل خاص، ونظراً لمتانة النسب الرأسمالية لدى البنك والمستويات المرتفعة من السيولة والاحتياطيات الضخمة في مواجهة خسائر القروض، والتواجد المدرس المنصب على خدمة العملاء من الأفراد والشركات، ترى الإدارة أن البنك في مركز جيد يمكنه من إدارة المخاطر الناشئة والكامنة في أنشطة أعماله، وكذلك اقتناص الفرص المواتية وتنفيذ خطط النمو.

متانة الميزانية العمومية

إن الجودة المرتفعة لأصول البنك والسيولة الكافية والمصدات الرأسمالية تمثل الركائز الأساسية لتحقيق ربحية مرتفعة ومستمرة على المستوى التشغيلي، لذا يحرص البنك على المحافظة على قوة ومتانة مراكز رأس المال والسيولة. ويستمر البنك في مراقبة الميزانية العمومية لتحقيق التوازن بين أهدافه المتمثلة في الاحتفاظ بفائض جيد من رأس المال لتحسين البنك مقابل حالة الضبابية والظروف الجيوسياسية غير المتوقعة التي تسيطر على البيئة التشغيلية من جهة، والاستثمار في أعماله الأساسية، والتحول الرقمي وتنمية موارده البشرية من ناحية أخرى.

• نسبة حقوق المساهمين - الشريحة الأولى من رأس المال CET1

بلغت نسبة حقوق المساهمين CET1 من الشريحة الأولى لرأس المال 16.6% كما في نهاية عام 2022 والتي تتجاوز بشكل كبير النسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي البالغة 9.5%. كما بلغت نسبة رأس المال الشامل 17.8% مقارنة بالنسبة الرقابية المقررة بـ 13.5%.

• نسبة تغطية السيولة

يتم قياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل من خلال نسبة تغطية السيولة LCR حيث يتم قياس الأصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة (HQLA) التي يمكن تحويلها إلى نقد تلبية لاحتياجات السيولة ضمن سيناريو ضغط السيولة لفترة 30 يوماً. يتطلب معيار نسبة تغطية السيولة LCR ألا تقل النسبة عن 100% في حالة عدم اخضاعها لأية ضغوط مالية. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة اليومي خلال السنة 205% مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

• نسبة صافي التمويل المستقر

تقاس قدرة البنك في الحصول على التمويل المستقر طويل ومتوسط الأجل بهدف تمويل أصوله طويلة ومتوسطة الأجل باستخدام نسبة صافي التمويل المستقر NSFR. يتطلب معيار نسبة صافي التمويل المستقر من البنوك الاحتفاظ بمصادر التمويل المستقر لمواجهة تركيبة الأصول والبنود خارج الميزانية العمومية. يهدف هيكل التمويل المستقر إلى تقليل احتمالية أن تؤدي الاضطرابات في مصادر التمويل المعتادة للبنك إلى تآكل مركز السيولة بطريقة تزيد من مخاطر الاختراق وقد تؤدي إلى ضغوط نظامية أوسع. بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، كان نطاق نسبة صافي التمويل المستقر بين 102.3% و 109.9% مقارنة بالمتطلبات الرقابية البالغة 100%.

بلغ إجمالي الموجودات 4.3 مليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2022 بارتفاع قدره 0.5% مقارنة بالعام الماضي. وتمثل القروض والسلفيات نسبة قدرها 56.1% من إجمالي الموجودات، فيما تمثل الاستثمارات في الأوراق المالية 8.7% والاستثمار في الأدوات والسندات الصادرة عن بنك الكويت المركزي ما نسبته 4.3%. ومن الجدير بالذكر أن نسبة القروض غير المنتظمة ظلت عند نسبة "صفر" للعام الخامس على التوالي. بلغ إجمالي المطلوبات 3.7 مليار دينار كويتي من ضمنها ودائع العملاء التي بلغت 2.3 مليار دينار كويتي أو نسبة (64.1%). وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 630.3 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2022.

بيان الدخل

بلغت الإيرادات التشغيلية 139.9 مليون دينار كويتي عن عام 2022 (بارتفاع بنسبة 12.0% عن العام السابق). وقد تحققت الإيرادات التشغيلية بشكل أساسي من صافي إيرادات الفوائد والتي بلغت 85.6 مليون دينار كويتي والرسوم والعمولات والتي بلغت 42.8 مليون دينار كويتي وإيرادات التعامل بالقطع الأجنبي التي بلغت 8.0 مليون دينار كويتي وإيرادات توزيعات الأرباح والتي بلغت 3.2 مليون دينار كويتي. هذا، وقد بلغت قيمة القروض التي تم شطبها خلال العام 16.3 مليون دينار كويتي فيما بلغت المبالغ المستردة مقابل القروض المشطوبة سابقاً 23.9 مليون دينار كويتي. وتماشياً مع السياسة المتحفظة التي يتبناها البنك وتعامله الحسيف والفعال مع المشاكل التي قد تكتنف أنشطة أعماله، تم تحويل مبلغ 5.0 مليون دينار كويتي من الأرباح إلى المخصصات الاحترازية الإضافية مقابل بعض القروض التي تمثل مخاوف مستقبلية للإدارة. وكما بنهاية عام 2022 فقد بلغت المخصصات/ الاحتياطات لدى البنك 219.5 مليون دينار كويتي منها 156.4 مليون دينار كويتي في صورة مخصصات احترازية إضافية. وعليه، فإن صافي الربح الناتج والخاص بالمساهمين قد بلغ 73.6 مليون دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 54.6 مليون دينار كويتي لعام 2021 (بنمو بنسبة 34.7%)، علماً بأن الجانب الأكبر من إيرادات البنك جاء من الخدمات المصرفية المقدمة لكل من الشركات والأفراد. ولا تزال عملية إدارة المصاريف والتحكم فيها هي إحدى نقاط القوة لدى البنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى الإيرادات 26.5% وهي تقل بكثير عن النسبة البالغة 34.9% في العام السابق.

استعراض البيئة التشغيلية

شهد عام 2022 استمرار مواجهة الاقتصاد العالمي لعوامل غير مواتية شديدة، تخللها آثار أزمة ارتفاع تكلفة المعيشة الناجمة عن التضخم المستمر والمتزايد، والحرب الروسية الأوكرانية، وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين. وقد أدت التأثيرات المجمعة لهذه العوامل إلى تشديد سريع ومتزامن للسياسات النقدية من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ووصولها إلى مستويات لم نشهدها منذ عقود في محاولة من الحكومات لاستعادة ضبط واستقرار الأسعار. وعلى الرغم من تباطؤ وتيرة مستويات الأسعار إلى حد ما نتيجة لسرعة استجابة البنوك المركزية للأحداث، إلا أن نسب التضخم المرتفعة تطلبت بالضرورة استمرار ومواصلة سياسة التشدد النقدي لفترة زمنية.

وخلال العام، تم خفض توقعات النمو العالمي لتعكس التأثير المتواصل للتضخم على ميزانية الأفراد وضعف الطلب الكلي العالمي. وحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي من 3.4% في السنة المالية 2022 إلى 2.9% في السنة المالية 2023، ثم يرتفع إلى 3.1% في السنة المالية 2024. وتشير التوقعات إلى أن التضخم العالمي سوف ينخفض إلى 6.6% في 2023 و 4.3% في 2024، وتظل تلك النسب أعلى من المستويات السائدة قبل جائحة فيروس كورونا المستجد COVID-19 بحوالي 3.5%، ولكنها أقل بكثير من نسبة 8.8% التي شهدتها عام 2022.

وقد أدت التقلبات السائدة في سوق العملات إلى ارتفاع الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى له منذ عقدين من الزمان، وقد أثر ذلك على السلع الدولية المسعرة بالدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع التضخم للسلع المستوردة في بقية أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، فإن الوزن النسبي لقوة الدولار الأمريكي قد أثر على الحسابات الجارية من خلال رفع فاتورة الواردات، وهذه أصبحت بالتالي عاملاً من العوامل المؤدية إلى الاختلال المتواصل في ميزان المدفوعات وأزمات الدين العام في البلدان النامية مثل باكستان وسريلانكا.

ومن المتوقع أن يكون تباطؤ النشاط الاقتصادي في عام 2023 أوضح في الاقتصادات المتقدمة عما شهدته هذه الاقتصادات في عام 2022، حيث سيعتبر النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة من 2.7% في عام 2022 إلى نسبة 1.2% في 2023، ثم يرتفع بنسبة 1.4% في عام 2024.

وبخلاف الاقتصادات المتقدمة، تواجه الصين سلسلة من العقوبات الاقتصادية الناجمة عن الانكماش في قطاع العقارات، ومن أبرز تلك العقوبات تطبيق سياسة "صفر كورونا" التي أعاققت الطلب المحلي وأدت إلى وصول النمو الاقتصادي عند أدنى مستوى له على الإطلاق بنسبة بلغت 3.0% في عام 2022. وقد جاء إلغاء سياسة "صفر كورونا" مؤخراً بمثابة تحول إيجابي للأحداث، لكن تأثير ذلك سوف يكون محدوداً نظراً لتدهور الطلب العالمي والتأثير السلبي على الاستهلاك المحلي نتيجة عودة ظهور فيروس كورونا.

في المقابل، استفادت اقتصادات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ارتفاع أسعار النفط مع توقع تحقيق منطقة الخليج العربي لنسبة نمو مقدارها 6.9% في عام 2022. ومن المتوقع أن تسجل المنطقة فوائض قوية "مزدوجة" (في

المالية العامة والحساب الجاري) في عام 2022 مع ارتفاع أسعار النفط، حيث تشير التوقعات إلى أن الرصيد المالي سوف يسجل فائضاً بنسبة 5.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 - وهو أول فائض يتحقق منذ عام 2014.

إن التوقعات بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 تبدو أكثر إيجابية، حيث من المتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.6% لهذا العام. وعلى الرغم من أن المنطقة لن تكون محصنة تماماً من الانكماش الاقتصادي العالمي، إلا أنه يوجد مجموعة من العوامل التي ستدعم المنطقة حيث أنه من المرجح محافظة أسعار النفط على مستوى سعري بين 75 و 90 دولار أمريكي للبرميل مما يسمح لحكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتوفير هامش مالي يمكنها من المحافظة على الطلب الكلي من خلال الإنفاق على الواردات. علاوة على ذلك، من المرجح أن ينخفض معدل التضخم المنطقة ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع الفائدة وتباطؤ النمو العالمي.

بالنسبة للكويت، تُشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي من المتوقع أن يرتفع إلى 8.0% في عام 2022 وهذه ثاني أكبر نسبة نمو على مستوى دول الخليج العربية، مرتفعاً من الانكماش الحاد بنسبة - 8.9% في عام 2020. ونسبة 1.3% في عام 2021. ويرجع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار وكميات إنتاج النفط، والتحسين المستمر في الطلب المحلي، حيث بلغ متوسط إنتاج النفط في الكويت 2.69 مليون برميل يومياً في عام 2022، ما يمثل زيادة بنسبة 11.6% عن مستوى 2.41 مليون برميل يومياً في عام 2021.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تسجل دولة الكويت فائض في الميزانية لأول مرة منذ 2014 بنسبة 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا الفائض والتحسين في المالية العامة من غير المحتمل أن يؤدي إلى تحسن في وتيرة طرح المشاريع وعددها على المستوى المحلي.

قدمت وزارة المالية موازنة أكبر للعام المالي 2023-2024، حيث من المتوقع أن يصل حجم الإنفاق إلى 26.3 مليار دولار أمريكي، وهذا الرقم يمثل زيادة بنسبة 11.7% عن الموازنة السابقة ويعكس المصروفات غير المتكررة والنفقات المستحقة عن السنوات السابقة.

وعلى الرغم من ارتفاع التضخم في الكويت في عدة سنوات، إلا أن نسبة التضخم متواضعة نسبياً مقارنة بالمتوسط العالمي، حيث سجل التضخم زيادة بلغت 4% في أسعار المستهلك لعام 2022. واستجابة لارتفاع الأسعار وتماشياً مع قرارات رفع سعر الخصم التي اتخذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم بنسبة تراكمية بلغت 2.50% منذ مارس 2022. ومع ذلك، كان مجموع زيادات سعر الخصم المعلن عنها في الكويت أقل بكثير من الزيادة التراكمية البالغة 4.5% التي أعلن عنها مجلس الاحتياطي الفيدرالي منذ بداية العام، وهذا تسبب في انخفاض الدينار الكويتي بشكل طفيف نتيجة للتدفقات الخارجة لرأس المال. ويقترب مجلس الاحتياطي الفيدرالي من إنهاء دورة رفع سعر الخصم بزيادة قدرها 25 نقطة أساس كما هو متوقع في شهر مارس 2023، إلا أنه من المرجح ألا تقوم الكويت برفع سعر الخصم بشكل كبير عن المستويات السائدة بالنظر إلى احتمال محافظة الاحتياطي الفيدرالي على المستويات الحالية.

إن الإنفاق الاستهلاكي القوي قد أدى إلى حدوث نمو كبير في الائتمان المقدم للأفراد، حيث سجلت زيادة بنسبة 9.1% في 2022 وهي الزيادة الأكبر منذ 2015. وسجلت نسبة نمو الأعمال أكبر قيمة لها منذ عام 2013 بزيادة وصلت إلى 6.8% في 2022. وفي الوقت نفسه، شهدت الودائع نمو قوياً في عام 2022 حيث زادت بنسبة 5.3%. وتماشياً مع التوقعات، ارتفع النمو في ودائع القطاع الخاص بنسبة 19%، مما يعكس ارتفاع معدلات الفائدة الممنوحة على الودائع لأجل، في حين انخفض معدل نمو ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير بنسبة 4.3% لهذا العام.

وسوف يواصل الاقتصاد الكويتي الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط العالمية في عام 2023؛ ومع ذلك، تشير التوقعات الحالية إلى تباطؤ متواضع في إنتاج الكويت ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي للنفط والغاز 2%، مما يفتح المجال أمام القطاع غير النفطي ليقود نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

النظرة المستقبلية - المخاطر والتحديات

المخاطر والتحديات النظامية

ضبابية الأوضاع العالمية والإقليمية

على مدى السنوات الخمس المقبلة، من المتوقع أن تكون المخاطر الاجتماعية والبيئية هي الأكثر إثارة للقلق وهذا ما يتضح بصورة أكبر من تقرير المخاطر العالمية لعام 2022. ومع ذلك، على مدى فترة 10 سنوات، يرى العالم أن المخاطر البيئية تعتبر ضمن أكبر خمس تهديدات طويلة الأجل للعالم وأكثرها ضرراً محتملاً على البشر والبيئة، مع تصنيف "فشل العمل المناخي"، و"الطقس المتطرف"، و"نقص التنوع البيولوجي" على أنها أشد ثلاثة أنواع من المخاطر. وأشار التقرير أيضاً إلى أن "أزمات الديون"

و"الصعوبات الجيو اقتصادية" من بين أشد المخاطر على مدى السنوات العشر القادمة. وتعتبر المخاطر التكنولوجية مثل إخفاق الأمن السيبراني من ضمن التهديدات الخطيرة الأخرى قصيرة ومتوسطة المدى على الاقتصاد العالمي.

إن ارتفاع أسعار السلع الأساسية والتضخم والديون وما إلى ذلك تمثل مخاطر ناشئة ومن المتوقع أن نشهد ضغوطاً تضخمية قوية تؤدي إلى ارتفاع العوائد، يقابلها بالتالي تعرض الحكومات لضغوط لتقليل العجز بعد ارتفاع عائدات السندات بشكل ملموس وهو ما يثير المزيد من الشكوك حول استدامة عمليات الاقتراض ومدى القدرة على تحمل الديون.

إن الظروف والأوضاع العامة تستوجب من البنوك العمل على تعزيز عملية مراقبة المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر بهدف حماية المحافظ الائتمانية ومعدلات الربحية. ومع قيام البنك بمواصلة سياسته المتحفظة القائمة على زيادة نمو الموجودات الآمنة نسبياً، فإن عليه أن يقوم وعلى نحو فعال بمتابعة التطورات المتعلقة بمحفظة الأصول الحالية واتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها وتطبيق مخفضات المخاطر.

يقوم البنك بتطبيق مجموعة من المعايير الاستراتيجية وتتضمن تلك المعايير بشكل عام عدداً من الاعتبارات والمؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والمتغيرات المحلية والملاءة المالية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة. ويعمل البنك على متابعة تلك الاعتبارات والمؤشرات والمتغيرات الأساسية، وكذلك المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الكلي على نحو مستمر لتحديد جوانب التحسن المرتبطة بكل منها.

يرى البنك أن أداء ونمو المحفظة الائتمانية بشكل عام يرتبط بنمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت والذي يعتمد بشكل رئيسي على أسعار النفط، حيث أن الإيرادات النفطية تظل المصدر الأكبر والأهم ضمن مصادر إجمالي الناتج المحلي العام لدولة الكويت. وفي ضوء ما تقدم، يسعى البنك من خلال استراتيجيته القائمة على مبدأ الحيطة والحذر إلى البحث عن فرص نمو لمحفظته الائتمانية توازن بين العوائد والمخاطر بصورة دقيقة مع التركيز أيضاً على الاسترداد المتعلق بالقروض التي تم استئصالها أو شطبها.

العوامل المحلية غير المستقرة

تزايد الزخم حول ارتفاع أسعار النفط الخام على مستوى العالم خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2022 حيث بلغ متوسط سعر النفط حوالي 101.48 دولار أمريكي للبرميل. بعد يوليو 2022، كان سعر النفط في حدود من 77 إلى 97 دولار أمريكي للبرميل مع الاختلاف المحتد حول الأسعار بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وانخفاض الطلب من الصين، وغير ذلك من العوامل، وهذا يساهم في تشكيل سيناريو العرض والطلب. من المتوقع أن يكون تقلب أسعار النفط هو العامل المحلي الرئيسي الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والذي يمكن أن يترجم إلى عدم تأكيد التوقعات بشأن الفائض المالي لدى الحكومة.

تركز الموجودات والمطلوبات ومخاطر السوق الأخرى

واصل البنك سياسته في تخفيض محفظة التسهيلات / الانكشافات تجاه القطاعات المعرضة للمخاطر والحساسية للغاية، بينما ارتفعت الانكشافات الموجهة لقطاعي المقاولات والإنشاءات بصورة ضئيلة نتيجة تمويل المشاريع الجديدة التي تتمتع برعاية الحكومة، بالرغم من طرح عدد محدود من العطاءات خلال العام.

بالنسبة لجانب المطلوبات بالميزانية العمومية، لدى البنك نسبة كبيرة من الإيداعات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية وهذا أمر منطقي نتيجة السيولة المرتفعة لدى هذه الجهات. ومع ذلك، فإن نسبة تركيز الودائع تعتبر جيدة وضمن حدود نزعة البنك تجاه المخاطر فيما يتعلق بالأطراف المقابلة والمنتجات الهامة. هذا، وقد وضع البنك استراتيجية إدارة المخاطر للفترة من 2020 حتى 2024 والتي أخذت في الاعتبار معايير ومحددات قبول ونزعة المخاطر لدى البنك متضمنة المخاطر الاقتصادية، والملاءة المالية، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق، ومخاطر أسعار الفائدة، والمخاطر الاستراتيجية، ومخاطر السمعة، وغيرها من المخاطر.

مخاطر وتحديات ذات طبيعة خاصة

جودة الأصول

إن تركيز البنك على العوامل والمؤشرات النوعية واستراتيجيته المتحفظة لتحقيق النمو في أنشطة أعماله قد أسفرت عن نتائج إيجابية، حيث تبلغ النسبة الحالية للقروض غير المنتظمة "صفر".

مخاطر التشغيل

لدى البنك دراية تامة بأهمية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن مخاطر التشغيل التي يتعرض لها البنك بما في ذلك مخاطر الاحتيال. يقوم البنك بجمع بيانات مخاطر التشغيل من خلال إجراء عمليات التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة ومؤشرات

المخاطر الرئيسية (KRIS) والمراجعات للإجراءات ووقائع وحالات المخاطر التي يتم الإبلاغ عنها . يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات لأحداث ووقائع المخاطر والإبلاغ عنها ضمن تقارير إدارة المخاطر الدورية، ويواصل البنك تعزيز خطة استمرارية الأعمال التي تعالج كيفية ضمان استمرارية الخدمات الأساسية وخدمة العملاء من خلال قنوات متنوعة تحت سيناريوهات كوارث متعددة، بما في ذلك تقشي الجوائح أو الأوبئة. يضمن البنك إجراء اختبارات منتظمة لخطة استمرارية الأعمال على مستوى جميع القطاعات والإدارات.

مع التحول الرقمي للخدمات المصرفية، يدرك البنك جيداً أهمية الأمن السيبراني ويلتزم بتنفيذ آليات وضوابط أمنية إلكترونية متقدمة لتقليل المخاطر الناتجة عن تهديدات الأمن السيبراني. ويقع على عاتق البنك مسؤولية تحديد ومراقبة وقياس والإبلاغ عن جميع مخاطر أمن المعلومات بما في ذلك التهديدات الداخلية والخارجية سواء كانت متعمدة أو عرضية، والتي تتعرض لها جميع الأصول المعلوماتية لدى البنك. وبالشراكة مع قطاع الموارد البشرية، يتم تطوير وتخصيص برامج توعية بأمن المعلومات لجميع الموظفين بهدف ترسيخ ثقافة التوعية بأمن المعلومات على مستوى البنك. ويواصل البنك التزامه بمتطلبات شهادة الاعتماد الخاصة بالمعايير الأمنية للبطاقات المصرفية PCI-DSS، وشهادة الأيزو ISO27001، وشهادة سويقت SWIFT CSP بالإضافة إلى الالتزام بمتطلبات وثيقة إطار الأمن السيبراني الصادرة عن بنك الكويت المركزي. هذا إلى جانب تحديث مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على رصد أي هجمات أو حوادث أمنية إلكترونية مع وضع خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية لضمان الاستجابة في الوقت المناسب لأي نشاط إلكتروني مشبوه.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

يحرص مصرفنا على وجود نظم رقابة داخلية فعالة على نطاق البنك وتسعى إدارة مصرفنا دوماً إلى تأكيد استقلالية قطاعات الرقابة والإشراف لدى البنك.

ومن هذا المنطلق تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ أعمال البنك بصورة منسجمة مع استراتيجية أعمال البنك ونزعة المخاطر المسموح بها، وهي تعتبر مسؤولية عن الإشراف والرقابة على أعمال البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتحقق من وظيفة الالتزام ومراقبة المخاطر واستقلالية الوظائف والفصل في المهام والاستفادة من أعمال التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات الخارجيين وما يصدر من تقارير حول تقييم نظم الرقابة الداخلية.

وفيما يخص إطار العمل الذي قامت الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فهي تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تتضمنها التقارير الصادرة من قطاع التدقيق الداخلي خلال الفترة الزمنية المحددة نظراً لأن هذه التقارير عادة ما تدعم التقييم السنوي لبيئة الرقابة الداخلية لدى البنك، كما تسعى لمتابعة تطبيق وتصحيح الملاحظات والتوصيات التي تضمنتها التقارير الصادرة من الجهات الخارجية والاستفادة منها على سبيل المثال تقرير مراقب الحسابات الخارجي حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية ICR وخطاب الإدارة Management Letter الصادر عن مراقبي الحسابات الخارجيين عند إتمام عملية التدقيق للبيانات المالية لمصرفنا .

ومن ناحية أخرى، فإن الإدارة التنفيذية تعمل عن كثب مع كل من، وظيفة الالتزام بمصرفنا التي تقوم بعمل تقييم لمخاطر عدم الالتزام والامتثال للتعليمات الرقابية بهدف تحسين وتعزيز أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك، وقطاع إدارة المخاطر حيث أن قطاع إدارة المخاطر يقوم بتطبيق برنامج التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة (RCSA) وهو برنامج يتم من خلاله تحديد وتقييم المخاطر الكامنة في مجالات العمل على نطاق البنك.

الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يولي البنك التجاري الكويتي مفهوم المسؤولية الاجتماعية اهتماماً خاصاً ويحرص على تعزيز مفهوم الاستدامة مع تزايد الاهتمام العالمي بعوامل الاستدامة الثلاث وهي العوامل البيئية والعوامل الاجتماعية وحوكمة الشركات. ومن خلال الفقرات السابقة يتضح مدى تطبيق البنك لمفهوم حوكمة الشركات، بينما تبين الفقرات التالية أهم الإنجازات التي قام بها البنك على مستوى البيئة والمجتمع.

البيئة

يولي البنك اهتماماً كبيراً بالمحافظة على البيئة حيث توفر البيئة الموارد الطبيعية اللازمة للحياة، لذلك فإن الحفاظ على البيئة هو الحفاظ على مكونات وعناصر الحياة ذاتها وهي الأساس لتحقيق النمو الشامل والمستدام. ومن هذا المنطلق، قام بالعديد من الأنشطة والمبادرات داخل وخارج البنك منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ. أنشطة وفعاليات داخل البنك

- ترشيد استهلاك الطاقة والماء والموارد الطبيعية باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم حلول مبتكرة مثل أجهزة استشعار الماء والكهرباء، ورموز الاستجابة السريعة QR للوصول إلى المطبوعات بصورتها الرقمية بدلاً من طباعة أوراق.

- وضع حاويات لإعادة التدوير في كل طابق في المركز الرئيسي للبنك من خلال التعاون مع شركة لإعادة التدوير.
- تعزيز الوعي البيئي للموظفين والمشاركة من خلال الأنشطة والمبادرات المختلفة مثل إعادة التدوير بالدعوة إلى استخدام حاوية الطعام والمشروبات القابلة لإعادة الاستخدام كجزء من حملة PULSE.

ب. أنشطة وفعاليات خارج البنك

- تطبيق فكرة إعادة التدوير بإطلاق حملة التحول الأخضر (GO Green) الهادفة إلى توعية المجتمع بأضرار المخلفات وضرورة المحافظة على البيئة.
- تنظيم حملة تنظيف الشواطئ من المخلفات وحمايتها من السلوكيات الجائرة بالتعاون مع فريق Trash Tags.
- التعاون مع فريق "يدوي" لعقد ورشة عمل لأطفال المدارس لتوعيتهم وشرح كيفية الاستفادة من إعادة التدوير، وتقليل الاستهلاك.
- رعاية ومشاركة فريق الأيادي الخضراء البيئي في أنشطته للتشجير والتخضير التي تضمنت زراعة مجموعة متنوعة من الأشجار والنباتات المعمرة.
- المشاركة في تسمية جزيرة أم المرادم من خلال زراعة مجموعة متنوعة من الأشجار والنباتات المعمرة، ووضع وتركيب آنية للمياه والطعام للطيور والعصافير.

ت. التمويل المستدام - القروض والسندات الخضراء

يقدم البنك التمويل المستدام من خلال أنشطته التمويلية والاستثمارية لتشجيع ودعم الأعمال والشركات "الخضراء" كما يلي:

قروض خضراء مقدمة لبعض المشاريع مثل:

- محطة أم الهيمن لمعالجة مياه الصرف الصحي
- مشروع الوقود البيئي الاستراتيجي لتوسيع وتحديث مصافي ميناء عبدالله وميناء الأحمد لتلبية الطلب على الوقود النظيف.

السندات الخضراء:

- تشتمل محفظة أصول البنك العديد من السندات الخضراء مثل:
- سندات بنك كوريا ديفيلب - سيئول لتمويل و / أو إعادة تمويل المشروعات الجديدة و / أو الحالية للنقل باستخدام الطاقة المتجددة والنظيفة.
- صكوك في بنك دبي الإسلامي تم إصدارها بما يتماشى مع إطار التمويل المستدام لبنك دبي الإسلامي.

المسؤولية الاجتماعية

وضع البنك المسؤولية الاجتماعية في محور اهتمامه منذ التأسيس، ويقدم الدعم والرعاية والمشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تغطي شتى مجالات العمل الإنساني والخيري، ويدعم جهود المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني، وخلال عام 2022 كانت برامج المسؤولية الاجتماعية للبنك كثيرة ومتنوعة وساهمت بشكل كبير في تأكيد تواجد البنك في كافة المحاور المرتبطة بالأعمال الخيرية والإنسانية:

- استمرار حملة "ضاعف أجرك مع التجاري" وزيادة عدد الجهات المشاركة بهدف تحقيق التكافل الاجتماعي عن طريق قيام البنك بالتبرع بمبلغ مماثل لما يقدمه أي متبرع من عملاء البنك للجمعيات والجهات الخيرية المشاركة في الحملة من خلال حساباتهم لدى البنك.
- توزيع كسوة العيد على العمال وكسوة الشتاء والصيف ضمن حملة (هون عليهم).
- توزيع سلال غذائية على الأسر المتعففة بالتعاون مع جمعية عبدالله النوري الخيرية وجمعية الهلال الأحمر الكويتي.
- الاهتمام بذوي الهمم ومتحدي الإعاقة، حيث استقبل البنك أعضاء مقهى كافيه 312 المقهى الأول من نوعه في دولة الكويت والذي يقوم عليه ذوي الهمم ومتحدي الإعاقة.
- رعاية التراث الكويتي القديم منذ أكثر من 30 عاماً من خلال العديد من الحملات والفعاليات التي تبرز التراث الكويتي الأصيل وحياة الرعييل الأول من أهل الكويت.

ومن جانب آخر واصل البنك جهوده في دعم العمالة الوطنية من خلال توفير فرص العمل المناسبة للشباب الكويتي الطموح، حيث حرص قطاع الموارد البشرية على التواجد في العديد من المعارض الوظيفية التي تنظمها الجامعات الحكومية والخاصة بالكويت بهدف عرض الوظائف المتوفرة بالبنك على الشباب الخريجين الكويتيين إيماناً من البنك بضرورة الاستثمار في الطاقات الكويتية الشابة.

أخيراً، ومن منطلق حرص البنك على الالتزام بتعميم بنك الكويت المركزي الصادر مؤخراً في هذا الشأن، وفي ضوء ما تضمنته رؤية "كويت جديدة" 2035 من مرتكزات حول تحقيق التنمية المستدامة، فقد واصل البنك جهوده في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وسوف يصدر تقريراً منفصلاً يتناول إنجازات البنك في هذا الموضوع عن عام 2022.

استعراض البيانات المالية

على المستوى العالمي اتسم عام 2022 بثلاث خصائص هي:

- 1) فقدت جميع الأصول قيمتها تقريباً، وليس فقط السندات والأسهم، وهو ما يعتبر امر نادر الحدوث نسبياً.
- 2) واجهت الأسواق المالية مزيجاً من الظروف الاقتصادية العصبية هذا العام، حيث أن النمو العالمي الحقيقي بنسبة 3% قد انخفض بصورة ضئيلة عن متوسط النمو السائد في سنوات ما قبل جائحة كورونا. وعلى الرغم من ذلك، فقد تجاوز معدل التضخم العالمي نسبة مرتفعة بلغت 8%، حيث يظهر مزيج النمو الضعيف مع التضخم القياسي بأن 2022 كان عام من الركود التضخمي، وهذا نادر لم نشهده منذ السبعينيات من القرن الماضي.
- 3) مزيج النمو والتضخم دفع البنوك المركزية إلى تشديد السياسة النقدية بوتيرة استثنائية، حيث كان على البنوك المركزية مراقبة ومتابعة الظروف السائدة عن كثب والتصرف حيالها لمعالجة الآثار الناجمة بصورة ملائمة. وقد أدى ذلك إلى تعرض النظام المالي لصدمات نتج عنها انخفاض في أسعار الأصول.

وعلى الرغم من جميع تلك التحديات، واصل البنك التجاري أدائه الجيد، حيث أن النمو في محفظة القروض وارتفاع معدل سعر الفائدة والكفاءة التشغيلية وجودة الأصول قد أدت مجتمعة إلى تحقيق البنك لأعلى مستوى من الأرباح الصافية خلال العشر سنوات الماضية، ويأمل مصرفنا المحافظة على وتيرة النمو هذه خلال عام 2023 ومستقبلاً.

بيان الدخل

• صافي إيرادات الفوائد

يتكون صافي إيرادات الفوائد من العوائد على الموجودات مثل القروض والأوراق المالية مطروحاً منه مصاريف الفوائد المسددة لبند المطلوبات مثل الودائع. وقد تحقق ارتفاعاً في صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 11.3 مليون دينار كويتي لتصل إلى 85.6 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 74.3 مليون دينار العام الماضي، أي بارتفاع نسبته 15.2%. وقد ارتفع المعدل العائد على الموجودات المدرة للفوائد إلى 3.25% من 2.45% العام الماضي، وارتفع متوسط تكاليف المطلوبات المحملة بفوائد من 0.71% إلى 1.35% خلال عام 2022. بلغ صافي هامش الفوائد لدى البنك 2.13% مرتفعاً بمعدل 28 نقطة أساس نتيجة الارتفاع في موجودات عالية العوائد.

• الإيرادات غير الناتجة عن فوائد

ارتفعت الإيرادات غير الناتجة عن فوائد بمبلغ 3.7 مليون دينار كويتي أو نسبة 7.3% لتصل إلى 54.3 مليون دينار كويتي وهذه الإيرادات تتكون من كافة الإيرادات بخلاف صافي إيرادات الفوائد. وارتفعت إيرادات الأتعاب بمقدار 3.9 مليون دينار كويتي أو بنسبة (10.0%). كما ارتفعت إيرادات التعامل بالقطع الأجنبي بمقدار 1.6 مليون دينار كويتي أو نسبة (25.2%) وانخفضت الإيرادات الأخرى بمقدار 4.2 مليون دينار كويتي.

• المصاريف غير الناتجة عن فوائد

بلغت مصاريف الموظفين 17.9 مليون دينار كويتي بانخفاض مقداره 9.3 مليون دينار كويتي أو نسبة (34.2%) مقارنةً بعام 2021، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى إجراء قيد عكسي لبعض المصاريف التي كان قد تم استحقاقها. وبلغت المصاريف العمومية والإدارية 17.3 مليون دينار كويتي لعام 2022 مسجلة ارتفاعاً بمقدار 2.9 مليون دينار كويتي أو (20.1%)، وهو ما يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع المصاريف الخاصة بالتسويق والمصاريف المتعلقة بالبطاقات والمصاريف المؤسسية بالبنك. وكذلك انخفضت مصاريف الاستهلاك والإطفاء بشكل هامشي مقارنةً بالعام الماضي.

• مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى

بلغت مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى 25.8 مليون دينار كويتي مسجلة ارتفاعاً بمقدار 1.6 مليون دينار كويتي مقارنةً بعام 2021. كما أن المبلغ الذي تم احتسابه بشأن مخصصات هبوط القيمة والمخصصات الأخرى هو بالصافي بعد خصم الاسترداد البالغة 23.9 مليون دينار كويتي مقابل الديون التي تم استزالتها في وقت سابق. ويحتفظ البنك بمخصصات قيمتها 30.1 مليون دينار كويتي مقابل الذمم المدينة الأخرى في إطار النهج المتحفظ الذي تتبعه الإدارة. كما بلغ إجمالي المخصصات/الاحتياطيات لدى البنك 219.5 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2022 حيث بلغت المخصصات الاحترازية الإضافية 156.4 مليون دينار كويتي. هذا، وقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة "صفر" للعام الخامس على التوالي.

• صافي الأرباح

بلغ صافي الربح الخاص بمساهمي البنك 73.6 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 54.6 مليون دينار كويتي للسنة السابقة مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 34.8%. وتماشياً مع السياسة الحسنة التي يتبناها البنك وتعامله الاستباقي مع المشاكل التي قد تكتنف أنشطة أعماله، خصص البنك مبلغ 5 مليون دينار كويتي كمخصصات إضافية خلال عام 2022.

الميزانية العمومية

بلغ مجموع الموجودات 4,310.5 مليون دينار كويتي بارتفاع قدره 20.9 مليون دينار كويتي مقارنةً بالعام الماضي. وارتفعت القروض والسلفيات بمقدار 141.5 مليون دينار كويتي أو (6.2%)، وانخفضت الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ قدره 178.4 مليون دينار كويتي ويرجع ذلك أساساً إلى إلغاء الاعتراف بأسهم بنك بويان في سجلات البنك.

ارتفعت ودائع العملاء بمبلغ قدره 220.7 مليون دينار كويتي (10.4%)، كما ارتفعت الأموال الأخرى التي تم اقتراضها بمبلغ 92.0 مليون دينار كويتي (17.7%)، بينما انخفضت المبالغ المستحقة للبنوك بمبلغ 135.7 مليون دينار كويتي أو (37.6%).

بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 660 مليون دينار كويتي بانخفاض مقداره 160.5 مليون دينار كويتي خلال عام 2022 وذلك نتيجة إجراء قيد عكسي يتعلق بإعادة تقييم استثمارات (إلغاء الاعتراف بأسهم بنك بويان).

توزيعات الأرباح والتوزيعات الأخرى المقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح الصافية البالغة 73.6 مليون دينار كويتي الخاصة بمساهمي البنك لهذا العام على النحو الوارد أدناه، وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة السنوية لمساهمي البنك:

1. توزيع أرباح نقدية بمبلغ 25 فلس لكل سهم بإجمالي 47.3 مليون دينار كويتي (2021: 20 فلس).
2. تحويل مبلغ 26.3 مليون دينار كويتي إلى بند الأرباح المحتفظ بها.

البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022 مع تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

79	تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
83	بيان المركز المالي المجمع
84	بيان الدخل المجمع
85	بيان الدخل الشامل المجمع
86	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
87	بيان التدفقات النقدية المجمع
88	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
125	الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال



RSM البزيع وشركاهم

برج الراية ٢، الطابق ٤١ و ٤٢
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب 2115 الصفاة 13022، دولة الكويت

ت: +965 22961000
ف: +965 22412761

www.rsmglobal/kuwait

Deloitte.

ديلويت وتوش

الوزان وشركاه

شارع أحمد الجابر، الشرق

مجمع دار العوضي - الدور السابع والتاسع

ص.ب: 20174 الصفاة 13062

الكويت

هاتف: +965 2240 8844 - 2243 8060

فاكس: +965 2240 8855 - 2245 2080

www.deloitte.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد تدقنا البيانات المالية المجمعة للبنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركته التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2022، وبيانات الدخل والدخل الشامل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022 وأدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. تم توضيح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بما في ذلك "المعايير الدولية للاستقلالية" (قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين)، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين. باعتبارنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لراينا

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في تقديرنا المهني، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وتكوين رأينا عليها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن تلك الأمور. سيرد فيما يلي تفاصيل عن كيفية معالجة كل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

لقد حددنا التالي من أمور التدقيق الرئيسية:

انخفاض قيمة القروض والسلف

كما هو مبين في إيضاح 6 من البيانات المالية المجمعة، لدى البنك قروض وسلف بمبلغ 2,420 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 تمثل 56% من مجموع الموجودات.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") المقدمة للعملاء يمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية والتي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاً لها ("قواعد بنك الكويت المركزي") كما هو مبين في السياسات المحاسبية حول البيانات المالية المجمعة، أيهما أعلى.

إن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يمثل سياسة معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تنفيذها. تعتمد الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة باتخاذها عند تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى فئات مختلفة وتحديد توقيت حدوث التعثر ووضع نماذج لتقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية من إجراءات الاسترداد أو تحقق الضمانات. إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل الائتماني منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقييم الإدارة للتدفقات النقدية التعاقدية المتوقعة المتعلقة بالتسهيل الائتماني.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة القروض والسلف (تتمة)

ونظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وعدم التأكد من التقديرات والأحكام في حصة الإنخفاض في القيمة، فقد اعتبرها أن من أمور التدقيق الرئيسية. ومما يزيد حدة عدم التأكد من التقديرات الضغوط التضخمية وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي تستخدمها المجموعة في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية الخسائر الائتمانية. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديث إجراءات التدقيق لدينا لتشمل الأخذ في الاعتبار الضغوط التضخمية الحالية وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة، بما في ذلك التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

فيما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 التي يتم تحديدها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة والتي تضمنت التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، وتقييم تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناتج لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. لقد قمنا بإشراك المتخصصين لدينا لمراجعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث البيانات والأساليب والافتراضات الرئيسية المستخدمة للتأكد من أنها تتماشى مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9، والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي. بالنسبة لعينة من التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير التصنيف للمجموعة، والتعرض عند التعثر احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمانات التي تم أخذها في الاعتبار في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تستخدمها المجموعة والتراكبات التي أخذتها الإدارة في الاعتبار في ضوء الآثار الاقتصادية المستمرة، لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة مع مراعاة متطلبات بنك الكويت المركزي. لقد قمنا أيضاً بتقييم مدى تناسق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بقواعد متطلبات بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصص، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة ويتم احتسابها عند إذا تطلب ذلك وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها المتضمنة إعادة جدولة التسهيلات الائتمانية، تحققنا مما إذا كانت كافة أحداث الانخفاض في القيمة قد تم تحديدها من قبل إدارة المجموعة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تتضمن أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمانات وتحققنا من احتساب الخسائر الائتمانية.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

أن الإدارة مسؤولة عن "المعلومات الأخرى". تتكون فقرة "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2022، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها.

لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤولياتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولا نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح - متى كان ذلك مناسباً - عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيدات معقولة يمثل درجة عالية من التأكد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. ونحن مسؤولون عن إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية كاملة عن رأي التدقيق.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
البنك التجاري الكويتي ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزدود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبليهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلالياتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، ونود أن نشير أيضاً أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمات بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / أ، 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميمي بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب / أ، 2014/336 المؤرخ في 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب / 2014/342 المؤرخ في 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجهه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 على وجهه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



د. سعيد عبد الله السعيد
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البرزيع وشركاهم



علي بدر الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 246 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

دولة الكويت
20 مارس 2023

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان المركز المالي المجمع
31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاح	الموجودات
727,513	732,555	3	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
177,452	183,555	4	سندات الخزنة والبنك المركزي
482,586	480,202	5	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,278,078	2,419,548	6	قروض وسلفيات
551,303	372,903	7	استثمارات في أوراق مالية
28,922	29,414		عقارات ومعدات
3,506	3,506	9	موجودات غير ملموسة
40,206	88,790	10	موجودات أخرى
4,289,566	4,310,473		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات:
360,526	224,847		المستحق إلى البنوك
245,676	273,743		المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,119,614	2,340,285		ودائع العملاء
519,459	611,442	11	أموال مقترضة أخرى
223,427	199,835	12	مطلوبات أخرى
3,468,702	3,650,152		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
			حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك
199,206	199,206		رأس المال
(5,233)	(49,798)		أسهم الخزينة
427,372	277,398		احتياطيات
159,614	185,901		أرباح محتفظ بها
780,959	612,707		
39,618	47,298		توزيعات أرباح مقترحة
820,577	660,005		
287	316		الحصص غير المسيطرة
820,864	660,321	13	مجموع حقوق الملكية
4,289,566	4,310,473		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

Elham Y. Kahlou

إلهام يسري محفوظ
رئيس الجهاز التنفيذي

أحمد دعيج الجابر الصباح

الشيخ / أحمد دعيج الجابر الصباح
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل المجمع

31 ديسمبر 2022

2021	2022	إيضاح	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي		
98,180	130,894		إيرادات الفوائد
(23,925)	(45,339)		مصاريف الفوائد
74,255	85,555		صافي إيرادات الفوائد
38,895	42,788		أتعاب وعمولات
6,368	7,978		صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية
791	54		صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية
3,646	3,198		إيرادات توزيعات أرباح
907	292		إيرادات تشغيل أخرى
124,862	139,865		إيرادات التشغيل
(27,148)	(17,872)		مصاريف الموظفين
(14,417)	(17,309)		مصاريف عمومية وإدارية
(1,994)	(1,912)		استهلاك وإطفاء
(43,559)	(37,093)		مصاريف التشغيل
81,303	102,772		ربح التشغيل قبل المخصصات
(24,147)	(25,789)	14	صافي المحمل من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
57,156	76,983		الربح قبل الضرائب
(2,421)	(3,369)	15	ضرائب ومساهمات
54,735	73,614		صافي ربح السنة
			الخاص بـ:
54,638	73,585		مساهمي البنك
97	29		الحصص غير المسيطرة
54,735	73,614		
27.8	37.2	16	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان الدخل الشامل المجمع
31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
54,735	73,614	صافي ربح السنة
(الخسارة الشاملة الأخرى) الدخل الشامل الآخر:		
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
73,280	(144,925)	صافي التغير بالقيمة العادلة
(42)	1,199	ربح (خسارة) إعادة تقييم عقار
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع		
أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:		
811	(6,155)	صافي التغير بالقيمة العادلة
(378)	(93)	صافي الخسارة الناتجة عن استبعاد محول إلى بيان الدخل
73,671	(149,974)	
128,406	(76,360)	اجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة
الخاص بـ:		
128,300	(76,389)	مساهمي البنك
106	29	الحصص غير المسيطرة
128,406	(76,360)	

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (26) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

31 ديسمبر 2022

مجموعة البنك التجاري الكويتي بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

الأخص بـمساهمي البنك

احتياطات														
المجموع الاجمعي ألف	المستطرد ألف	توزيعات ارباح مقترحة ألف	أرباح محتفظ بها ألف	مجموع الإحتياطيات ألف	احتياطي تقييم استثمار ألف	احتياطي إعادة تقييم عقار ألف	احتياطي أسهم الخزينة ألف	احتياطي عام ألف	احتياطي قانوني ألف	علاوة إصدار ألف	أسهم الخزينة ألف	توزيعات أسهم منحة مقترحة ألف	رأس المال ألف	
دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	دينام كويتي	
692,824	933	691,891	-	144,208	353,710	128,920	24,095	-	17,927	115,977	66,791	(32,340)	27,107	199,206
الرصيد كما في 1 يناير 2021														
128,406	106	128,300	-	54,638	73,662	73,714	(52)	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة														
(33)	(33)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27,107	(27,107)	-
توزيعات أرباح مدفوعة														
-	-	-	39,618	(39,618)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (د))														
(333)	(719)	386	-	386	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تغيرات الحصص في شركة زيلة														
820,864	287	820,577	39,618	159,614	427,372	202,634	24,043	-	17,927	115,977	66,791	(5,233)	-	199,206
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021														
(76,360)	29	(76,389)	-	73,585	(149,974)	(151,173)	1,199	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة														
(44,565)	-	(44,565)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(44,565)	-	-
شراء أسهم الخزينة														
(39,618)	-	(39,618)	(39,618)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مدفوعة														
-	-	-	47,298	(47,298)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 13 (د))														
660,321	316	660,005	47,298	185,901	277,398	51,461	25,242	-	17,927	115,977	66,791	(49,798)	-	199,206
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022														

يتضمن احتياطي تقييم استثمار خسارة بمبلغ 5,498 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2021: خسارة بمبلغ 5,434 ألف دينار كويتي) ناتجة عن ترجمة عملة أجنبية لإستثمار البنك في شركته الزميلة. إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) الى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
بيان التدفقات النقدية المجمع
31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	إيضاح
الأنشطة التشغيلية:		
57,156	76,983	الربح قبل الضرائب
		تعديلات:
24,147	25,789	14 إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
(4,437)	(3,252)	أرباح استثمارات في أوراق مالية
159	(3,691)	(أرباح) خسائر فروقات تحويل عملة أجنبية لاستثمارات في أوراق مالية
1,994	1,912	استهلاك وإطفاء
79,019	97,741	الربح قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
9,070	(6,103)	سندات الخزنة والبنك المركزي
99,016	2,374	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(30,428)	(141,002)	قروض وسلفيات
(21,660)	(51,258)	موجودات أخرى
144,601	(135,679)	المستحق إلى البنوك
(206,823)	28,067	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
(249,259)	220,671	ودائع العملاء
16,144	(6,082)	مطلوبات أخرى
(160,320)	8,729	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية:		
125,084	158,258	المحصل من استبعاد استثمارات في أوراق مالية
(37,812)	(173,258)	اقتناء استثمارات في أوراق مالية
3,646	3,198	إيرادات توزيعات أرباح من استثمارات في أوراق مالية
468	665	المحصل من استبعاد عقارات ومعدات
(415)	(299)	اقتناء عقارات ومعدات
(333)	-	زيادة الوحدات المملوكة في الشركة الزميلة
90,638	(11,436)	صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية:		
75,807	91,983	أموال مقترضة أخرى
-	(44,565)	شراء أسهم الخزينة
-	(39,618)	توزيعات أرباح مدفوعة
(33)	-	توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة
75,774	7,800	صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية
6,092	5,093	صافي الزيادة في النقد والأرصدة القصيرة الأجل
721,440	727,532	نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 1 يناير
727,532	732,625	3 نقد وأرصدة قصيرة الأجل كما في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والتسجيل

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) هو شركة مساهمة عامة تأسست في دولة الكويت ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي ومدرجة في بورصة الكويت. إن عنوان المكتب المسجل للبنك هو ص.ب: 2861 - 13029 الصفاة، دولة الكويت. البنك وشركته التابعة يشار إليهما معاً "المجموعة" ضمن هذه البيانات المالية المجمعة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة طبقاً لقرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 12 مارس 2023. وقد تم إصدارها لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تم عرض الأنشطة الأساسية للمجموعة في إيضاح 22.

2. السياسات المحاسبية الهامة

أ- أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي لمؤسسات الخدمات المالية في دولة الكويت. وتتضمن هذه التعليمات التعميمات الحديثة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الإجراءات التنظيمية استجابة لفيروس كوفيد - 19 واتصالات بنك الكويت المركزي ذات الصلة، يتطلب من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي ينظمها بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية مع التعديلات التالية:

1. احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمحددة طبقاً لقواعد البنك المركزي أو المخصصات طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى إلى جانب الأثار المترتبة على الإفصاحات المتعلقة بها.
2. أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة عن فترات تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء الممتدة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، نتيجة تفشي فيروس كوفيد - 19 ضمن الأرباح المرحلة، وفقاً لمتطلبات تعميم بنك الكويت المركزي رقم BS/IBS/461/2020/2 بدلاً من بيان الدخل المجمع طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). على الرغم من ذلك، تسجل خسائر التعديل للموجودات المالية الناتجة من تأجيل فترات السداد الأخرى المقدمة إلى العملاء بما في ذلك فترات تأجيل السداد الممتدة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، إطار مواجهة جائحة كوفيد - 19، ضمن بيان الدخل المجمع.

يشار إلى الإطار أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية" المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي لإستخدامها من قبل دولة الكويت.

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء القياس بالقيمة العادلة للمشتقات، والاستثمارات في أوراق مالية والأراضي ملك حُر.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. حيث أنها عملة العرض للمجموعة.

إن السياسات المحاسبية المطبقة تتفق مع تلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية اعتباراً من 1 يناير 2022 كما هو موضح أدناه.

معايير صادرة وجارية التأثير:

1. **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) - "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام"**
يحظر التعديل على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إيصالها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حددها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف إنتاجها في الأرباح أو الخسائر.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

وفقاً للمخصصات الانتقالية، تقوم المجموعة بتطبيق التعديلات بأثر رجعي فقط على بنود العقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد بداية الفترة الأولى المعروضة عندما تطبق المنشأة التعديل لأول مرة (تاريخ بدء الطلب). هذه التعديلات ليس لها أثر.

2. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) - "الرسوم في اختبار (10%) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقترض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. هذه التعديلات ليس لها أثر.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2022 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

المعايير الجديدة والمعدلة الصادرة لكن لم يسر مفعولها

إن المعايير والتعديلات الأخرى سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 لم تُطبق بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وليس من المتوقع أن ينشأ عن أي منها أثر جوهري في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة (إيضاح 17) كما في 31 ديسمبر من كل سنة.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي يسيطر عليها البنك. وتوجد السيطرة عندما يكون لدى البنك سلطة على الشركة المستثمر بها. (على سبيل المثال: الحقوق الحالية التي تعطيه القدرة العملية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر بها)، أو يكون قابل للتعرض من العائدات المتغيرة أو امتلاك حقوق بها نتيجة المشاركة في الشركة المستثمر بها ويكون لديه القدرة على استخدام السلطة في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها. يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان أو لم يكن يسيطر على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف إلى أن هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة أعلاه. تتضمن البيانات المالية المجمعة للمجموعة، البيانات المالية للشركات التابعة على أساس الظروف المتشابهة من تاريخ نقل السيطرة الفعلية إلى المجموعة وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة اعتماداً على المعلومات المالية للشركات التابعة. يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصروفات بين شركات المجموعة بالكامل. وكذلك يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بالكامل.

تمثل الحصص غير المسيطرة حقوق الملكية في الشركات التابعة التي لا تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمساهمي البنك. تعرض حقوق الملكية وصافي الأرباح المتعلقة بالحصص غير المسيطرة بصورة منفصلة في بيانات المركز المالي والدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة. إن الخسائر داخل الشركة التابعة تكون خاصة بالحصص غير المسيطرة حتى لو كان الناتج رصيد عجز.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم خسارة السيطرة ضمن حقوق الملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة البنك من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج - شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، وليس سيطرة، والتي تتمثل في صلاحية المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة.

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية ويعترف بها مبدئياً بالتكلفة. ويتم إستبعاد الأرباح الناتجة من معاملات شركات المجموعة مع شركاتها الزميلة لحدود حصة المجموعة في هذه الشركات. كذلك يتم إستبعاد الخسائر ما لم تبين المعاملة عن وجود انخفاض في قيمة الموجودات المنقولة. لإعداد البيانات المالية المجمعة، يتم استخدام نفس السياسات المحاسبية للمعاملات المتماثلة والأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

إن حصة المجموعة من أرباح أو خسائر الشركات الزميلة يعترف بها بعد عملية الإقتناء في بيان الدخل المجموع، ويعترف بحصتها من التغيرات في الإحتياطيات، يتم تعديل التغيرات المتراكمة مقابل القيمة الدفترية للإستثمار. إذا تساوت أو تجاوزت حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في الشركة الزميلة، بما في ذلك أي مستحقات أخرى غير مضمونة، لا تعترف المجموعة بأي خسائر لاحقة إلا إذا تكبدت إلتزامات ودفعات نيابة عن الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الإقتناء، يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها سنوياً لتحديد ما إذا كانت انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الإستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس والاعتراف بأي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند زوال التأثير الجوهري والقيمة العادلة للجزء المحتفظ به من الإستثمار والمحصل من الاستبعاد، يتم الاعتراف به في بيان الدخل المجموع.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بالخسارة الناتجة عن انخفاض قيمة استثمار المجموعة في شركتها الزميلة. في تاريخ كل تقرير، تحدد المجموعة ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة. وفي مثل هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة بأنه الفرق بين القيمة الاستردادية للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتسجل المبلغ في بيان الدخل المجموع.

د- الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية من "الموجودات المالية" و"المطلوبات المالية".

(1) التصنيف والقياس

أ) الموجودات المالية

يستند تصنيف كافة الموجودات المالية وتحديد فئة قياسها، باستثناء المشتقات، إلى مجموعة من نماذج الأعمال التي تستخدمها المجموعة في إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات.

أ. تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس أفضل طريقة لإدارتها لمجموعة من الموجودات المالية كي تحقق الغرض من الأعمال ولتوليد التدفقات النقدية التعاقدية. وذلك سواء كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي من الغرضين (على سبيل المثال أن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، عندئذ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ولا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة على أساس كل أداة على حدة، وإنما يتم تقييمه عند مستوى أعلى للمحافظ مجتمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- طريقة تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج ورفع تقارير عنها لموظفي الإدارة العليا بالمجموعة.
- المخاطر التي تؤثر في أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن هذا النموذج) وتحديد طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- طريقة مكافأة مدراء الأعمال (على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة لهذه الموجودات المدارة أو إلى التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة وأسباب تلك المبيعات والتوقعات حول نشاط المبيعات في المستقبل.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون أخذ "أسوأ الأحوال" أو "حالة الضغط" في عين الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد التحقق المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، وفي المقابل ستقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

ب - تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط (اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للموجودات المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار تحقيق دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. لغرض هذا الاختبار، يتم تعريف "المبلغ الأساسي" على أنه يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند التحقق المبدئي وقد تتغير على مدى عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الفائدة على أنها تمثل مقابل القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان المتعلقة بالمبلغ الأساسي وكذلك مقابل مخاطر الاقراض الأساسية الأخرى والتكاليف إلى جانب هامش الربح. في سبيل تحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل دفعات المبلغ الأساسي أو الفائدة فقط، تضع المجموعة في اعتبارها ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقد من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في توقيت وقيمة التدفقات النقدية التعاقدية بما قد يؤدي إلى عدم استيفاء ذلك الشرط. تراعي المجموعة ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي قد تؤدي إلى تغيير في مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- شروط السداد المبكر والتمديد؛
- الشروط التي تحد من حق المجموعة في المطالبة بالتدفقات النقدية الناتجة من موجودات محددة (أي، ترتيبات الموجودات التي لا تتضمن حق الرجوع)؛ و
- الخصائص التي تؤدي إلى تعديل مقابل القيمة الزمنية للأموال، أي التحديد الدوري المسبق لمعدلات الفائدة.

إن الشروط التعاقدية التي تسمح بأكثر من الحد الأدنى للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط. وفي مثل تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بجميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

استناداً إلى تقييم نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية، تصنف المجموعة الموجودات المالية عند التحقق المبدئي إلى الفئات التالية:

- الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ - الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة:

يدرج الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن "نموذج أعمال" الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في دفعات للمبلغ الأساسي والفائدة فقط على المبلغ الأساسي القائم.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وفقاً للتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تسجل إيرادات الفوائد وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية والخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجمع. كما تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل المجمع.

ب - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

1. أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تدرج أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حالة استيفائها للشروط التالية:
- أن يكون محتفظ بها في إطار نموذج أعمال تم تحقيق هدفه من خلال كلاً من تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع الموجودات المالية، و
 - ينتج عن شروطه التعاقدية، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تعتبر فقط دفعات لأصل الدين وفائدة على أصل الدين القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. يتم تسجيل إيرادات الفوائد المحتسبة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع. إن التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعتبر جزءاً من علاقة التحوط الفعلي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة كجزء من حقوق الملكية إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إعادة تصنيفه. عند استبعاد الأصل المالي أو يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى بيان الدخل المجموع.

2. أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التحقق المبدئي، تختار المجموعة تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كاستثمارات في أسهم حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض، ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

يتم قياس أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة. ويتم تسجيل التغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر المجموع وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة في وقت سابق في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتفظ بها عند الاستبعاد، ولا يتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع. وبالنسبة لتوزيعات الأرباح الناتجة من أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم تسجيلها في بيان الدخل المجموع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر المجموع. ولا تخضع الاستثمارات في الأسهم المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

ج - الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية المدرجة ضمن هذه الفئة هي إما تلك الموجودات التي تم تصنيفها من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي أو تلك التي يتوجب قياسها بالقيمة العادلة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. تصنف الإدارة الأداة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة التي لا تستوفي متطلبات قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط إذا كانت تستبعد أو تحد بصورة ملحوظة من أي عدم تطابق محاسبي قد ينشأ. إن الموجودات المالية ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل مدفوعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط يتوجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

إن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجموع.

تم تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة كما يلي:

1. النقد وأرصدة قصيرة الأجل

يشتمل النقد والودائع قصيرة الأجل على النقد في الصندوق والحسابات الجارية والنقد في الحسابات تحت الطلب لدى البنوك الأخرى والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال سبعة أيام. ويتم تصنيف وإدراج النقد والودائع قصيرة الأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

2. سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي

تدرج سندات الخزينة وسندات لدى البنك المركزي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

3. المستحق من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج الودائع لدى بنوك أو المؤسسات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيم الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

4. قروض وسلفيات

تدرج القروض والسلفيات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم تعديل القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي يتم تغطيتها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة في حدود التغيرات في القيمة العادلة الخاصة بالمخاطر التي يتم تغطيتها.

5. استثمارات في أوراق مالية

تتكون الاستثمارات في أوراق مالية لدى المجموعة من أوراق دين وأسهم حقوق ملكية واستثمارات أخرى.

تصنف أدوات الدين التي تتوفر بها شروط "دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط" إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استناداً إلى نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة تلك الأوراق المالية.

تصنف أسهم حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما عدا تلك الأسهم التي تم تصنيفها من المجموعة على نحو غير قابل للإلغاء كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تاريخ في التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أو كما في الاعتراف المبدئي.

تدرج الاستثمارات الأخرى والتي لا تتوفر فيها شروط دفعات المبلغ الأساسي والفائدة فقط بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

6. موجودات أخرى

تمثل الرسوم والعمولات المستحقة المدرجة ضمن الموجودات الأخرى حق البنك في مبلغ غير مشروط (أي يلزم مرور الوقت فقط قبل استحقاق المبلغ). يتم قياسها بالتكلفة المطفأة وتخضع لمخصصات انخفاض القيمة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ب - المطلوبات المالية

تصنف المطلوبات المالية على أنها "غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" حيث يتم إعادة قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

تتضمن المطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وودائع العملاء والأموال المقترضة الأخرى وبعض الأرصدة المدرجة ضمن المطلوبات الأخرى.

ج - التحقق وعدم التحقق

تتحقق الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. ويتم إدراج كافة عمليات الشراء والبيع الإعتيادية للموجودات المالية باستخدام تاريخ التسوية المحاسبية. ويتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل المجمع وفقاً للسياسة المحاسبية المطبقة والخاصة بكل أداة مالية. إن عمليات الشراء والبيع الإعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات في خلال فترة زمنية يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

عدم التحقق بالموجودات المالية عندما:

1. تتقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو
2. تقوم المجموعة بنقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل فعلي؛ أو
3. لا تقوم المجموعة بتحويل أو الإحتفاظ بكافة المخاطر أو المنافع المرتبطة بملكية الأصل بشكل فعلي، ولم تعد تمتلك السيطرة على الأصل أو جزء من الأصل.

في حالة إحتفاظ المجموعة بالسيطرة، فإنها تستمر في الاعتراف بالأصل المالي طوال مدة مشاركتها المستمرة في الأصل المالي.

يتم عدم التحقق بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في العقد.

د - مشتقات الأدوات المالية ومحاسبة التحوط

قامت المجموعة بتطبيق سياسة تحوط جديدة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. يتطلب من المجموعة أن تتأكد أن محاسبة التحوط تتماشى مع أهداف وأستراتيجية إدارة المخاطر وأن تطبق منهج نوعي وتطوعي أكثر لتقييم فعالية التحوط. إن المجموعة تقوم بإحتسابها باستخدام مبادئ محاسبة التحوط، شريطة استيفائها لشروط معينة.

يتم تعديل القيمة الدفترية للبند المحوط الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة من أجل تغيير القيمة الخاصة بالتحوط مقابل مخاطر التحوط ويتم قيده في بيان الدخل المجموع. بالنسبة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه لا يتم تعديل القيمة الدفترية حيث أنها مدرجة بالقيمة العادلة بينما يتم إدراج أرباح أو خسائر التحوط في بيان الدخل المجموع بدلاً من بيان الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المحوط أسهم حقوق الملكية التي يتم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن أرباح أو خسائر التحوط تبقى في بيان الدخل الشامل الآخر لمقابلته بالأداة المحوطة.

تتوقف المجموعة عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن موافاة المعايير المؤهلة (بعد عملية إعادة الترسيد، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تستحق أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها. يتم المحاسبة عن التوقف بأثر مستقبلي. في حالة إجراء عملية تحوط للقيمة العادلة، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة العادلة مقابل القيمة الدفترية لبند التحوط الناشئ عن مخاطر التحوط في بيان الدخل المجموع من ذلك التاريخ.

بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية، فإن أي أرباح أو خسارة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم تراكمها في احتياطي تحوط التدفقات النقدية في ذلك الوقت تظل في حقوق الملكية ويتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل عند حدوث المعاملة المتوقعة. عندما لم يعد من المتوقع حدوث تلك المعاملة المتوقعة، فإنه يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة في احتياطي تحوط التدفقات النقدية على الفور إلى بيان الدخل المجموع.

إذا لم تستوفي عقود المشتقات شروط معالجتها محاسبياً وفقاً "لمحاسبة التحوط" بناءً على مبادئ محاسبة المجموعة، فإنها تُعامل كمشتقات محتفظ بها للمتاجرة. يتم تسجيل المشتقات ذات القيمة السوقية الموجبة (أرباح غير محققة) في الموجودات الأخرى والمشتقات ذات القيمة السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة في بيان الدخل المجموع.

هـ - الضمانات المالية

في إطار المسار الاعتيادي للأعمال، تمنح المجموعة ضمانات مالية لصالح عملائها وتشمل إتمادات مستندية وخطابات ضمان وقبولات مصرفية. يتم الاعتراف مبدئياً بالضمانات المالية كمطلوبات في بيان المركز المالي المجموع بالقيمة العادلة وهي الأتعاب والعمولات المستلمة. يتم إطفاء الأتعاب والعمولات المستلمة خلال مدة الضمان ويتم إدراجها في بيان الدخل المجموع. يتم لاحقاً إدراج مطلوبات الضمان بالقيمة المبدئية مخصوماً منه الإطفاء. عندما يصبح المدفوع من مطلوبات الضمان دائناً، يتم تحميل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصوماً منها الأتعاب والعمولات غير المطفأة إلى بيان الدخل المجموع.

و- مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وتدرج بالصافي في بيان المركز المالي المجموع، عندما يكون هناك حق قانوني في إدراج المبالغ بالصافي وعندما يكون هناك نية للسداد بالصافي أو يتم تحقق الأصل وسداد الإلتزام في آن واحد.

ز- موجودات معلقة للبيع

تستحوذ المجموعة أحياناً على موجودات مقابل تسوية قروض وسلف. يتم تسجيل هذه الموجودات بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات العلاقة أو بالقيمة العادلة الحالية لموجوداتها، أيهما أقل. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الإستبعاد وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل المجموع.

ح- القيم العادلة

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن إستلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية المتعامل بها في سوق نشط من خلال استخدام أسعار السوق المعلنة. يتم استخدام سعر آخر طلب شراء للموجودات وسعر آخر عرض بيع للمطلوبات. يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية أو وحدات الأمانة أو الاستثمارات المماثلة استناداً إلى سعر آخر طلب شراء معلن أو صافي قيمة الأصل.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

يتم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية الغير متعامل بها في سوق نشط و التي تحمل فائدة استنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المخصومة مستخدما أسعار الفائدة لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط. إن القيمة العادلة المقدرة للإيداعات التي ليس لها تواريخ استحقاق، والتي تتضمن الإيداعات التي لا تحمل فائدة، هي المبالغ المستحقة عند الطلب.

إن القيمة العادلة للمشتقات تساوي الأرباح والخسائر غير المحققة من المشتقات عند تقييمها على أساس السوق بإستخدام المعدل السوقي السائد أو نماذج التسعير الداخلي.

يتم قياس القيمة العادلة لأدوات الملكية غير المسعرة من خلال إستخدام القيمة السوقية لاستثمار مماثل إستنادا إلى نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة وقيمة صافي الموجودات المعدلة وطرق التقييم الأخرى الملائمة أو أسعار الوسطاء. عندما لا يمكن قياس القيم العادلة للاستثمارات غير المسعرة بصورة موثوقة، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت.

تستخدم المجموعة أساليب التقييم الملائمة للظروف التي تكون فيها البيانات المتوفرة كافية لقياس القيمة العادلة ولتعظيم استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ولتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

إن جميع الموجودات والمطلوبات التي يقاس أو يفصح عن قيمها العادلة في البيانات المالية المجمعة يتم تصنيفها حسب الجدول الهرمي للقيمة العادلة الموضح كالتالي بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل: المستوى 1: أسعار (غير معدلة) معلنة في سوق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة. المستوى 2: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة والتي يتم ملاحظتها إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و المستوى 3: أساليب تقييم لمدخلات أدنى مستوى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة المسجلة والتي لا يتم ملاحظتها.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المركز المالي المجمع بناءً على أساس الاستحقاق. تقوم المجموعة بتحديد ما إذا حدث تحويلات بين مستويات الجدول الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على مدخلات المستوى الأدنى والتي تكون جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقرير.

ط - التكلفة المطفأة

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على اقتناء الأداة المالية والأتعاب والتكاليف التي تمثل جزءاً من معدل الفائدة الفعلي.

ي - الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

تحتسب المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- القروض والسلفيات للملاء، عقود ضمانات مالية والتزامات القروض (تسهيلات إئتمانية)
- استثمار في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الأرصدة والودائع لدى البنوك

لا تطبق الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات في حقوق الملكية.

وفقا للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فإنه يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية. وفقا لتلك التعليمات، تمثل الخسائر الائتمانية المقرر الاعتراف بها أي من الحالتين التاليتين أيهما أعلى:

- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها وفقاً لتعليمات البنك المركزي الكويتي المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية (9)، أو
- مخصص الخسائر الائتمانية التي يتم احتسابها استناداً إلى سياسة بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية.

يتم احتساب الانخفاض في قيمة الموجودات المالية عدا التسهيلات الائتمانية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

1. الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

أ- تصنيف المرحلة

تصنف المجموعة الأدوات المالية إلى ثلاث فئات هي المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3 استناداً إلى تقييم الزيادة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي:

في تاريخ كل فترة تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ التحقق المبدئي من خلال مقارنة مخاطر التعثر التي حدثت على مدى العمر المتوقع المتبقي اعتباراً من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ التحقق المبدئي.

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، تراعي المجموعة المعلومات النوعية والكمية ومؤشرات التوقف عن السداد والتحليل استناداً إلى التجارب التاريخية للمجموعة وتقييم الخبراء للمخاطر الائتمانية بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الملحوظة في المخاطر الائتمانية تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمجردة بما في ذلك تصنيف التسهيلات الائتمانية كتسهيلات ذات جودة ائتمانية عالية ومنخفضة. لمزيد من التفاصيل حول تصنيف التسهيلات الائتمانية، يُرجى الرجوع إلى إيضاح 20 (ب) (1).

تخضع المعايير الكمية الواردة أعلاه للحدود الدنيا التالية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة لمدة تزيد عن 30 يوماً.
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 عندما يكون هناك تدني في التصنيف الائتماني للتسهيل بدرجتين بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية العالية وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات ذات الجودة الائتمانية المنخفضة.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً من الموجودات المالية التي لم يكن بها زيادة ملحوظة في خسائر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو حالات التعرض للمخاطر التي تم التحديد بأنها تحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير. تضع المجموعة في اعتبارها الأصل المالي الذي يحتوي على مستوى منخفض من المخاطر الائتمانية عندما يكون معدل تلك المخاطر الائتمانية يستوفي تعريف "فئة الاستثمار" المتعارف عليه دولياً.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - دون التعرض للانخفاض في الجدارة الائتمانية

عندما يظهر التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في المخاطر الائتمانية منذ النشأة، دون أن يكون منخفض الجدارة الائتمانية، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر التسهيل الائتماني.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر تساوي الناتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع لأصل مالي. وتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير.

ولغرض تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة، تم تطبيق الحدود الدنيا التالية لأجل الاستحقاق المقررة من قبل بنك الكويت المركزي.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

نوع التسهيلات	الحد الأدنى لأجل الاستحقاق
تسهيل ائتمان الشركات، بخلاف تلك التي لديها تدفقات نقدية وأجل استحقاق غير قابل للتديد شريطة ألا تشكل الدفعة النهائية أكثر من 50% من إجمالي مبلغ التسهيل.	7 سنوات
التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية	5 سنوات
تمويل إسكاني	15 سنة

ويتم احتساب كلا من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً إما على أساس فردي أو مجمع بالاعتماد على طبيعة المحفظة الأساسية للموجودات المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة - التي تعرضت للانخفاض في الجدارة الائتمانية
في حال انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية، تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يساوي صافي قيمة التعرض (رصيد الموجودات بالصافي من قيمة الضمان المستحق). يتم اعتبار التسهيلات الائتمانية كمنخفضة الجودة الائتمانية عندما يتم التأخر في سداد أي مدفوعات للمبلغ الأساسي أو الفائدة لأكثر من 90 يوماً أو في حال وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة مثل صعوبات في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني ومخالفة الشروط الأصلية المنصوص عليها بالعقد والافتقار إلى القدرة على تحسين مستوى الأداء بمجرد أن تطرأ أي صعوبة مالية وتدهور قيمة الضمان وغيرها.

ب - قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الناتج المخصص من احتمالية التعثر وقيمة التعرض عند التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر.

1. تقدير احتمالية التعثر
تتمثل احتمالية التعثر في احتمالية تعثر المقرض في الوفاء بالتزاماته المالية إما على مدى فترة 12 شهر (احتمالية التعثر على مدى 12 شهر) أو على مدى المدة المتبقية من الالتزام (احتمالية التعثر على مدى مدة الالتزام).

إن تقدير المجموعة لاحتمالية التعثر فيما يخص تسهيلات ائتمان الشركات يستند إلى تصنيف مخاطر الائتمان المتعلقة بالعملاء، واحتمالية التعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وفقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم الأخذ في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). أما فيما يخص تسهيلات ائتمان الأفراد، تم تقسيم التسهيلات إلى مجموعات تشارك في خصائص مماثلة للمخاطر.

قامت المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من احتمالية التعثر وفقاً لتوجيهات البنك المركزي بواقع 100 نقطة أساس (1%) لكافة التسهيلات الائتمانية المصنفة أقل من "ذات التصنيف الائتماني المرتفع"، وبواقع 75 نقطة أساس (0.75%) للتسهيلات المصنفة كـ "ذات التصنيف الائتماني المرتفع" أو أعلى. غير أنه لم يتم تطبيق الحد الأدنى لاحتمالية التعثر بالنسبة لما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية (دون البطاقات الائتمانية)، والتمويل الإسكاني
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومات والبنوك المصنفة من إحدى مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي كذات جودة ائتمانية عالية أو أفضل.

2. التعرض عند التعثر
يمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة وقوع حدث للتعثر. تتوصل المجموعة لمقدار قيمة التعرض عند التعثر استناداً إلى درجة التعرض الائتماني الحالي بالنسبة للموجودات المالية والتغيرات المحتملة التي قد تطرأ على المبالغ الحالية وفقاً لشروط التعاقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند التعثر بالنسبة للموجودات المالية يمثل إجمالي القيمة الدفترية بالإضافة إلى الفائدة.

يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالنسبة للتسهيلات المالية غير الممولة من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني بنسبة 100%. وبالنسبة للرصيد غير المستخدم يتم تطبيق معامل التحويل الائتماني وفقاً لمتطلبات تعليمات معيار الرفع المالي الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

3. معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة وقوع حدث تعثر، وقيمتها المتوقعة عند التحقق بالإضافة إلى القيمة الزمنية للأموال. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للمرحلة 1 والمرحلة 2 فإنه يتم استخدام التقدير الداخلي للمجموعة لمعدل الخسارة عند التعثر إذا كانت أعلى من الحد الأدنى لمعدل الخسارة عند التعثر وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. تراعى نماذج معدل الخسارة عند التعثر الحد الأدنى لنسب الاستقطاع لقيم الضمانات وفقاً للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي. ووفقاً لتعليمات البنك المركزي يستخدم البنك نسبة معدل الخسائر عند التعثر بنسبة 100% للتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة 3.

تجميع المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي الى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

4. الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان

يُقاس التزام المجموعة الناشئ عن كل اعتماد مستندي وخطاب ضمان بالمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المعترف به في بيان الدخل المجمع ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة، أيهما أعلى. ولهذا الغرض، تقدر المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى القيمة الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة عن الخسارة الائتمانية التي يتكبدها. يُخصم العجز بسعر الفائدة المعدل حسب المخاطر ذي الصلة بالانكشاف. تُجرى عملية الاحتساب باستخدام السيناريوهات الثلاثة المرجحة باحتمالية التعثر.

ج- مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء

في ظل ظروف معينة، تقوم المجموعة بإعادة التفاوض أو مراجعة القروض والسلفيات للعملاء. وقد يشمل ذلك تمديد فترة السداد، تقديم امتيازات في سعر الفائدة، إذا كان مراجعة الجدولة جوهرية، يتم عدم تحقق التسهيلات على أن يتم التحقق بتسهيل جديد طبقاً لشروط وأحكام مختلفة إلى حد كبير. يتم احتساب خسارة ائتمانية على مدى 12 شهراً للتسهيل الجديد، فيما عدا إذا كان التسهيل الجديد قد تعرض للانخفاض في الجدارة. عندما يتم مراجعة جدولة القروض والسلفيات للعملاء بدون عدم التحقق فإنه يتم احتساب إنخفاض القيمة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. تواصل الإدارة مراجعة القروض المعاد جدولتها للتأكد من استيفاء جميع المعايير وأن الدفعات المستقبلية مرجحة الحصول. وتقيم الإدارة إذا ما ازدادت مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ وإذا ما استوجب تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 3.

2. مخصص الخسائر الائتمانية استناداً إلى سياسة التصنيف الائتماني من قبل تعليمات البنك المركزي الكويتي.

تحدد سياسة التصنيف الائتماني المقررة من قبل بنك الكويت المركزي طريقة مكونة من شريحتين لتقدير قيمة الخسارة الائتمانية. ويمثل إجمالي الخسارة الائتمانية المقرر الاعتراف بها مجموع المخصصين العام والمحدد.

أ. مخصص عام

تم احتساب المخصص العام بواقع 1% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل النقدي وبواقع 0.5% بالنسبة للرصيد القائم من التسهيل غير النقدي بالصافي من بعض الفئات المحددة للضمانات.

ب. مخصص محدد

تم احتساب المخصص المحدد من خلال تطبيق نسبة خسارة على مبلغ التعرض بالصافي من الضمانات المؤهلة. تستند نسبة الخسارة المقرر تطبيقها إلى عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق كما هو مبين في الجدول أدناه.

عدد الأيام المنقضية بعد الاستحقاق	نسبة الخسارة
أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	20%
أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	50%
أكثر من 365 يوماً	100%

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

تصنف التسهيلات الائتمانية ضمن التصنيفات المذكورة أعلاه عند وجود دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها بناءً على أسس محددة تتضمن تقديرات إدارية لزيادة المخاطر الائتمانية.

المشطوبات

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله وجود احتمال واقعي للإسترداد. ويتمثل هذا الأمر بشكل عام عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم موجودات أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. غير أن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال عرضة للاستفادة منها لغرض الالتزام بسياسة المجموعة المتبعة لاسترداد المبالغ المستحقة. لإيضاحات أكثر تفصيلاً حول التعرض الائتماني يرجى الرجوع إلى إيضاح رقم 6 من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

عرض المخصص المحسوب لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي

يتم عرض المخصصات المحسوبة للخسائر الائتمانية المتوقعة كاستقطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تقوم المجموعة بتسجيل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل المجموع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي. ويتم تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة لالتزامات القروض وخطابات الاعتماد وعقود الضمان المالي ضمن المطلوبات الأخرى.

ك- انخفاض قيمة موجودات غير ملموسة

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة وعقارات ومعدات ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ويتم اختبارها سنوياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. يتم مراجعة الموجودات غير المالية الأخرى لغرض تحديد انخفاض القيمة عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم إمكانية إسترداد القيمة الدفترية. تدرج خسارة انخفاض القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل المبلغ المكن إسترداده. إن المبلغ الممكن إسترداده هو القيمة العادلة للأصل ناقص أي تكاليف حتى البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

ل- عقارات ومعدات

يتم احتساب الأراضي ملك حر بالقيمة العادلة ولا يحتسب لها استهلاك. يتم احتساب القيمة العادلة على أساس تقييمات سنوية للقيمة السوقية بالاستعانة بخبراء مستقلين. إن أي ارتفاع في القيمة الدفترية للأصل كنتيجة لاعادة التقييم يتم إضافته مباشرة إلى بيان الدخل الشامل المجموع تحت بند احتياطي إعادة تقييم عقارات. يتم تحميل انخفاض التقييم مباشرة إلى احتياطي إعادة تقييم عقارات إلى الحد الذي لا يتجاوز رصيد الاحتياطي لذلك الأصل. أي انخفاض إضافي في القيمة الدفترية للأصل نتيجة إعادة التقييم تسجل كمصروفات في بيان الدخل المجموع. يتم أخذ الرصيد في هذا الاحتياطي إلى الأرباح المحتفظ بها مباشرة عند بيع العقار.

يتم تسجيل المباني والموجودات الأخرى على أساس التكلفة التاريخية ناقصا الإستهلاك المتراكم. يحتسب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت لتخفيض تكلفة تلك الموجودات على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها على النحو التالي:

مباني	حتى 20 سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	حتى 3 سنوات
أثاث ومعدات	حتى 5 سنوات
حاسبات آلية وبرامج	حتى 5 سنوات
مركبات	حتى 5 سنوات

يتم مراجعة قيم العقارات والمعدات دورياً لغرض تحديد انخفاض القيمة. وفي حال توفر أي دليل على زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية، يتم تخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها الاستردادية، ويتم الإعترااف بخسارة الإنخفاض في القيمة الناتجة في بيان الدخل المجموع.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

م - التأجير

عند بدء العقد، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يحتوي على إيجار. بمعنى آخر، ستقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يتضمن الحق في السيطرة على واستخدام أصول محددة لفترة من الزمن بمقابل.

طبقت المجموعة نهجا موحدا للاعتراف وقياس جميع عقود الإيجار، باستثناء الإيجارات قصيرة المدى والإيجارات المرتبطة بالموجودات قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة. تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للاعتراف بمدفوعات عقد التأجير وموجودات حق الاستخدام والتي تمثل حق استخدام الأصل المستخدم.

أ) موجودات حق الاستخدام؛

تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي، التاريخ الذي يصبح فيه الأصل الأساسي متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام وفقاً للتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة والمعدلة بما يعكس أية إعادة قياس لمطلوبات عقود التأجير. تتضمن تكلفة هذه الموجودات قيمة مطلوبات عقود التأجير المسجلة والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة ومدفوعات عقود التأجير المسددة في أو قبل تاريخ البدء ناقصاً أي حوافز عقود تأجير مستلمة. وما لم تتيقن المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل أو مدة عقد التأجير أيهما أقصر. وتخضع موجودات حق الاستخدام لانخفاض القيمة. يتم تسجيل القيمة الدفترية لموجودات حق الاستخدام ضمن العقارات والمعدات في بيان المركز المالي المجموع.

ب) مطلوبات عقود التأجير؛

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات العقد والتي يتم قياسها وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير التي سيتم سدادها على مدى فترة عقد التأجير. وتتضمن مدفوعات عقد التأجير المدفوعات الثابتة (بما في ذلك المدفوعات الثابتة في طبيعتها) ناقصاً أي حوافز مستحقة ومدفوعات عقد التأجير المتغيرة التي تعتمد على أحد المؤشرات أو المعدلات وكذلك المبالغ التي من المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. كما تشمل مدفوعات عقد التأجير على سعر الممارسة لخيار الشراء والتي من المؤكد بصورة معقولة من أنه يتم ممارسته من قبل المجموعة ومدفوعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير في حالة إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار إنهاء العقد. وفي حالة مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل ما، فيتم تسجيلها كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الظروف التي تستدعي سداد المدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة معدل الربح المتزايد في تاريخ بداية عقد التأجير في حالة إذا كان معدل الربح المتضمن في عقد التأجير غير قابل للتحديد بشكل فوري. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير الثابتة في طبيعتها أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الأصل ذي الصلة ويتم تسجيلها ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع.

ن - موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع؛

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع، إذا كان إسترداد قيمتها الدفترية سوف يتم عن طريق البيع وليس عن طريق الاستمرار في استخدامها. ويتم اعتبارها استوفت هذا الشرط فقط عندما يكون البيع راجحاً والموجودات متوفرة للبيع المباشر بوضعها الحالي. يتم قياس الموجودات الغير متداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات الغير متداولة عند تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

س - موجودات غير ملموسة

إن الموجودات غير النقدية المحددة التي تم الاستحواذ عليها والمتعلقة بأعمال البنك والمتوقع أن يكون لها منافع مستقبلية يتم معالجتها كموجودات غير ملموسة. الموجودات غير الملموسة التي ليس لها أعمار افتراضية لا يتم إطفائها ويتم فحص الإنخفاض في قيمتها سنوياً وكلما توافر مؤشر على احتمالية إنخفاض قيمتها. بينما يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها أعمار محددة على فترة أعمارها الافتراضية.

في نهاية الفترة التقرير، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير ملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسارة إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقا، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ع - أسهم الخزينة

يتم إظهار ما يملكه البنك من أسهمه الخاصة بتكلفة الشراء. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق المساهمين.

ويتم تحميل أي خسائر محققة على حساب "احتياطي أسهم الخزانة" في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المتفظ بها، الاحتياطي العام، الاحتياطي القانوني. تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في الاحتياطيات ثم الأرباح المحتفظ بها ثم احتياطي أسهم الخزينة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة التي تصدر عن البنك. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ف - تحقق الإيراد

تتحقق أرباح ومصروفات الفوائد للأدوات المالية المحملة بالفائدة باستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعلية، إن سعر الفائدة الفعلي هو السعر المستخدم لخصم المدفوعات أو التحصيلات النقدية المستقبلية المتوقعة خلال العمر المتوقع لهذه الأدوات المالية أو فترة أقصر لصافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية أيهما أنسب. عند احتساب سعر الفائدة الفعلي يتم الأخذ في الاعتبار كل الأتعاب والنقاط المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد، وتكاليف العمليات وكل العلاوات والخصومات الناتجة مع استبعاد خسائر الائتمان المستقبلية.

عند انخفاض قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية، يتم احتساب إيرادات الفوائد باستخدام سعر الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض احتساب خسائر انخفاض القيمة.

إن الأتعاب والعمولات المكتسبة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق على مدى تلك الفترة. ويتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمة. يتم الاعتراف بأتعاب إدارة الموجودات خلال الفترة التي تم فيها تقديم الخدمة.

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام تلك الدفعات.

ص - منح حكومية

يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول باستلام المنحة واستيفاء جميع الشروط المرتبطة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات، يتم الاعتراف بها كإيراد على أساس منتظم على مدى الفترات التي يتم خلالها تحميل التكاليف ذات الصلة، التي تستهدف المنحة التعويض عنها، وإثباتها ضمن المصروفات. أما عندما تتعلق المنحة بأصل، يتم الاعتراف بها كإيراد بما يعادلها من مبالغ على مدى العمر الإنتاجي للأصل ذي الصلة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

ق - العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية ومعاملات تبادل العملات الأجنبية الآجلة القائمة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع إلى الدينار الكويتي بأسعار الصرف السائدة بتاريخ بيان المركز المالي المجموع، ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التحويل ضمن بيان الدخل المجموع.

في حالة الموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر، يتم تسجيل صافي الإستثمار في العمليات الأجنبية وفروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الدخل الشامل الآخر وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي تم تسجيل التغير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل المجموع، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل المجموع.

ر - مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تلتزم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عن مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لبرامج مزايا محددة. ويتم احتساب قيمة ذلك الالتزام نهائياً وسداده دفعة واحدة عند انتهاء خدمة الموظف.

تقوم المجموعة بإحتساب تكلفة هذا الالتزام كمصروف على السنة يمثل المبلغ المستحق لكل موظف نتيجة لنهاية الخدمة اختياريًا كما في تاريخ التقرير، وتعتبر المجموعة ذلك تقديراً يعتمد عليه لاحتساب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ش - معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء مميز من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد تكاليف، تستخدم إدارة المجموعة قطاعات الأعمال لتوزيع المصادر وتقييم الأداء. إن قطاعات التشغيل لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفتة العملاء الذين يمكن تجميعهم واعداد تقارير حولهم كقطاعات.

ت - موجودات الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي يحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

ث - ترتيبات تمويل الأوراق المالية

الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع (اتفاقيات إعادة الشراء العكسي) والأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (اتفاقيات إعادة الشراء) تعامل معاملة الإقراض والاقتراض المضمون ويتم تسجيلها في بيان المركز المالي المجموع بالمبالغ التي تم الحصول عليها في البداية أو بيعها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة من اتفاقيات إعادة الشراء العكسي والفوائد المكتسبة على اتفاقيات إعادة الشراء في إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد على التوالي.

خ - الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة بإبداء الآراء وعمل التقديرات لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة. إن أهم الأحكام والتقديرات هي ما يلي:

الأحكام

تصنيف الموجودات المالية:

تقوم المجموعة بتحديد تصنيف الموجودات المالية، باستثناء أسهم حقوق الملكية والمشتقات، بناءً على تقييم نموذج الأعمال حيث يتم الاحتفاظ بالأصل من خلاله، ويتم تقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تتعلق فقط بأصل المبلغ والفوائد على أصل المبلغ القائم. ينبغي وضع الأحكام عند تحديد نموذج الأعمال بمستوى مناسب يعكس بصورة أفضل إجمالي مجموعة أو محفظة الموجودات اللتين يتم إدارتهما معاً لتحقيق الهدف المحدد من الأعمال. تقوم المجموعة أيضاً بتطبيق أحكام لتقييم ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال في الظروف التي يتم فيها تسجيل الموجودات ضمن نموذج الأعمال بشكل مختلف عن التوقعات الأصلية. يرجى الرجوع إلى إيضاح 1.2 د. تصنيف الموجودات المالية للمزيد من المعلومات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

التقديرات والإفتراسات

إن الإفتراسات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي:

خسارة انخفاض قيمة القروض والسلفيات والأدوات المالية الأخرى:

تقوم المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل فيما عدا أدوات حقوق الملكية. تتطلب الخسائر الائتمانية المتوقعة تطبيق أحكام هامة، يرجى الرجوع لإيضاح 2(د) (ي) لمزيد من المعلومات.

أحكام جوهرية مطلوبة لتطبيق المتطلبات المحاسبية لاحتساب مخصص خسائر ائتمان المتوقعة، مثل:

1. تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
2. اختيار النماذج والإفتراسات المناسبة لقياسات الخسائر الائتمانية المتوقعة
3. تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلمية لكل نوع من المنتجات / السوق والخسارة الائتمانية المتوقعة المرتبطة بها
4. إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة لغرض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

مخصص الخسائر الائتمانية:

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلفيات على أساس ربع سنوي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص خسائر الائتمان في بيان الدخل المجموع. وبصفة خاصة يجب إتخاذ أحكام من قبل الإدارة بالنسبة لتحديد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية لتحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند تلك التقديرات بالضرورة إلى الإفتراسات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد، وقد تختلف النتائج الفعلية مما يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة:

تستند طرق التقييم للاستثمارات غير المدرجة على التقديرات كالتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بأسعار الفائدة السائدة حالياً لأدوات تماثلها من حيث المخاطر والشروط، أو آخر عمليات السوق البحتة، أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة أو تسوية صافي قيمة موجودات للشركة المستثمر فيها أو طرق التقييم الأخرى ذات الصلة.

إن أي تغيير في هذه التقديرات والإفتراسات كذلك استخدام تقديرات وإفتراسات أخرى لكنها معقولة قد يؤثر على القيمة الدفترية لخسائر القروض والسلفيات واستثمارات في أدوات الدين والقيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المسعرة.

إنخفاض قيمة الموجودات الغير ملموسة:

تقوم المجموعة بتحديد فيما إذا كان هناك انخفاض في قيمة موجوداتها الغير ملموسة سنوياً على الأقل. ويتطلب ذلك تقدير "القيمة المستخدمة" للموجودات. إن تقدير "القيمة المستخدمة" يتطلب من المجموعة عمل تقديرات للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو من وحدة توليد النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

الأحكام الجوهرية الخاصة بتحديد مدة التأجير للعقود المشتملة على إمكانية التجديد:

تحدد المجموعة مدة عقد التأجير كمدة غير قابلة للإلغاء بالإضافة إلى أي فترات يغطيها خيار تمديد عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة أنه سيتم ممارسته وكذلك فترات يغطيها خيار إنهاء عقد التأجير إذا كان من المؤكد بصورة معقولة عدم ممارسته.

لدى المجموعة، بموجب بعض عقود التأجير، خيار تأجير الموجودات لفترات إضافية. وتستعين المجموعة بالأحكام في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار التجديد. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. وبعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهرى في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويعكس قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (مثل التغير في استراتيجية الأعمال).

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

3. نقد وأرصدة قصيرة الأجل

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
124,779	274,839
147,199	153,833
455,554	303,953
727,532	732,625
(19)	(70)
727,513	732,555

نقد وبنود نقدية

أرصدة لدى بنك الكويت المركزي

ودائع لدى بنوك تستحق خلال سبعة أيام

ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

4. سندات الخزنة والبنك المركزي

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
46,825	18,641
130,627	164,914
177,452	183,555

سندات الخزنة

سندات البنك المركزي

تحمل سندات الخزنة الصادرة من بنك الكويت المركزي سعر فائدة ثابت ومتغير حتى تاريخ الاستحقاق. وتصدر سندات البنك المركزي من قبل بنك الكويت المركزي بخصم وتحمل عائد ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

5. المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
448,493	412,620
(65)	(23)
448,428	412,597
34,197	68,288
(39)	(683)
34,158	67,605
482,586	480,202

إيداعات لدى بنوك

ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

قروضاً وسلفيات إلى بنوك

ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

6. قروض وسلفيات

تقوم المجموعة بتقييم تركيز مخاطر الائتمان بناء على الأغراض المبدئية "للقروض والسلفيات" المشار إليها أدناه كما يلي:

كما في 31 ديسمبر 2022:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
626,943	-	-	6,786	620,157	تجاري وصناعي
1,012,933	-	4,466	45,535	962,932	إنشائي وعقاري
38,954	9,238	-	-	29,716	مؤسسات مالية أخرى
502,593	-	-	-	502,593	أفراد
426,589	-	-	15	426,574	أخرى
2,608,012	9,238	4,466	52,336	2,541,972	
(188,464)					
2,419,548					

ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة

كما في 31 ديسمبر 2021:

ألف دينار كويتي					
المجموع	أخرى	أوروبا	آسيا	الكويت	
596,049	-	-	38,400	557,649	تجاري وصناعي
721,570	14	2,053	22,813	696,690	إنشائي وعقاري
59,474	9,095	-	-	50,379	مؤسسات مالية أخرى
493,677	-	-	-	493,677	أفراد
589,303	19	-	31,035	558,249	أخرى
2,460,073	9,128	2,053	92,248	2,356,644	
(181,995)					
2,278,078					

ناقصا: مخصص الانخفاض في القيمة

الحركة في مخصصات القروض والسلفيات

2021 ألف دينار كويتي			2022 ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
135,712	135,712	-	181,995	181,995	-	المخصصات في 1 يناير
(11,927)	-	(11,927)	(16,325)	-	(16,325)	مبالغ مشطوبة
(38)	(38)	-	22	22	-	فروقات تحويل
58,248	46,321	11,927	22,772	6,447	16,325	محمل على بيان الدخل المجمع
181,995	181,995	-	188,464	188,464	-	المخصصات في 31 ديسمبر

بلغ المخصص المحدد للعام، الخاص بالتسهيلات الائتمانية النقدية مبلغ 188,464 ألف دينار كويتي (2021: 181,995 ألف دينار كويتي) وتتضمن أيضاً مخصص إضافي بمبلغ 156,350 ألف دينار كويتي (2021: 151,350 ألف دينار كويتي) حيث أنها تزيد

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

عن الحد الأدنى لمتطلبات بنك الكويت المركزي للمخصص العام. تم إدراج مخصص التسهيلات الائتمانية غير النقدية والذي يبلغ 30,338 ألف دينار كويتي (2021: 34,130 ألف دينار كويتي) ضمن المطلوبات الأخرى.

يتم تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية، أيهما أعلى.

بلغ إجمالي المخصصات المتاحة على التسهيلات الائتمانية (النقدية وغير النقدية) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2022: مبلغ 218,802 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2021: 216,125 ألف دينار كويتي).

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مبلغ 82,548 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 (31 ديسمبر 2021: 94,137 ألف دينار كويتي).

إن المخصص المطلوب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بتصنيف للتسهيلات الائتمانية أعلى من تلك المطلوبة وفقاً لخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن التحليل للتغيرات في إجمالي التسهيلات الائتمانية والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة بناءً على أسس المراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي مبينة أدناه:

2022				
ألف دينار كويتي				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عليا	398,510	1,439	-	399,949
عادية	1,033,762	105,228	-	1,138,990
قياسية	698,867	237,687	-	936,554
مستحقة وغير منخفضة القيمة	66,314	66,205	-	132,519
منخفضة القيمة	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية النقدية	2,197,453	410,559	-	2,608,012
التسهيلات الائتمانية غير النقدية	2,632,800	204,457	22,703	2,859,960
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية	24,684	35,890	21,974	82,548
2021				
ألف دينار كويتي				
المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
عليا	384,183	405	-	384,588
عادية	913,791	103,489	-	1,017,280
قياسية	715,177	276,300	-	991,477
مستحقة وغير منخفضة القيمة	46,671	20,057	-	66,728
منخفضة القيمة	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية النقدية	2,059,822	400,251	-	2,460,073
التسهيلات الائتمانية غير النقدية	2,325,752	237,650	27,365	2,590,767
مخصص خسائر إئتمانية متوقعة للتسهيلات الائتمانية	22,989	44,716	26,432	94,137

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الائتمانية:

2022				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
94,137	26,432	44,716	22,989	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2022
-	-	(175)	175	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	-	214	(214)	تحويل إلى المرحلة الثانية
-	12	(2)	(10)	تحويل إلى المرحلة الثالثة
4,719	11,849	(8,865)	1,735	صافي المحمل (المفرج عنه)
(16,325)	(16,325)	-	-	شطب
17	6	1	10	فرق تحويل
82,548	21,974	35,889	24,685	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022
2021				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
104,706	35,875	47,406	21,425	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير 2021
-	-	(335)	335	تحويل إلى المرحلة الأولى
-	-	310	(310)	تحويل إلى المرحلة الثانية
-	128	(128)	-	تحويل إلى المرحلة الثالثة
1,405	2,357	(2,504)	1,552	صافي المحمل (المفرج عنه)
(11,927)	(11,927)	-	-	شطب
(47)	(1)	(33)	(13)	فرق تحويل
94,137	26,432	44,716	22,989	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021

الحساسية

أرجحية السيناريوهات المتعددة زادة مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، المتعلقة بسيناريو الحالة الأساسية، إلى 60,592 ألف دينار كويتي من 60,033 ألف دينار كويتي (2021: 67,705 ألف دينار كويتي من 66,598 ألف دينار كويتي). إذا استخدمت المجموعة سيناريو حالة الجانب السلبي لقياس مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية، مخصص الخسائر الائتمانية على أداء القروض بلغت 2,908 ألف دينار كويتي (2021: 13,464 ألف دينار كويتي) أعلى من مخصص الخسائر الائتمانية المذكورة كما في 31 ديسمبر 2022. سوف تختلف النتائج الفعلية حيث أن هذه لا تعتبر نزوح التعرض أو دمج التغيرات التي سوف تحدث في المحفظة بسبب إجراءات التخفيف وعوامل أخرى.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

7. استثمارات في أوراق مالية

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
233,898	312,440	أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
10,309	10,437	سندات مدرجة
282,799	37,316	سندات غير مدرجة
24,297	12,710	أسهم مدرجة
551,303	372,903	أسهم غير مدرجة

يبين الجدول التالي التغيرات في أجمالي المبالغ المسجلة ومقابلها من خسائر إئتمانية متوقعة فيما يتعلق باستثمارات في أدوات الدين:

2022				
إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	
246,223	1,745	17,417	227,061	إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
78,536	-	2,657	75,879	صافي حركة السنة
324,759	1,745	20,074	302,940	حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

2022				
إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	
2,016	1,745	239	32	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
(134)	-	(139)	5	المحمل (المفرج عنه) خلال السنة
1,882	1,745	100	37	

2021				
إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	
334,607	1,745	18,119	314,743	إجمالي المبالغ المسجلة كما في 1 يناير
(88,384)	-	(702)	(87,682)	صافي حركة السنة
246,223	1,745	17,417	227,061	حركة الخسائر الإئتمانية المتوقعة

2021				
إجمالي ألف دينار كويتي	المرحلة الثالثة ألف دينار كويتي	المرحلة الثانية ألف دينار كويتي	المرحلة الأولى ألف دينار كويتي	
1,948	1,745	136	67	الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في 1 يناير
68	-	103	(35)	المحمل (المفرج عنه) خلال السنة
2,016	1,745	239	32	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

أ- خلال عام 2008، قام البنك بشراء عدد 221,425,095 سهم من أسهم بنك بوبيان بتكلفة بلغت 94,103 ألف دينار كويتي وذلك بموجب عدة عمليات شراء أجريت جميعها وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى بورصة الكويت، وبتاريخ لاحق، ونتيجة توفر أرصدة نقدية بحساب الشركة الأم "الشركة المقترضة" للشركات الخمس التابعة للبائعة للأسهم المذكورة في بورصة الكويت (ويشار إلى هذه الشركات الخمس التابعة فيما يلي بعبارة "الشركات المستأنفة")، فقد قام البنك باستخدام هذه الأرصدة في سداد القرض المستحق لديه على الشركة المقترضة. أيضاً خلال العام 2009 أقامت الشركة المقترضة مع "الشركات المستأنفة" دعوى قضائية لمنازعة البنك في ملكيته للأسهم المذكورة أعلاه، وقد قضى في هذا النزاع بحكم بات بجلسة 27 ديسمبر 2017 على النحو المبين أدناه.

في فبراير 2009 قضت محكمة استئناف مستعجل بتقييد بيع عدد 221,425,095 سهماً لحين صدور حكم نهائي في النزاع على ملكية هذه الأسهم.

خلال 2010، ساهم البنك في حقوق الإصدار واستحوذ على عدد 127,058,530 سهم بتكلفة بلغت 32,401 ألف دينار كويتي. فيما بعد وخلال السنوات من 2013 حتى تاريخ التقرير، استلم البنك أسهم منحة يبلغ مجموعها 150,072,925 سهم.

في أبريل 2016، صدر حكم محكمة أول درجة لصالح البنك بتأييد صحة ملكيته لعدد 221,425,095 سهم.

في فبراير 2017، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً بإبطال خمس عقود بيع الأسهم المؤرخة في 30 نوفمبر 2008 المبرمة بين كل من الشركات المستأنفة والبنك لبيع أسهم بنك بوبيان والبالغ إجماليها 221,425,095 سهماً وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التعاقد وأهمها رد الأسهم إلى ملكية الشركات المستأنفة وبيعها وفوائدها والمزايا التي تحصل عليها البنك وإبطال كافة التصرفات التي أجزاها على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ البيع.

طعن البنك على الحكم الاستئناف أمام محكمة التمييز، وفي 27 ديسمبر 2017 أصدرت محكمة التمييز حكماً بقبول هذا الطعن وألزمت الشركات المستأنفة سائلة البيان برد ثمن الأسهم للبنك، كما قضت بصحة كافة التصرفات التي أجزاها البنك على حساب الشركة المقترضة لديه بعد تاريخ إبرام العقود الخمسة لبيع الأسهم المبرمة في 30 نوفمبر 2008، كما ألزمت أيضاً محكمة التمييز كل من الشركة المقترضة والشركات المستأنفة مصروفات وأتعاب المحاماة عن درجات النزاع.

في 29 يناير 2018، حصل البنك على صورة تنفيذية من محكمة التمييز ضد الشركات المستأنفة، بينما يمارس البنك حالياً السيطرة على قيمة الأسهم مقابل رد ملكية الأسهم للشركات المستأنفة.

بتاريخ 16 يونيو 2019 صدر لصالح البنك الحكم القاضي منطوقه، أولاً وبصفة مستعجلة، بوقف تنفيذ الحكم السابق الصادر من محكمة الاستئناف والمعدل بالحكم الصادر من محكمة التمييز ومخاطبة الشركات المستأنفة برد المبالغ المستحقة للبنك مقابل رد الأسهم. ثانياً، ندب خبير لتحديد المبلغ المستحق على كل شركة من الشركات الخمسة من الثمن المطلوب رده وبيان نصيب كل منهم في الأسهم المبطله وفي ريع الأسهم محل العقود المبطله وفوائدها ومزاياها وبيان الرسوم والمصاريف المدفوعة في عمليات بيع الأسهم وبيان القوائم بسدادها والملمزم بأدائها.

في 7 فبراير 2021، قام البنك بتقديم اعتراض على التقرير المقدم من إدارة الخبراء. خلال الجلسة التي عقدت في 4 أبريل 2021، أصدرت المحكمة حكماً بإحالة القضية مرة أخرى إلى دائرة الخبراء للنظر في الاعتراض المقدم من البنك. خلال الجلسة التي عقدت في 30 يناير 2022، أصدرت المحكمة حكم بناءً على تقرير الخبير فيما يتعلق بالحقوق والإلتزامات المالية لكل طرف. ومع ذلك، قام البنك والخصم بإستئناف الحكم في 12 يونيو 2022، قدم البنك مذكرة دفاع ومستندات ذات صلة رداً على أسئلة / استجوابات المحكمة.

في 3 يوليو 2022، أصدرت محكمة الإستئناف حكماً، برد المبلغ المستحق للبنك من قبل الشركات المستأنفة كمقابل لإعادة الأسهم. وفي ضوء هذا الحكم، قام البنك بإلغاء الاعتراف بالأسهم والاعتراف بالمبلغ المستحق من كل شركة مستأنفة حسب حكم محكمة الاستئناف، ومع ذلك، قامت الشركات المستأنفة والبنك بالطعن أمام محكمة التمييز.

ب- قامت المجموعة بتعيين أدوات دين محددة كأدوات تحوط وذلك لتحوط على التغير في القيمة العادلة الناتجة عن التغير في سعر الفائدة السوقية. تستخدم المجموعة أدوات مقاصة أسعار الفائدة كأدوات تحوط حيث تقوم المجموعة دفع فائدة ثابتة واستلام فائدة متغيرة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

استناداً إلى مطابقة الشروط الحرجة بين البنود المتحوط لها وأدوات التحوط، تم استنتاج أن التحوط كانت فعالة.

بلغت القيمة الدفترية لأدوات الدين المحددة كبنود يوجد بها تحوط مقابلها كما في 31 ديسمبر 2022 مبلغ 176,702 ألف دينار كويتي (2021: 180,468 ألف دينار كويتي). وبلغت التغيير في القيمة العادلة لتلك الأدوات الناتجة عن تغيير سعر الفائدة السوقية (المخاطر المحوطة) خلال السنة مبلغ 7,041 ألف دينار كويتي (2021: 4,954 ألف دينار كويتي). تم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المحوطة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجموع.

8. استثمار في شركة زميلة

تمتلك المجموعة نسبة 32.26% (2021 : 32.26%) ملكية في بنك الشام الإسلامي - ش.م.، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية. إنخفضت قيمة الإستثمار خلال السنوات السابقة وتم أخذ مخصص بالكامل مقابل الإستثمار في الشركة الزميلة.

9. موجودات غير ملموسة

تمثل الموجودات غير الملموسة قيمة رخصة سمسة بمبلغ 3,506 ألف دينار كويتي (2021 : 3,506 ألف دينار كويتي). إن رخصة السمسة لديها عمر إفتراضي غير محدد.

كما في 31 ديسمبر 2022، تم فحص قيمة الانخفاض في القيمة الدفترية لرخصة السمسة عن طريق تقدير القيمة الاستردادية لوحدة توليد النقد التي تنتمي اليها باستخدام طريقة احتساب القيمة المستخدمة. هذه العمليات الحسابية تعتمد على عرض التدفقات النقدية المتوقعة قبل الضريبة بناءً على الموازنات المالية المعتمدة من الادارة لفترة خمس سنوات ومعدل النمو النهائي بنسبة 2.6% (2021: 3.5%) هذه التدفقات النقدية يتم خصمها باستخدام سعر الخصم قبل الضريبة بنسبة 12% (2021: 8%) للوصول الى صافي القيمة الحالية لمقارنتها بالقيمة الدفترية. ان سعر الخصم المستخدم هو سعر الخصم قبل الضريبة ويعكس المخاطر المحددة المتعلقة بوحدة توليد النقد التي ينتمي اليها. قامت المجموعة بعمل تحليل الحساسية عن طريق تغيير عوامل المدخلات بنسب منطقية وممكنة. وبناءً على هذا التحليل، لا يوجد مؤشرات تدل على زيادة إنخفاض القيمة الخاصة برخصة السمسة (2021 : لا شيء دينار كويتي).

10. موجودات أخرى

2021	2022	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
962	5,738	فوائد مدينة مستحقة
39,244	83,052	أرصدة مدينة أخرى
40,206	88,790	

تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى أرباح غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 35,438 ألف دينار كويتي (2021: 10,708 ألف دينار كويتي).

11. أموال مقترضة أخرى

تشمل الأموال المقترضة الأخرى الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء بمبلغ 106,038 ألف دينار كويتي (2021: 104,809 ألف دينار كويتي). تدخل المجموعة في معاملات الاقتراض المضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) سياق نشاطها الطبيعي لأنشطتها التمويلية. يتم تقديم الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها في محفظة الأوراق المالية للاستثمارات. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت القيمة العادلة لأوراق الاستثمار التي تم رهنها كضمان بموجب إتفاقية إعادة الشراء 96,888 ألف دينار كويتي (2021: 98,194 ألف دينار كويتي). تتم معاملة الاقتراض المضمون بموجب شروط موحدة معتادة ومألوفة لمثل هذه المعاملات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

12. مطلوبات أخرى

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
6,731	16,947	فوائد مستحقة الدفع
5,654	5,909	إيرادات مؤجلة
100,735	33,018	مخصصات التسهيلات غير النقدية والمخصصات الأخرى
10,031	10,854	مستحقات تتعلق بالموظفين
100,276	133,107	أخرى
223,427	199,835	

تتضمن الأخرى خسائر غير محققة متعلقة بمقاصة اسعار الفائدة بمبلغ 27,876 ألف دينار كويتي (2021: 9,855 ألف دينار كويتي).

13. حقوق الملكية

أ. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به من 2,500,000,000 (2021: 2,500,000,000) سهماً قيمة كل منها 100 فلس.

إن رأس المال يتكون من 1,992,056,445 (2021: 1,992,056,445) سهماً عادياً مكتتب فيها ومدفوعة بالكامل قيمة كل منها 100 فلس. لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة رأس المال، يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 2 "كفاية رأس المال" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

ب. أسهم الخزينة

2021	2022	
11,138,485	100,140,469	عدد أسهم الخزينة
0.56%	5.03%	نسبة من إجمالي أسهم البنك المصدرة
5,233	49,798	تكلفة الأسهم (ألف دينار كويتي)
5,569	50,070	القيمة العادلة للأسهم (ألف دينار كويتي)
420	310	المتوسط المرجح للقيمة العادلة لأسهم الخزينة (فلس)

إن الحركة على أسهم الخزينة هي كما يلي:

عدد الأسهم	2021	2022	
	68,834,561	11,138,485	الرصيد كما في 1 يناير
	580	89,001,984	مشتريات
	(57,696,656)	-	إصدار أسهم منحة (إيضاح 13 (ز))
	11,138,485	100,140,469	الرصيد كما في 31 ديسمبر

تم منح مجلس الإدارة الصلاحية لشراء أسهم الخزينة بحد أقصى يبلغ 10% من رأس مال البنك.

إن مبلغ بما يعادل تكلفة أسهم الخزينة من الاحتياطي العام والاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع خلال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

ج. علاوة الإصدار

تمثل علاوة الإصدار الفائض عن القيمة الاسمية المحصلة من إصدار الأسهم وهي غير قابلة للتوزيع.

د. الاحتياطي القانوني والاحتياطي العام

طبقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، قرر البنك عدم تحويل أي مبلغ خلال العام الحالي من صافي ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني. وذلك نظراً لأن الاحتياطي القانوني قد تجاوز 50% من رأس المال.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح لا تزيد عن 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

تم إنشاء الإحتياطي العام ليتماشى مع متطلبات النظام الأساسي للبنك، كما أن هذا الاحتياطي قابل للتوزيع. لم يتم خلال عامي 2022 و2021 أي تحويلات إلى الإحتياطي العام.

هـ. احتياطي إعادة تقييم عقار

يمثل هذا الاحتياطي الفوائض الناتجة من إعادة تقييم عقار.

و. احتياطي تقييم الاستثمار

تمثل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية "المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" يحول الإحتياطي الخاص بأدوات الدين إلى بيان الدخل المجموع عند بيع أو إنخفاض في قيمة الموجودات الخاصة بها. يظل احتياطي أسهم أدوات الملكية ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع.

ز. توزيعات أرباح وأسهم منحة

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 13 أبريل 2022، على توزيع أرباح نقدية بمبلغ 20 فلس للسهم الواحد بمبلغ 39,618 ألف دينار كويتي (2020: لا شيء) وعلى عدم توزيع أسهم منحة (2020: 3% أسهم منحة من أسهم الخزينة المحتفظ بها لدى البنك).

اقترح أعضاء مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بمبلغ 25 فلس (2021: 20 فلس) للسهم الواحد. إن هذا المقترح يخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

14. صافي المحمل من مخصص إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى

إن المبالغ التالية قد تم (تحميلها) الإفراج عنها في بيان الدخل المجموع:

2021	2022	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(11,927)	(16,325)	قروض وسلفيات - محدد
26,058	23,884	قروض وسلفيات - مستردة
(45,538)	(7,091)	قروض وسلفيات - عام
(68)	134	استثمارات أوراق مالية
8,116	3,796	تسهيلات غير نقدية
(788)	(30,187)	مخصصات أخرى
(24,147)	(25,789)	

إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى تتضمن الخسائر الإئتمانية المتوقعة المفرج عنها والمتعلقة بالموجودات المالية، القروض والسلفيات الأخرى والتي بلغت للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022: مبلغ 134 ألف دينار كويتي (2021: محملة 68 ألف دينار كويتي).

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

15. ضرائب ومساهمات

2021	2022	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
(1,317)	(1,852)	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(570)	(770)	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(534)	(747)	الزكاة
(2,421)	(3,369)	

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية وفقاً لقانون رقم 19 لسنة 2000 ولمرسوم وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006 بواقع 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة.

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة وفقاً لطريقة الحساب بناء على مرسوم مجلس إدارة المؤسسة.

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح المجموعة وفقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 / 2007.

16. ربحية السهم

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2021	2022	
54,638	73,585	صافي ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)
1,992,056	1,992,056	المتوسط المرجح للأسهم المكتتب بها والمدفوعة بالكامل (العدد بالألف)
(27,262)	(15,736)	ناقصاً: المتوسط المرجح لأسهم الخزينة المحتفظ بها (العدد بالألف)
1,964,794	1,976,320	
27.8	37.2	ربحية السهم الأساسية والمخفضة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)

17. شركة تابعة

نسبة الملكية	إسم الشركة	بلد التأسيس	النشاط الرئيسي	2022	2021
%98.16	شركة التجاري للوساطة المالية ش.م.ك. (مقفلة)	دولة الكويت	خدمات الوساطة المالية	%98.16	%98.16

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

18. معاملات مع أطراف ذات صلة

خلال السنة، إن أطرافاً معينة ذات صلة (أعضاء مجلس الإدارة ومدراء المجموعة وعائلاتهم وشركات يملكون حصصاً رئيسية بها) كانوا عملاء للمجموعة ضمن دورة الأعمال الطبيعية. يتم الموافقة على شروط هذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة في تاريخ بيان المركز المالي المجموع كانت كالتالي:

2021		2022			
القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي	القيمة ألف دينار كويتي	عدد الأفراد ذوي العلاقة	عدد أعضاء المجلس / الجهاز التنفيذي
أعضاء مجلس الإدارة					
1,775	2	2	2,038	2	3
11	1	4	20	1	4
683	10	10	11,604	13	11
الجهاز التنفيذي					
1,045	3	30	1,334	2	26
23	1	24	47	-	27
695	39	37	1,394	44	42
شركات زميلة					
13,457	-	1	13,691	-	1
مساهمين رئيسيين					
16	-	1	17	-	1

تتضمن إيرادات ومصاريف الفوائد مبلغ 85 ألف دينار كويتي (2021: 65 ألف دينار كويتي) و 96 ألف دينار كويتي (2021: 57 ألف دينار كويتي) على التوالي متعلقة بمعاملات مع أطراف ذات الصلة.

تفاصيل مزايا الإدارة العليا مكافآت مدفوعة تتضمن مزايا رئيس الجهاز التنفيذي بمبلغ 240 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2021: 236 ألف دينار كويتي)، كما يلي:

2021	2022	
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	
1,538	1,900	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
27	27	مزايا بعد التوظيف
210	154	مزايا نهاية الخدمة

إن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 483 ألف دينار كويتي (2021: 465 ألف دينار كويتي) للأعمال المنجزة من قبلهم والمتعلقة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إن إيضاح 12 "المكافآت" في الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال المصدرة من قبل بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 21/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. يتضمن تفاصيل إضافية عن مكافآت أفراد الإدارة العليا.

19. القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التي سيتم إستلامها من بيع أصل أو تدفع لتحويل إلزام في معاملة إعتيادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. إن القيم العادلة لجميع الموجودات المالية لا تختلف بشكل مادي عن قيمها الدفترية. تم إفتراض أن الموجودات والمطلوبات المالية ذات السيولة أو ذات الإستحقاق قصير الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) تقارب قيمها الدفترية قيمها العادلة. وتطبق هذه الفرضية على الودائع عند الطلب وحسابات التوفير ذات الاستحقاق غير المحدد والأدوات المالية ذات الأسعار المتغيرة.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة والمطلوبات المماثلة.
المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها أن تأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، و
المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهرية على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات السوق المعروض.

إن الموجودات والمطلوبات المالية التي تم تحميلها بالتكلفة المطفأة لا تختلف قيمها الدفترية بشكل مادي عن قيمها العادلة حيث أن معظم الموجودات والمطلوبات المالية ذات فترات إستحقاق قصيرة أو تم إعادة تسعيرها مباشرة بناءً على حركة السوق بالنسبة لسعر الفائدة.

لقد تم الإفصاح عن التقنيات والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية في بند القيم العادلة إيضاح رقم 2 (ح) "السياسات المحاسبية الهامة".

إن الجدول التالي يبين تحليل الأدوات المالية بالقيمة العادلة بالمستوى في الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

2022				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
322,877	-	10,437	312,440	أسهم دين
50,026	-	12,710	37,316	أسهم ملكية وأخرى
372,903	-	23,147	349,756	
11,893	-	11,893	-	صافي مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 20 ب) (1) (و)

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، لم يكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث.

2021				
ألف دينار كويتي				
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	
244,207	-	10,309	233,898	أسهم دين
307,096	-	24,297	282,799	أسهم ملكية وأخرى
551,303	-	34,606	516,697	
1,395	-	1,395	-	صافي مشتقات الأدوات المالية (إيضاح 20 ب) (1) (و)

20. الأدوات المالية

أ - استراتيجية استعمال الأدوات المالية

تتعلق أنشطة المجموعة (بنك تجاري) بشكل رئيسي باستعمال الأدوات المالية التي تتضمن المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات فائدة ثابتة ومتغيرة ولمدة مختلفة، ويسعى البنك إلى استثمار هذه الأموال في موجودات ذات جودة عالية وهامش فائدة عادل. وفي نفس الوقت يحافظ على سيولة كافية لمقابلة جميع احتياجات المجموعة.

كما تسعى المجموعة إلى زيادة هامش الفائدة من خلال إقراض شركات وأفراد من ذوي مستويات إئتمان معينة. إن هذه التعرضات ليست قصرًا على القروض والسلفيات فقط إذ تتضمن أيضًا ضمانات والتزامات أخرى كالاعتمادات المستندية الصادرة عن البنك.

يصاحب استخدام الأدوات المالية مخاطر ملازمة لها. تعترف المجموعة بالعلاقة بين العائد والمخاطر المصاحبة لاستخدام الأدوات المالية. تشكل إدارة المخاطر جزءًا من الأهداف الإستراتيجية للمجموعة.

ب - إدارة المخاطر العامة

إن إستراتيجية المجموعة هي الحفاظ على وعي قوي بإدارة المخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر والمنافع في ومن خلال قطاعات عمل المجموعة الرئيسية ذات الخطورة. إن المجموعة تراجع بصورة مستمرة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر للتحقق من إمكانية عدم تعرض المجموعة للتقلبات الحادة في قيم الموجودات ومعدلات الأرباح. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مهام إدارة المخاطر يمكن الرجوع إلى إيضاح رقم 5 "إدارة المخاطر" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن إجراءات قياس وإدارة المخاطر للمجموعة تعتمد على طبيعة التصنيف المحدد لنوعية المخاطر على النحو الموضح كما يلي:

1. مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببًا خسارة مالية للطرف الآخر. تقوم المجموعة بمحاولات للسيطرة على مخاطر الائتمان من خلال الرقابة على التعرض للخطر الائتماني وتحديد المعاملات مع الأطراف المقابلة وتقييم الجدارة الائتمانية لهم باستمرار.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر الائتمان يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (أ) "إدارة المخاطر- مخاطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - تركيز مخاطر الائتمان:

إن تركيز مخاطر الائتمان المتعلقة بالقروض والسلفيات، والتي تمثل القسم الأهم من الموجودات المعرضة لخطر الائتمان مبينة في إيضاح رقم 6.

ب - أعلى تعرض لمخاطر الائتمان قبل الحصول على ضمانات أو تعزيزات ائتمانية

إن الجدول التالي يمثل الحد الأعلى للتعرض للخطر الائتماني كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وأي تعزيزات ائتمانية أخرى.

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	مخاطر الائتمان المتعلقة بالبند المدرجة في الميزانية العمومية
727,513	732,555	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
177,452	183,555	سندات الخزنة والبنك المركزي
482,586	480,202	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,789,224	1,921,963	قروض وسلفيات - شركات
488,854	497,585	قروض وسلفيات - أفراد
244,207	322,877	أدوات الدين
40,206	88,790	موجودات أخرى
3,950,042	4,227,527	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي	
12,282	113,129	مخاطر الائتمان المتعلقة ببندود خارج الميزانية
98,917	123,317	قبولات مصرفية
1,530,409	1,584,664	اعتمادات مستندية
922,035	1,016,388	خطابات ضمان
2,563,643	2,837,498	خطوط إئتمان غير مسحوبة
6,513,685	7,065,025	

إن الهدف الأساسي للأدوات المالية خارج الميزانية العمومية لضمان وجود التمويل للعملاء كما هو مطلوب. إن المبالغ التعاقدية تمثل مخاطر الائتمان، بإفترض أن المبالغ مقدمة بالكامل وأن ليس هناك أي قيمة لجميع الضمانات والكفالات الأخرى. مع ذلك، فإن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات بمنح الإئتمان لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية إذ أن كثيراً من هذه الإلتزامات تنتهي أو تُلغى بدون تمويلها.

ج - الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

تعتمد قيمة ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. يتم تطبيق إرشادات البنك المركزي الكويتي الخاصة بقبول أنواع الضمانات ومعايير تقييمها. لتقييم القيمة القابلة للاسترداد الضمانات تقوم المجموعة بتطبيق الحد الأدنى من الاستقطاعات كما هو منصوص عليه في قواعد البنك المركزي الكويتي.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى يمكن الرجوع للإيضاح رقم 7 "تخفيف خطر الائتمان" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

د - جودة الائتمان للتعرض للخطر الائتماني:

يمثل الجدول التالي تعرض جودة الائتمان للقروض والسلفيات لخطر الائتمان حسب الفئة والدرجة والحالة:

ألف دينار كويتي				غير مستحقة وغير منخفضة القيمة			القيمة العادلة للضمان
				درجة عليا	درجة عادية	درجة قياسية	
				مستحقة وغير منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة	مستحقة وغير منخفضة القيمة	منخفضة القيمة
				90-61 يوماً	60-0 يوماً	90-61 يوماً	منخفضة القيمة
كما في 31 ديسمبر 2022							
بنوك	-	68	68,220	-	-	-	-
شركات	399,949	1,138,990	451,283	115,110	87	-	-
أفراد	-	-	485,271	17,322	-	-	-
	399,949	1,139,058	1,004,774	132,432	87	-	-
كما في 31 ديسمبر 2021							
بنوك	22,798	286	11,113	-	-	-	-
شركات	384,588	1,017,280	513,176	51,060	292	-	-
أفراد	-	-	478,301	15,376	-	-	-
	407,386	1,017,566	1,002,590	66,436	292	-	-

إن نظام تصنيف المخاطر للمجموعة يعتبر منهجاً نظامياً لتحليل عوامل المخاطر المرتبطة بتمديد الائتمان.

تستخدم المجموعة التقييمات الخارجية لوكالات تقييم الائتمان لتقييم البنوك والمؤسسات المالية وللتصنيف الداخلي لعملاء الشركات، حال عدم توفر تصنيفات خارجية.

إن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية بناءً على احتمالية التعثر لتلك الدرجات. تم استخدام هذا التعيين لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى استثمارية وغير استثمارية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

إن المقاييس التي تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم العملاء تتضمن مقاييس كمية والتي تتضمن على نسب مالية رئيسية ومقاييس نوعية والتي تتضمن ولا تنحصر على تحديد المنشأة وأداراتها وأعمالها، عمر وجودة المعلومات المالية، معلومات الأداء التاريخية، ظروف اقتصادية وسياسية عامة، والوضع والأداء المالي حينما يطبق.

داخلي	خارجي
درجة عليا	1 إلى 4 درجات
درجة عادية	5 و 6 درجات
درجة قياسية	7 و 8 درجات
درجة التعثر	9 إلى 11 درجات
	تقدير AAA,AA+,AA,AA-,A+,A,A-,BBB+,BBB,BBB-
	تقدير BB+,BB,BB-,B+
	تقدير B,B-,CCC+,CCC,CCC-
	تقدير D أو ما يعادلها

هـ - تركيز الموجودات المالية والبنود خارج الميزانية العمومية

2022	2021	ألف دينار كويتي	
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية
3,114,039	2,270,757	3,436,512	2,043,302
917,461	284,835	686,861	286,645
190,699	127,823	91,595	175,559
12,886	67,207	10,180	58,026
42,468	86,876	31,990	111
4,277,553	2,837,498	4,257,138	2,563,643

القطاع الجغرافي:

الكويت
آسيا
أوروبا
الولايات المتحدة
أخرى

2022	2021	ألف دينار كويتي	
الموجودات	خارج الميزانية العمومية	الموجودات	خارج الميزانية العمومية
225,998	-	231,391	-
626,945	677,205	596,048	619,420
786,934	1,240,739	721,570	1,148,411
1,583,663	482,645	1,827,584	404,093
1,054,013	436,909	880,545	391,719
4,277,553	2,837,498	4,257,138	2,563,643

القطاع حسب النشاط:

حكومي
تجاري وصناعي
إنشائي وعقاري
بنوك ومؤسسات مالية
أخرى

و - الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية أو الاسمية والمعرضة لمخاطر الإلتزام:

تستخدم المجموعة في سياق نشاطها الطبيعي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لتقلبات سعر الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية. إن مشتقات الأدوات المالية هي عقد مالي بين طرفين تستند بموجبه المدفوعات إلى الحركات في سعر أداة مالية أو أكثر، المعدل أو المؤشر المعلن.

يبين الجدول أدناه القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة مع القيمة الاسمية التي تم تحليلها حسب فترة الاستحقاق، إن القيمة الاسمية هي قيمة الأصل الأساسي للأداة المالية المشتقة، المعدل أو المؤشر المعلن والذي يمثل الأساس الذي يتم عليه قياس التغيرات في قيمة المشتقات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

تبين القيمة الاسمية حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وهي لا تعبر عن مخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

إن ربح أو خسارة التقييم العادل للمشتقات يتم تحميله على قائمة بيان الدخل المجموع.

تعتمد مقاصد أسعار الفائدة التي يتم الاحتفاظ بها كأدوات تحوط القيمة العادلة في الغالب على سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن للدولار الأمريكي (ليبور) والخاضعة لإصلاحات المرجعية سعر الفائدة. وقد طبقت المجموعة الإعفاء التحوطي المتاح بموجب التعديلات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية المتعلقة بالإصلاحات المرجعية لأسعار الفائدة مثل الإعفاء من تقييم العلاقة الاقتصادية بين الأصناف المحوطة وأدوات التحوط.

ألف دينار كويتي					
القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق					
المجموع	أكثر من سنة	12-3 شهراً	3-1 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة الموجبة القيمة العادلة السالبة
304,725	-	44,625	192,683	67,417	1,983 6,314
168,223	128,979	34,598	2,144	2,502	242 5,956
238,314	238,314	-	-	-	27,634 29,482
711,262	367,293	79,223	194,827	69,919	29,859 41,752

كما في 31 ديسمبر 2022
عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقاصد أسعار الفائدة المدرجة كأدوات
تحوط بالقيمة العادلة
مقاصد أسعار الفائدة (أخرى)

ألف دينار كويتي					
القيمة الاسمية على أساس الإستحقاق					
المجموع	أكثر من سنة	12-3 شهراً	3-1 أشهر	حتى شهر	القيمة العادلة الموجبة القيمة العادلة السالبة
554,554	-	13,883	104,531	436,140	1,786 2,328
179,380	113,579	18,108	47,693	-	2,003 677
235,553	235,553	-	-	-	7,852 10,031
969,487	349,132	31,991	152,224	436,140	11,641 13,036

كما في 31 ديسمبر 2021
عقود العملات الأجنبية - الآجلة
مقاصد أسعار الفائدة المدرجة كأدوات
تحوط بالقيمة العادلة
مقاصد أسعار الفائدة (أخرى)

2. مخاطر السوق:

إن مخاطر السوق هي المخاطر الناتجة عن التقلب في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيير في عوامل السوق كمعدلات الفائدة، سعر تبادل العملات الأجنبية وسعر أدوات الملكية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر السوق يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر- مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

أ - مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم التطابق في إعادة تسعير إستحقاقات الموجودات والمطلوبات، إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة يعاد تسعيرها خلال سنة واحدة، تدير المجموعة هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات بوضع حد للمخاطر المقبولة. يتم قياس التعرض للمخاطر بانتظام بمراجعة تلك المخاطر لوضع حد للقبول بها. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر سعر الفائدة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (د) "إدارة المخاطر - مخاطر أسعار الفائدة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

بناءً على الموجودات المالية والمطلوبات المالية للمجموعة المحتفظ بها في نهاية السنة، تم إفتراض الزيادة بـ 25 نقطة أساس في سعر الفائدة مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المحتفظ بها ثابتة مما قد يؤثر على بيان الدخل المجموع للمجموعة خلال فترة سنة واحدة على النحو التالي:

ألف دينار كويتي		نقاط الأساس	
2021	2022		
1,873	3,932	25+	دينار كويتي
(42)	(491)	25+	دولار أمريكي
402	274	25+	عملات أخرى
2,233	3,715		

ب - مخاطر العملة:

مخاطر العملة هي مخاطر أن تقلب قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار العملات الأجنبية. بإعتبار المجموعة كيان معنوي كويتي، فإن الدينار الكويتي يمثل عملة التشغيل. تتم إدارة صافي مخاطر العملة عن طريق وضع حدود عامة من أعضاء مجلس الإدارة ومراقبتها بصفة دورية من خلال أساليب الرقابة التقنية والإدارية. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر العملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب). "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

يقدم الجدول الموضح أدناه الأثر على بيان الدخل المجموع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجموع الناتج عن زيادة سعر صرف العملة مع ثبات باقي العوامل الأخرى، توضح القيمة السالبة في الجدول صافي الانخفاض المحتمل في بيانات الدخل المجموع أو حقوق الملكية المجمعة بينما توضح القيمة الموجبة صافي الزيادة المحتملة.

ألف دينار كويتي				
2021		2022		
نسبة التغير في أسعار العملات				
حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	
-	(356)	-	(681)	5+
141	3	48	(1)	5+
-	155	-	2	5+
-	111	-	41	5+
-	130	-	64	5+
-	67	-	14	5+
-	(109)	-	103	5+
141	1	48	(458)	

مجموعة البنك التجاري الكويتي
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2022

ج - مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من المحفظة الاستثمارية للمجموعة. لإفصاحات نوعية مفصلة عن مخاطر أسعار أدوات الملكية يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ب) "إدارة المخاطر - مخاطر السوق" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

إن الأثر على بيان الدخل المجمع وبيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع نتيجة التغيرات المعقولة المحتملة لمؤشرات الملكية، مع ثبات باقي المتغيرات، هي كما يلي:

ألف دينار كويتي					
2021	2022				
نسبة التغير في سعر السهم	بيان الدخل	حقوق الملكية	بيان الدخل	حقوق الملكية	
5+	-	1,866	-	14,140	بورصة الكويت

د - مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة. يمكن أن تظهر مخاطر السيولة من تقلبات السوق أو التدهور الائتماني والذي قد يسبب جفاف بعض موارد التمويل فوراً. لإفصاحات مفصلة عن إدارة مخاطر السيولة يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (ج) "إدارة المخاطر - مخاطر السيولة" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

1. يلخص الجدول أدناه نمط الاستحقاق لموجودات ومطلوبات المجموعة. وقد تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ بيان المركز المالي المجمع وحتى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولا يأخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية المترتبة على استبقاء الودائع ومدى توفر الأموال السائلة، من غير المعتاد أن تربط المجموعة جميع استحقاقات موجوداتها ومطلوباتها حيث أن كثيراً من المعاملات ذات أجل غير محددة وذات طبيعة مختلفة. ومع ذلك، فإن الإدارة تراقب بشكل دائم نمطها الاستحقاق للتأكد من الحفاظ على السيولة الكافية في كل الأوقات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	6-3 أشهر	3-1 أشهر	حتى شهر	الموجودات:
732,555	-	-	-	-	732,555	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
183,555	-	-	37	67	183,451	سندات الخزنة والبنك المركزي
480,202	45,864	54,776	53,527	305,291	20,744	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,419,548	1,184,880	267,434	375,172	376,412	215,650	قروض وسلفيات
372,903	132,726	10,371	33,299	4,012	192,495	استثمارات في أوراق مالية
29,414	29,414	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
88,790	13,426	738	805	2,345	71,476	موجودات أخرى
4,310,473	1,409,816	333,319	462,840	688,127	1,416,371	
224,847	13,318	51,143	34,189	83,693	42,504	المطلوبات:
273,743	-	45,483	37,262	76,738	114,260	المستحق إلى البنوك
2,340,285	5,738	163,196	280,084	455,366	1,435,901	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
611,442	528,128	-	29,711	53,603	-	ودائع العملاء
199,835	60,864	1,255	6,865	10,372	120,479	أموال مقترضة أخرى
3,650,152	608,048	261,077	388,111	679,772	1,713,144	مطلوبات أخرى
660,321	801,768	72,242	74,729	8,355	(296,773)	صافي فجوة السيولة

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	6-3 أشهر	3-1 أشهر	حتى شهر	الموجودات:
727,513	-	-	-	-	727,513	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
177,452	-	-	21	212	177,219	سندات الخزنة والبنك المركزي
482,586	-	185,073	147,453	137,540	12,520	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
2,278,078	1,025,913	241,785	247,636	248,752	513,992	قروض وسلفيات
551,303	442,758	1,744	423	12,132	94,246	استثمارات في أوراق مالية
28,922	28,922	-	-	-	-	عقارات ومعدات
3,506	3,506	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
40,206	15,777	445	204	83	23,697	موجودات أخرى
4,289,566	1,516,876	429,047	395,737	398,719	1,549,187	
360,526	6,671	15,138	26,095	129,274	183,348	المطلوبات:
245,676	-	73,790	25,191	43,017	103,678	المستحق إلى البنوك
2,119,614	4,755	70,979	41,673	454,824	1,547,383	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
519,459	390,846	101,971	-	26,642	-	ودائع العملاء
223,427	126,302	351	4,262	16,534	75,978	أموال مقترضة أخرى
3,468,702	528,574	262,229	97,221	670,291	1,910,387	مطلوبات أخرى
820,864	988,302	166,818	298,516	(271,572)	(361,200)	صافي فجوة السيولة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

2. فترات الانتهاء التعاقدية عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	6-3 أشهر	3-1 أشهر	حتى شهر	الطلبات المحتملة
2,837,498	924,379	540,113	456,490	570,112	346,404	كما في 31 ديسمبر 2021
2,563,643	879,898	406,478	326,565	422,935	527,767	الطلبات المحتملة

3. فترات الاسترداد التعاقدية للالتزامات الغير مخفضة عن طريق الاستحقاق:

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	6-3 أشهر	3-1 أشهر	حتى شهر	الطلبات الغير مخفضة:
230,568	16,146	53,112	34,542	84,257	42,511	المستحق إلى البنوك
292,038	-	59,707	40,803	77,255	114,273	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,344,155	5,798	163,328	280,776	457,954	1,436,299	ودائع العملاء
658,469	598,433	-	3,006	56,921	109	أموال مقترضة أخرى
199,835	60,864	1,255	6,865	10,371	120,480	مطلوبات أخرى
3,725,065	681,241	277,402	365,992	686,758	1,713,672	

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	12-6 شهراً	6-3 أشهر	3-1 أشهر	حتى شهر	المطلوبات الغير مخفضة:
360,943	6,780	15,209	26,153	129,423	183,378	المستحق إلى البنوك
245,967	-	74,020	25,219	43,044	103,684	المستحق إلى المؤسسات المالية الأخرى
2,120,240	4,755	71,092	41,696	455,268	1,547,429	ودائع العملاء
532,877	402,692	102,034	651	27,333	167	أموال مقترضة أخرى
223,427	126,299	351	4,262	16,533	75,982	مطلوبات أخرى
3,483,454	540,526	262,706	97,981	671,601	1,910,640	

21. مخاطر العمليات

إن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن إخفاق أو عدم ملاءمة العمليات الداخلية، والعاملين وأنظمة البنك للعمليات أو من أحداث خارجية.

تتحمل وحدات الدعم والعمليات مسئولية رئيسية في تحديد وتقييم وإدارة مخاطر العمليات الخاصة بها، حيث تستعمل أساليب رقابة داخلية لتخفيض احتمالية حدوث أو تأثير تلك المخاطر إلى الحدود المسموح بها في نطاق سياسات مخاطر البنك. وعندما يكون ذلك مناسباً، يتم تخفيض تلك المخاطر عن طريق التأمين.

لإفصاحات نوعية مفصلة عن إدارة مخاطر العمليات يمكن الرجوع إلى الإيضاح رقم 5 (هـ) "إدارة المخاطر - مخاطر العمليات" من الإفصاحات العامة لمعيار كفاية رأس المال.

22. تحليل القطاعات

تمارس المجموعة أنشطته بنكية وخدمات الوساطة وأنشطة الاستثمار البنكية والتي تنقسم بين:

- خدمات بنكية شركات وأفراد مع مدى كامل من الإقراض والإيداع وخدمات بنكية تجزئة لشركات محلية ودولية وأشخاص منفردين.
- تتألف الخزنة والاستثمار المصرفي من سوق المال، صرف العملات الأجنبية، سندات الخزنة، إدارة وخدمات الوساطة المالية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

31 ديسمبر 2022

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية لهذه القطاعات منفصلة، لغرض إتخاذ القرارات على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية.

ألف دينار كويتي						
المجموع		خزينة واستثمار بنكي		خدمات بنكية شركات وأفراد		
2021	2022	2021	2022	2021	2022	
74,255	85,555	11,291	10,828	62,964	74,727	صافي إيرادات الفوائد
50,607	54,310	12,813	12,010	37,794	42,300	إيرادات غير الفوائد
124,862	139,865	24,104	22,838	100,758	117,027	إيرادات التشغيل
(24,147)	(25,789)	(1,100)	(30,040)	(23,047)	4,251	إنخفاض القيمة ومخصصات أخرى
54,735	73,614	(2,044)	(22,782)	56,779	96,396	صافي ربح السنة
4,289,566	4,310,473	1,987,254	1,830,781	2,302,312	2,479,692	إجمالي الموجودات
3,468,702	3,650,152	1,787,162	1,916,057	1,681,540	1,734,095	إجمالي المطلوبات

23. البنود خارج الميزانية العمومية

أ. الأدوات المالية ذات المبالغ التعاقدية

ضمن دورة العمل الطبيعية، تدخل المجموعة في التزامات بتوفير ائتمان للعملاء، وتمثل المبالغ التعاقدية لهذه الالتزامات المخاطر الائتمانية المترتبة على افتراض أن المبالغ سيتم تقديمها بالكامل وأن أيًا من الضمانات لا قيمة لها. إن إجمالي المبالغ التعاقدية للالتزامات لا تعكس بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية حيث أنه في كثير من الحالات تنتهي هذه العقود بدون تمويل.

ب. مطالبات قانونية

كما في تاريخ بيان المركز المالي المجمع، يوجد بعض المطالبات القانونية ضد المجموعة، وقد تم احتساب مخصص لها بمبلغ 2,680 ألف دينار كويتي (2021: 2,605 ألف دينار كويتي).

24. كفاية رأس المال

إن الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن بنك الكويت المركزي من خلال تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/BS/IBS/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014، متضمنة في بند الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال ضمن التقرير السنوي.

25. أثر كوفيد - 19

تتعافى المجموعة تدريجياً من آثار جائحة كوفيد - 19. تشهد بيئة عمل المجموعة انتعاشاً معتدلاً وعلامات الانتعاش الاقتصادي واضحة في جميع أنحاء المنطقة والعالم. إن معدلات التطعيم المرتفعة وإجراءات التباعد الاجتماعي الصارمة قللت بشكل كبير من تأثير أحدث أنواع الفيروس.

خلال عامي 2020 و 2021، نفذ بنك الكويت المركزي إجراءات مختلفة تهدف إلى تعزيز قدرة قطاع البنوك، على لعب دور حيوي في الاقتصاد.

26. التغيرات في المعدلات المرجعية (أيبور)

إن تعرض موجودات ومطلوبات البنك المالية ذات السعر المتغير يتمثل بشكل رئيسي من ليبور الدولار الأمريكي، والذي سيتم استبداله كجزء من الإصلاح الأساسي للعديد من مراجع أسعار الفائدة الرئيسية. يقوم قسم خزينة البنك بإدارة أنشطة التحويل ويواصل التعامل مع مختلف أصحاب المصلحة لدعم معاملة منظمة وللتخفيف من المخاطر الناتجة عن التحويل. إن الانتقال من نظام الليبور إلى نظام "السعر المرجعي" الخالي من المخاطر أو البديل سيؤثر على تسعير القروض وسندات الدين ذات السعر المتغير.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

إن الإفصاحات العامة الكمية والنوعية المفصلة التالية، تم تقديمها طبقاً لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي لمعيار كفاية رأس المال بإزل 3 الصادرة من خلال التعميم رقم 2/ر ب/ر ب أ/336/2014 بتاريخ 24 يونيو 2014. إن الهدف من هذه المتطلبات، هو استكمال متطلبات كفاية رأس المال (الركن الأول) وعملية المراجعة الرقابية (الركن الثاني). علاوة على ذلك، إن متطلبات الإفصاح هذه تمكن وتسمح لشركاء السوق من تقييم الأجزاء الرئيسية من المعلومات حول تعرض البنك المصرح به، للمخاطر وتقديم إطار ثابت ومفهوم للإفصاح يسهل عملية المقارنة.

1 - الشركات التابعة والاستثمارات الهامة:

إن البنك التجاري الكويتي - ش.م.ك.ع. (البنك) لديه شركة تابعة هي: شركة التجاري لوساطة الأوراق المالية - ش.م.ك. (مقفلة) - (مملوكة بنسبة 98.16%) والتي تعمل في خدمات مجال الوساطة المالية كما يمتلك البنك نسبة مقدارها 32.26% في بنك الشام الإسلامي - شركة مساهمة (شركة زميلة)، بنك خاص تأسس في الجمهورية العربية السورية ويتعامل بالأنشطة البنكية الإسلامية.

يشار إلى البنك وشركته التابعة معا "بالمجموعة".

2 - هيكل رأس المال:

يتكون رأس المال البنك المصرح به من 2,500,000,000 سهم (2021: 2,500,000,000) سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد.

رأس المال - يتكون رأس المال من 1,992,056,445 (31 ديسمبر 2021: 1,992,056,445)، سهم مكتتب بها ومدفوع بالكامل بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد. كما في 31 ديسمبر 2022، يمتلك البنك 100,140,469 سهم من أسهم الخزينة (31 ديسمبر 2021: 11,138,485).

إن لدى المجموعة العناصر التالية من الشريحة الأولى TIER 1 والشريحة الثانية TIER 2 من قاعدة رأس المال:

ألف دينار كويتي			
2021	2022		
		أ - الشريحة الأولى من رأس المال تتكون من:	
		أ - الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1)	
		1 - رأس المال المدفوع	
199,206	199,206	2 - توزيعات أسهم منحة مقترحة	
-	-	3 - علاوة إصدار	
66,791	66,791	4 - أرباح محتفظ بها	
169,198	192,290	5 - احتياطي تقييم استثمارات	
202,634	51,461	6 - احتياطي إعادة تقييم عقار	
24,043	25,242	7 - احتياطي قانوني	
115,977	115,977	8 - احتياطي عام	
17,927	17,927	9 - احتياطي أسهم الخزينة	
-	-	10 - موجودات أخرى غير ملموسة	
(3,506)	(3,506)	11 - أسهم الخزينة	
(5,233)	(49,798)	12 - استثمارات غير مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين	
(172,764)	-	13 - استثمارات مؤثرة في مؤسسات بنكية ومالية وشركات التأمين	
-	-		
614,273	615,590	المجموع	
		ب - المضاف إلى الشريحة الأولى	
287	316	1 - حصة الحصص غير المسيطرة من الشركات التابعة المجمعة	
287	316	المجموع	
614,560	615,906	مجموع الشريحة الأولى من رأس المال	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

ألف دينار كويتي	
2021	2022
41,855	45,404
41,855	45,404
656,415	661,310

ب - الشريحة الثانية من رأس المال
1 - مخصصات عامة (خاضعة لحد أقصى 1.25% من إجمالي مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة)
مجموع الشريحة الثانية من رأس المال

مجموع رأس المال المؤهل

3 - كفاية رأس المال

لقد تم تطبيق الأسلوب القياسي لاحتساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، لقد تم تقييم كفاية رأس المال مع اقترانه بتقرير معدل كفاية رأس المال المقدم إلى بنك الكويت المركزي. لدى المجموعة إطار للتخطيط والتقييم والتقرير عن كفاية رأس المال وللتأكد من أن العمليات الحالية والمستقبلية للمجموعة مدعومة برأس مال كافي في جميع الأوقات. تقوم المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال مقابل حدود داخلية عليا محددة. بالإضافة إلى ذلك، إن تقييم أية استراتيجية تمهيدية تتضمن بالضرورة تقييم متطلبات كفاية رأس المال. إن التقييم الداخلي لرأس المال تم تعزيزه من خلال تقديم إطار لقياس رأس المال الاقتصادي المعرض لكل نوع من المخاطر وعلى أساس المنشأة ككل.

أ - متطلبات رأس المال:

ألف دينار كويتي					
2021			2022		
صافي الموجودات المرجحة بأوزان متطلبات رأس المال	المخاطر	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان متطلبات رأس المال	المخاطر	إجمالي التعرض
-	-	386,611	622	5,925	444,161
-	-	-	-	-	-
271	2,582	181,378	270	2,571	178,562
-	-	-	-	-	-
46,215	440,139	1,518,249	59,281	564,583	1,544,054
222,488	2,118,934	4,031,890	236,230	2,249,810	4,453,070
-	-	-	-	-	-
-	-	34,337	-	-	51,919
51,968	494,932	498,320	53,050	505,239	508,406
-	-	-	-	-	-
5	47	114	1	10	118
15,184	144,610	144,073	16,021	152,574	153,322
-	-	-	-	-	-
336,131	3,201,244	6,794,972	365,475	3,480,712	7,333,612

- أ - مخاطر الائتمان
1. مطالبات على جهات سيادية
 2. مطالبات على مؤسسات دولية
 3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
 4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
 5. مطالبات على البنوك
 6. مطالبات على الشركات
 7. مطالبات على الأطراف المركزية
 8. بنود نقدية
 9. الاستهلاكات التنظيمية
 10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة 35% من المخاطر المرجحة
 11. التعرض للقروض المتأخرة
 12. موجودات أخرى
 13. مطالبات على الأصول المورقة
- المجموع

ألف دينار كويتي					
2021			2022		
صافي الموجودات المرجحة بأوزان متطلبات رأس المال	المخاطر	إجمالي التعرض	صافي الموجودات المرجحة بأوزان متطلبات رأس المال	المخاطر	إجمالي التعرض
-	-	-	-	-	-
-	-	1	-	-	1
1,034	9,845	9,844	544	5,181	5,180
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
1,034	9,845	9,845	544	5,181	5,181
25,507	242,924	136,369	24,521	233,533	131,416
362,672	3,454,013	6,941,186	390,540	3,719,426	7,470,209

- ب - مخاطر السوق
1. مخاطر مراكز معدل الفائدة
 2. مخاطر مراكز الملكية
 3. مخاطر العملات الأجنبية
 4. مخاطر السلع
 5. الخيارات
- المجموع
- ج - مخاطر العمليات
- المجموع

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

ب - نسب رأس المال

2021	2022
%19.00	%17.78
%17.79	%16.56
%17.78	%16.55

1. مجموع نسب رأس المال
2. نسبة الشريحة 1 من رأس المال
3. نسبة حقوق المساهمين من الشريحة 1 من حقوق المساهمين

ج - إفصاح إضافي لرأس المال:

1 نموذج الإفصاح العام

2022 ألف دينار كويتي	
مكونات نموذج الإفصاح عن رأس المال	بالرجوع إلى المركز المالي الرقابي المجمع
h+k	265,997
q	192,290
l+m+n+o+p	210,607
-	-
-	-
668,894	

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطيات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (الشريحة 1) قبل التعديلات الرقابية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: التعديلات الرقابية

7. تعديلات التقييم الوقائية
8. الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
9. الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10. الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
11. احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12. عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13. الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوريق
14. الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
15. صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
16. استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
17. الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
18. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
19. الإستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
20. حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك (CET1))
21. الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2022

		22. المبلغ الذي يتجاوز حد ال 15% من حقوق المساهمين للبنك
		23. منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
		24. منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
		25. منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة
		26. التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية
		27. التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (الشريحة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) و(الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
	53,304	28. إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (الشريحة 1)
	615,590	29. حقوق المساهمين (الشريحة 1) (CET1) بعد التعديلات الرقابية
		رأس المال الإضافي (الشريحة الأولى): الأدوات
		30. الشريحة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
		31. منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
		32. منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
		33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من (الشريحة 1) الإضافية
		34. (الشريحة 1) الإضافية (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحفوظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1))
r	316	35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع
	316	36. رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية
		رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية
		37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)
		38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)
		39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
		40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
		41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
		42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات
		43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)
	316	44. رأس المال الإضافي (AT1)
	615,906	45. رأس المال الأساسي (الشريحة 1 = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1))
		رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات
		46. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
		47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)
		48. أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحفوظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))
		49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
c	45,404	50. المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)
	45,404	51. رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية	
52.	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)
53.	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)
54.	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
55.	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
56.	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
57.	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)
58.	رأس المال المساند (الشريحة 2)
59.	رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2))
60.	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر

معدلات رأس المال والمصدات	
61.	حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
62.	الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
63.	مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)
64.	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر
65.	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية الاحتياطية
66.	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية
67.	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي
68.	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)

الحدود الدنيا	
69.	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1)
70.	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)
71.	الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)	
e	72. الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
-	73. الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	74. حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	75. الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)	
a+b+g	76. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	77. الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	78. المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	79. الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

حقوق المساهمين من الشريحة 1 لرأس المال: الأدوات والاحتياطات

1. الأسهم العادية المؤجلة المصدرة مباشرة زائداً علاوة الإصدار
2. الأرباح المحتفظ بها
3. الدخل الشامل المتراكم الآخر (والاحتياطيات الأخرى)
4. رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستطلاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1) (ينطبق فقط على الشركات غير المساهمة)
5. الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)
6. حقوق المساهمين (CET 1) قبل التعديلات الرقاسية

7.	تعديلات التقييم
8.	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
9.	الأصول غير الملموسة الأخرى باستثناء حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
10.	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الموجودات التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
11.	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية
12.	عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)
13.	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التوزيع
14.	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الإلتزامات المقيمة بالقيمة العادلة
15.	صافي أصول صندوق التقاعد ذات الفائدة المحددة
16.	استثمارات في أسهم الخزينة (إن لم يتم تصنيفها من رأس المال المدفوع في المركز المالي)
17.	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين
18.	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس مال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك) (CET1)
19.	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنك أو المؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
20.	حقوق فروقات الرهن العقاري (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
21.	الضرائب المؤجلة على جانب الموجودات الناتجة عن الفروقات المؤجلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك، وبالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الإلتزام ذي الصلة)
22.	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15%
23.	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم
24.	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري
25.	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقت
26.	التعديلات الرقابية الأخرى المقدرة من السلطة الرقابية
27.	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (الشريحة 1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الإستقطاعات
28.	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)
29.	حقوق المساهمين (الشريحة 1) بعد التعديلات الرقابية

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2022

رأس المال الإضافي (الشريعة الأولى): الأدوات	
-	30. الشريعة الأولى من أدوات رأس المال الإضافي المؤجلة المصدرة زائد علاوة الإصدار
-	31. منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
-	32. منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة
-	33. أدوات رأس المال المصدرة مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (الشريعة 1)
-	34. أدوات رأس المال (الشريعة 1) الإضافي (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (AT1))
r	287
-	35. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
	287
رأس المال الإضافي (الشريعة 1): التعديلات الرقابية	
-	37. استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه أداة (الشريعة 1)
-	38. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (الشريعة 1)
-	39. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	40. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
-	41. التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية
-	42. التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (الشريعة 1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريعة 2) لتغطية الاستقطاعات
-	43. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (الشريعة 1)
	287
	614,560
رأس المال الأساسي (الشريعة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	
رأس المال المساند (الشريعة 2): الأدوات والمخصصات	
-	46. أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2) المؤهلة المصدرة مباشرة زائد علاوة الإصدار
-	47. أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريعة 2)
-	48. أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريعة 2))
-	49. منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي
c	41,855
	41,855
رأس المال المساند (الشريعة 2): التعديلات الرقابية	
-	52. استثمارات في أدوات رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريعة 2)
-	53. الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريعة 2)
-	54. الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)
-	55. الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)
-	56. التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية
-	57. إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريعة 2)
	41,855
	656,415
	3,454,013
رأس المال بمفهومه الشامل = (رأس المال الأساسي (الشريعة 1) + رأس المال المساند (الشريعة 2))	
60. إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر	

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2022

معدلات رأس المال والمصدات

61.	حقوق المساهمين (الشريحة 1) (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.78%
62.	الشريحة 1 (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	17.79%
63.	مجموع رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	19.00%
64.	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) تتضمن المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	7.50%
65.	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	-
66.	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	-
67.	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.50%
68.	حقوق المساهمين (الشريحة 1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	10.78%

الحدود الدنيا

69.	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (الشريحة 1)	7.00%
70.	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	8.50%
71.	الحد الأدنى لمجموع رأس المال بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي	10.50%

المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)

e	-	72.	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية
-	-	73.	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية
-	-	74.	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)
-	-	75.	الضريبة المؤجلة المدرجة على جانب الموجودات الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)

حدود الاعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)

a+b+g	189,040	76.	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)
c	41,855	77.	الحد الأقصى لإدراج المخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي
-	-	78.	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الإنكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)
-	-	79.	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

2- المركز المالي المجمع بموجب المعالجة المحاسبية المالية والنطاق الرقابي للتجميع
إن أساس التجميع المستخدم لإعداد المركز المالي المجمع وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتفق مع تلك الأسس المستخدمة للأغراض الرقابية. إن أسس التجميع تم عرضها في الإيضاح رقم 2 (ب) ضمن البيانات المالية المجمعة. لا يوجد فرق بين المركز المالي المجمع والمركز المالي الرقابي المجمع.

إن المركز المالي الرقابي المجمع على النحو الآتي:

2022 ألف دينار كويتي			
الموجودات	بيان المركز المالي الرقابي المجمع	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال
نقد وأرصدة قصيرة الأجل	732,555		
سندات الخزنة والبنك المركزي	183,555		
المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	480,202	683	a
قروض وسلفيات	2,419,548		
منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول المتضمن في محتويات الشريحة 2		188,464	b
منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2		45,404	c
استثمارات في أوراق مالية	372,903		
منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين (الشريحة 1))		-	d
منها: الاستثمارات الهامة في رأس مال المؤسسات المالية (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين (الشريحة 1))		-	e
منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى (المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)			
عقارات ومعدات	29,414		
موجودات غير ملموسة	3,506	3,506	f
موجودات أخرى	88,790		
مجموع الموجودات	4,310,473		
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
مستحق إلى البنوك	224,847		
مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى	273,743		
ودائع العملاء	2,340,285		
مصاريف تمويلية أخرى	611,442		
إلتزامات أخرى	199,835		
منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمنه ضمن (الشريحة 2)		7,876	g
مجموع الإلتزامات	3,650,152		

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

2022 ألف دينار كويتي			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	الاحتويات المستخدمة في نموذج إفصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجموع	
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
h	199,206	199,206	رأس المال
i	-	-	أسهم منحة مقترحة
j	49,798	(49,798)	أسهم الخزينة
		277,398	احتياطيات
k	66,791		منها: علاوة إصدار
l	115,977		منها: احتياطي قانوني
m	17,927		منها: احتياطي عام
n	-		منها: احتياطي أسهم الخزينة
o	25,242		منها: احتياطي إعادة تقييم
p	51,461		منها: احتياطي تقييم عقار استثماري
q	192,290	185,901	أرباح محتفظ بها
		612,707	
		47,298	توزيعات أرباح مقترحة
		660,005	
r	316	316	الحصص غير المسيطرة
		660,321	مجموع حقوق الملكية
		4,310,473	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

2021 ألف دينار كويتي			
بالرجوع إلى نموذج الإفصاحات العامة لرأس المال	المحتويات المستخدمة في نموذج افصاحات رأس المال	بيان المركز المالي الرقابي المجموع	
		727,513	الموجودات
		177,452	نقد وأرصدة قصيرة الأجل
a	39	482,586	سندات الخزنة والبنك المركزي
		2,278,078	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
			قروض وسلفيات للعملاء
b	181,995		منها: المخصصات العامة التي يتم تكوينها مقابل التعرض الممول
c	41,855		المتضمن في محتويات الشريحة 2
		551,303	منها: محتويات المخصص العام في الشريحة 2
			استثمارات في أوراق مالية
d	172,764		منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
			(المبالغ أعلى من الحد للإستقطاعات)
e	-		منها: الاستثمارات الغير هامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى
			(المبالغ أقل من الحد للإستقطاعات)
		28,922	عقارات ومعدات
f	3,506	3,506	موجودات غير ملموسة
		40,206	موجودات أخرى
		4,289,566	مجموع الموجودات
			الإلتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
		360,526	مستحق إلى البنوك
		245,676	مستحق إلى مؤسسات مالية أخرى
		2,119,614	ودائع العملاء
		519,459	صناديق تمويلية أخرى
		223,427	إلتزامات أخرى
g	7,006		منها: مخصصات عامة متعلقة بالتعرض الغير ممول الملزم ضمه ضمن (الشريحة 2)
		3,468,702	مجموع الإلتزامات
			حقوق الملكية
			حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك
h	199,206	199,206	رأس المال
i	-	-	أسهم منحة مقترحة
j	5,233	(5,233)	اسهم الخزينة
		427,372	احتياطيات
k	66,791		منها: علاوة إصدار
l	115,977		منها احتياطي قانوني
m	17,927		منها احتياطي عام
n	-		منها احتياطي أسهم الخزينة
o	24,043		منها احتياطي إعادة تقييم عقار
p	202,634		منها احتياطي تقييم عقار استثماري
q	169,198	159,614	أرباح محتفظ بها
		780,959	
		39,618	توزيعات أرباح مقترحة
		820,577	
r	287	287	الحصص غير المسيطرة
		820,864	مجموع حقوق الملكية
		4,289,566	مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2022

3 - الخصائص الرئيسية لأدوات رأس المال المصدرة

البنك التجاري الكويتي	1. المصدر
بنك الكويت المركزي	2. الرمز المرجعي (مثل رقم الورقة المالية (CUSIP) أو (ISIN) أو بلومبيرغ للاكتتابات الخاصة)
قانون دولة الكويت	3. القوانين الحاكمة للأداة المعاملة الرقابية
حقوق المساهمين الشريحة 1	4. نوع رأس المال (CET1, AT1, T2)
المجموعة	5. مؤهل على مستوى البنك منفرداً / المجموعة / المجموعة ومنفرداً
أسهم عادية	6. نوع الأداة
199,206 دينار كويتي	7. المبلغ المدرج في رأس المال الرقابي (ألف دينار كويتي)
100 فلس	8. القيمة الاسمية للأداة
حقوق المساهمين	9. التصنيف المحاسبي
19 يونيو 1960	10. تاريخ الإصدار الأصلي
دائمة	11. دائمة أو محددة الاستحقاق
لا يوجد فترة استحقاق	12. تاريخ الاستحقاق الأصلي
لا	13. خيار السداد للمصدر ويخضع لموافقة رقابية مسبقة
غير مطبقة	14. تاريخ السداد الاختياري، وتواريخ السداد الطارئ، وقيمة التسديد
غير مطبقة	15. تواريخ السداد اللاحقة، إن وجدت الكوبونات / توزيعات الأرباح
عائمة	16. توزيعات أرباح / كوبونات ثابتة أو متغيرة
غير مطبقة	17. سعر الكوبون وأي مؤشرات ذات علاقة
لا	18. وجود مانع لتوزيعات الأرباح
اختيارية بالكامل	19. توزيعات الأرباح اختيارية بالكامل، أو اختيارية بصورة جزئية، أو إلزامية
لا	20. وجود حوافز لتعديل قيمة الدفعات أو حوافز أخرى للسداد المبكر
غير تراكمية	21. غير تراكمية أو تراكمية
غير قابلة للتحويل	22. قابلة للتحويل أو غير قابلة للتحويل
غير مطبقة	23. إن كانت قابلة للتحويل، أحداث خاصة للتحويل
غير مطبقة	24. إن كانت قابلة للتحويل، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	25. إن كانت قابلة للتحويل، معدل التحويل
غير مطبقة	26. إن كانت قابلة للتحويل، تحويل إلزامي أو اختياري
غير مطبقة	27. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد نوع الأداة التي يتم التحويل إليه
غير مطبقة	28. إن كانت قابلة للتحويل، تحديد مصدر الأداة التي يتم التحويل إليها
لا	29. خصائص التخفيض
غير مطبقة	30. في حالة التخفيض، أحداث خاصة بالتخفيض
غير مطبقة	31. في حالة التخفيض، بالكامل أو جزئياً
غير مطبقة	32. في حالة التخفيض، بصورة دائمة أو مؤقتة
غير مطبقة	33. إن كان تخفيضاً مؤقتاً، وصف آلية التخفيض
غير مطبقة	34. المركز في الجدول الهرمي للمراتب عند التصنيف (تحديد نوع الأداة الأعلى منها مباشرة)
لا	35. مواصفات عدم تطابق مع متطلبات التحويل
غير مطبقة	36. إن كان نعم، تحديد المواصفات غير المطابقة

4 - نسبة الرفع المالي

يتم عرض نسبة الرفع المالي وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر.ب/342/2014 بتاريخ 21 أكتوبر 2014. إن تطبيق هذا الإيضاح يعمل على الحد من التوسع في بناء نسب الرفع المالي في قطاع البنوك والتي من شأنها أن تؤدي إلى ضغط على النظام المالي والاقتصادي بشكل عام. إن نسبة الرفع المالي هي وحدة قياس ضمن متطلبات بازل 3 الشريحة الأولى وهي مقسمة على مجموع الإنكشافات داخل وخارج بنود المركز المالي للبنك.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

أ - ملخص مقارنة الأصول المحاسبية مقابل انكشاف معدل الرفع

ألف دينار كويتي	
2021	2022
4,289,566	4,310,473
-	-
-	-
22,319	48,559
-	-
889,765	1,031,968
(176,270)	(3,506)
5,025,380	5,387,494

1. إجمالي الأصول المجمعة وفقا للبيانات المالية الصادرة
2. تعديلات للاستثمارات في بنوك و منشآت مصرفية ومالية وتأمين وتجارية المجمعة لأغراض محاسبية و لكنها خارج نطاق التجميع الرقابي
3. تعديلات للأصول الإئتمانية المحققة في بيان المركز المالي وفقا لأغراض محاسبية تشغيلية للبنك ويتم استبعاده من إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع
4. انكشاف المشتقات
5. انكشاف تمويل معاملات الأوراق المالية
6. انكشاف لبنود خارج الميزانية (مثل قيمة معامل الائتمان)
7. انكشافات أخرى
8. إجمالي الانكشاف في حساب معدل الرفع

ب - إفصاح معدل الرفع العام

ألف دينار كويتي	
2021	2022
4,289,566	4,310,473
(176,270)	(3,506)
4,113,296	4,306,967
13,036	41,752
9,283	6,807
-	-
-	-
-	-
-	-
-	-
22,319	48,559
-	-
-	-
-	-
-	-
2,563,643	2,837,498
(1,673,878)	(1,805,530)
889,765	1,031,968
5,025,380	5,387,494
614,560	615,906
%12.23	%11.43

1. البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)
2. مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة 1 من رأس المال
3. إجمالي الانكشافات داخل بيان المركز المالي (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية)
4. تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)
5. مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات
6. إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك
7. استقطاعات الموجودات المدينة من هامش ضمان القيمة النقدية المقدمة في عمليات المشتقات
8. انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثنائها
9. المبلغ الفعلي المرجعي المعدل لمشتقات الائتمان المصدرة
10. التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل والخصم لقيمة المعامل الإضافي (وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)
11. إجمالي الانكشاف للمشتقات
12. إجمالي موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)
13. صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
14. الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال موجودات عمليات تمويل الأوراق المالية
15. انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية
16. إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية
17. الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)
18. التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة
19. البنود خارج المركز المالي
20. إجمالي الانكشافات
21. الشريحة الأولى من رأس المال
22. نسبة الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال / إجمالي الانكشافات)

5 - إدارة المخاطر:

التحكم بالمخاطر:

في اعتقاد البنك عند اتخاذ المخاطر المرتبطة بعملياته فقط أن يقوم بالتحديد المناسب والتقييم والإدارة والتخفيف الملائم لعوامل الخطر المحتملة. إن المخاطر الهامة التي يتعرض لها البنك تتضمن مخاطر الائتمان وتركز مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التركيز ومخاطر التشغيل ومخاطر التشغيل المتبقية، ومخاطر السيولة ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية.

إن قطاع إدارة المخاطر في المجموعة هو وحدة مستقلة ومتخصصة، تقوم برفع التقارير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ومن الناحية الإدارية إلى رئيس مجلس الإدارة. القسم مسؤول عن التقييم والمراقبة والتوصية باستراتيجيات التحكم في تركيز الائتمان والائتمان، وتركيز السوق والسوق، مخاطر السيولة والتشغيل ومعدل الفائدة والسمعة والاستراتيجية والقانونية. يتم تعيين موظفين محددين في قسم إدارة المخاطر للإشراف على كل من هذه المخاطر. بعد غياب أي خطوط إبلاغ أو ترتيبات مباشرة غير مباشرة مع الأقسام الداخلية الأخرى، والعضوية الدائمة في جميع اللجان التنفيذية للمجموعة من بين العوامل التي تعكس الطبيعة المستقلة لعمليات إدارة المخاطر والدور المركزي الذي تحتفظ به داخل المجموعة.

ينقسم قطاع إدارة المخاطر إلى وحدات مختلفة تقوم بتقييم ورصد ومراقبة المخاطر المختلفة. إن مجموعة إدارة مخاطر الائتمان تتكون من وحدة مراجعة الائتمان والاستثمار ووحدة مراجعة القروض إدارة المحافظ، تم إعادة هيكلتها خلال السنة كمجموعة إدارة المخاطر ملتزم ووحدة محفظة إدارة المخاطر على التوالي. التشغيل، الغش وإدارة مخاطر أمن المعلومات تتكون من وحدة إدارة مخاطر التشغيل وحدة إدارة مخاطر التشغيل ووحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات. مجموعة إدارة مخاطر المشاريع تتضمن سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية، وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط ووحدة التحليل والمحاكاة.

وحدة مخاطر التشغيل مسؤولة عن مراقبة، قياس وتقرير مخاطر التشغيل للبنك، تقوم الوحدة بجمع معلومات مخاطر التشغيل من خلال تقييم المخاطر والمراقبة الذاتي، مؤشرات المخاطر الرئيسية، إجراءات المراجعة وتقرير أحداث المخاطر. تم البقاء على قاعدة بيانات المخاطر وتقريرها في تقارير إدارة المخاطر الدورية. وحدة مخاطر التشغيل أيضاً مسؤولة عن البنك بأوسعة إدارة التأمين وتنسيق مخطط استثمارية أعمال البنك بأوسعة وتأمين اختبارات دورية.

وحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات مسؤولة عن مراقبة، قياس وتقرير كل مخاطر أمن معلومات البنك - التهديدات الداخلية والخارجية سواء اعتمادية أو عرضية - على جميع أصول معلومات البنك، تقوم هذه الوحدة بالتأكد من مخاطر أمن المعلومات قد تم تقييمها، تحديد الفجوات وضوابط الأمن الموصى بها تتماشى مع المتطلبات القانونية ومعياري أفضل ممارسة. يتم تواصلها مع ملاك المخاطر لحماية أصول معلومات البنك ضد الولوج غير المصرح به والإيضاحات غير الملائمة. إدارة مخاطر أمن المعلومات تصدر وتحافظ على السياسات والإجراءات ذات الصلة. وأيضاً تختبر فعالية الرقابة لتحافظ على أصول المعلومات بأمان، هذه المخاطر تم التعرف عليها وتخطيط المعالجات تم تقريرها إلى لجنة مجلس إدارة المخاطر. الآن هذا الموقف ووحدة إدارة مخاطر أمن المعلومات تقوم بالتنسيق مع كافة الوحدات الأخرى داخل البنك وتقوم بالنصح بتوفير مداخل لإتباعها تجبر على إتباع متطلبات الإمتثال عبر البنك لحفظ أصول المعلومات. لتحسين إطار عمل إستحقاق أمن معلومات البنك في السنة السابقة، قامت الوحدة بإتخاذ مبادرات عدة. قمت الوحدة بشاركة قسم الموارد البشرية لتوفير مقرر تعليم وعي ولوج أمن المعلومات لجميع الموظفين للمحافظة على ثقافة وعي الأمن مضمنة خلال البنك وحينما العمل مع وحدة تكنولوجيا المعلومات لتطبيق رقابة مناسبة يستلم البنك أيضاً إعادة تصديق معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع وتحقيق شهادة ايزو 27001. وتقوم الوحدة بإصدار مصدر رقابة أمن التشغيل لرقابة أحداث شذوذ الأمن وإتخاذ إجراءات التصحي اللازمة، تم تطبيق حماية البرمجيات الخبيثة المطورة لحماية الحواسيب من هجوع الإنترنت المتطورة للغاية التي تستهدف المستخدم النهائي للبنك.

تتولى مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع من خلال قسم وحدة التحليل والمحاكاة لديها مسئولية مراقبة السوق، السيولة، معدل الفائدة، المخاطر الاستراتيجية، مخاطر السمعة، والمخاطر القانونية. كما أنها مسؤولة عن حساب رأس المال الاقتصادي للمخاطر المختلفة، إجراء اختبارات الضغط، وتقديم تقارير عنها إلى لجنة الأصول والخصوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة مجلس الإدارة والبنك المركزي. يعمل قسم الأصول والخصوم أيضاً على احتمالية التعثر والخسارة نظراً للتعثر سنوياً المرتبطين بدرجات الملتزم المختلفة لاستخدامها في حساب المعيار الدولي للتقارير المالية 9. إن القسم مسؤول أيضاً عن تقديم تحليل خاص للمخاطر للمنتجات المصرفية الجديدة. يركز قسم سياسة المخاطر ووحدة السكرتارية في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على تحديث سياسات إدارة المخاطر وإجراء لجنة الأصول والخصوم ولجنة الائتمان والاستثمار لبنود الاستثمار. يركز قسم وحدة تقارير المخاطر والمكتب الأوسط في مجموعة إدارة تخطيط موارد المشاريع على التقارير الدورية لمقاييس المخاطر التي تشمل تقارير المخاطر اليومية، الأسبوعية، والشهرية إلى الإدارة. تقوم الإدارة أيضاً بإعداد تقرير شهري لإدارة المخاطر الذي يتكون من

مجموعة البنك التجاري الكويتي الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

نظام إدارة المعلومات بشأن محفظة الائتمان، الموقف مقابل الحدود الداخلية المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والتي يتم تعميمها على أعضاء لجنة الأصول والخصو. يعمل القسم أيضاً كوسيط للخزينة حيث يراقب حدود المخاطر المتعلقة بالخزانة على أساس يومي.

يتضمن إطار إدارة المخاطر هيكل تنظيمي للجان مشتملة على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وذلك لأغراض الموافقة ورفع التقارير. لدى مجلس الإدارة من خلال اللجان المنبثقة عن المجلس، كامل الصلاحية لاعتماد الإستراتيجيات والسياسات من خلال لجانه. إن لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة هي أعلى سلطة في المجموعة وهي مسؤولة بشكل رئيسي بالموافقة على منح الائتمانات، ومن أهم مسؤوليات اللجنة هي الموافقة على جميع عروض الائتمان التي تتجاوز مستوى صلاحيات الإدارة. وكذلك مراجعة واعتماد سياسة الائتمان والتعديلات اللاحقة لها. إن مجلس الإدارة هو أعلى سلطة في المجموعة لاعتماد الاستثمارات والأموال التنفيذية الأخرى التي تتجاوز صلاحيات الإدارة، تتضمن تلك الصلاحيات اعتماد استراتيجية المجموعة الموسعة وكذلك السياسات المحددة المتعلقة بإدارة المخاطر. تقوم لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بمساعدة مجلس الإدارة في هيكلة إطار التحكم بالمخاطر لدى البنك، وسياسات وإرشادات التقييم وإدارة المخاطر ونزعة البنك تجاه المخاطر وإستراتيجية المخاطر وتطبيق الإدارة التنفيذية لسياسات وإستراتيجيات المخاطر.

إن لجنة الإستثمار والائتمان هي الجهة التنفيذية لإتخاذ القرارات، ولها في ذلك اعتماد جميع شؤون الإستثمار والإئتمان ضمن حدود معينة. إن مسؤولية لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات إدارة الإطار الشامل للموجودات والمطلوبات والتي تتضمن هيكل المركز المالي ونمط الاستحقاق ومخاطر سعر الفائدة وكفاية رأس المال ومراكز العملات الأجنبية ومراجعة السياسات المتعلقة بها واعتماد الاستثناءات. وتقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بأداء دور لجنة المخاطر حيث لديها مستوى إشراف عالي على عملية إدارة المخاطر. إن لجنة تحديد المخصصات مسؤولة عن التقييم الشامل وإدارة المخصصات التي إتخذتها المجموعة والتأكد من أن تلك المخصصات متماشية مع المتطلبات الرقابية المتعلقة بها.

ولغرض إدارة المخاطر بطريقة شاملة ولأغراض قياس المخاطر على أساس مجمع، فإن لدى المجموعة سياسة رسمية شاملة لإدارة المخاطر والتي تقدم إرشادات مفصلة لإطار سليم لإدارة مخاطر المجموعة ككل. كما إن أهداف إدارة المخاطر يتم دعمها وتقديرها بواسطة السياسات المختلفة للمخاطر والتي تتم مراجعتها وتحديثها بصورة دورية، كما أن سياسات المخاطر بصورة عامة تقدم تخطيط تفصيلي للمخاطر المختلفة، بناء على إستراتيجيات الأعمال والأداء السابق والتوقعات المستقبلية والظروف الاقتصادية واللوائح والتعليمات الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات تتطلب أيضاً القيام بتحليل شامل لمجموعة من المقاييس المحددة مسبقاً قبل استحداث منتجات أو أدوات جديدة، وتتطلب تلك السياسات وضع حدود داخلية (اسمية وتستند إلى دراسة المخاطر) تهدف إلى المراقبة المستمرة والتأكيد على أن المخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة تبقى دائماً تحت السيطرة، كما أن رفع التقارير الدورية عن المخاطر للجهات المختلفة والتي تشتمل على لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة وكذلك مجلس الإدارة تضمن إطلاع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بشكل مستمر على المراكز المختلفة لدى المجموعة بما يساهم في تمكينهم من إتخاذ القرارات السليمة.

كما قامت أيضاً المجموعة باختبار الضغط على المنشأة ككل بناءً على طريقة محاكاة المخاطر، لتقوم بتحليل تأثير أحداث شديدة على الربحية وكفاية رأس المال.

يقوم البنك بالتعامل مع انواع المخاطر المختلفة بالتفصيل أدناه.

أ - مخاطر الائتمان:

إن سياسة الائتمان وسياسة إدارة مخاطر الائتمان توضحان وتحددان المبادئ والتوجيهات لأنشطة الإقراض وأسس قياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان. إن سياسة الائتمان توفر الإرشادات التي تحدد معايير الإقراض وإن جميع القرارات الائتمانية تتم بعد الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السياسة الائتمانية. يتم مراجعة وتحديث سياسة الإئتمان بشكل دائم لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية والعمل.

إن سياسة الائتمان تكمل سياسة إدارة مخاطر الائتمان التي تحدد البنية الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان بما في ذلك أدوات تصنيف المخاطر وتحليل المحفظة والمراجعات المستقلة، كما تم إنشاء حدود داخلية لتركز الائتمان وجودة الائتمان. يتم إستباق الموافقات الائتمانية بفحص منافي للجهالة تفصيلي على عروض الائتمان وتشتمل على مراجعة مستقلة لا تشارك فيها الوحدة المعرضة للمخاطر. يشتمل الفحص المنافي للجهالة على تقييم جودة المعلومات المالية والأداء المالي التاريخي والتطلعات المستقبلية وهيكل التسهيلات، وصلتها باحتياجات العمل وخبرة الادارة، تحديد مصادر السداد والضمانات المتوفرة والدعم الاضافي المتوفر الخ. بالإضافة الى ذلك وبعد الموافقة يتم عمل مراجعة شاملة على المستوى الفردي وعلى مستوى المحفظة لمراقبة / للسيطرة

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

بشكل فعال على محفظة الائتمان الحالية. يتم عرض تقارير المحفظة ومراجعات ما بعد الموافقة ترفع الى الإدارة و رئيس مجلس الإدارة.

يستخدم البنك نموذج داخلي متطور لتقييم مخاطر العميل. إستعان البنك باللوائح المتقدمة مستخدماً مقاييس مالية وغير مالية للوصول الى تقييم مخاطر العميل. إن نموذج تقييم مخاطر العميل للأصول غير المتعثرة يتبع مقياساً من 1 إلى 8 حيث يعتبر 1 افضل المخاطر. أما التصنيف من 9 الى 11 فانه ينطبق على الموجودات المتعثرة. يتم إستخدام التصديق الداخلي للمخاطر للحصول على الموافقات الائتمانية. كما هي متطلبات البنك المركزي الكويتي، فإن التصنيفات الداخلية تتعين على التصنيفات الائتمانية الخارجية، كما أن احتمالية التعثر يتم تحديدها بشكل منسق مع التصنيف المرتبط بالعميل. هناك بعض الاعتبارات غير المالية تستند إلى مجال نشاط القطاع، ومن ثم فإنها تسمح بتقييم أكثر دقة لمخاطر النشاطات المختلفة. كما تم أيضاً إدخال نظام تصنيف مخاطر التسهيلات. يتم تطبيق الحدود القصوى لمخاطر الإقراض لطرف أو مجموعة وفقاً للأعراف التنظيمية للتركز الائتماني.

من خلال عملية التحليل المناسبة يتم التأكد من أن الحدود المعتمدة تتماشى مع نمط مخاطر العميل وبالإضافة إلى حدود الإقراض المعتمدة على أساس فردي، فقد تم تعيين حدود انكشاف أكثر اتساعاً للمخاطر وذلك للقطاعات التي تم تحديدها على أنها أكثر تعرضاً للمخاطر وتتم مراقبة التعرضات المرتبطة بهذه القطاعات. يتم تقييم الحدود الائتمانية لكل بلد بناء على تقييم داخلي للمخاطر وتقييم مؤسسات التقييم الخارجية للمخاطر السيادية مثال S&P وModdys وFitch، لضمان وجود تنوع في المحفظة الائتمانية فيما يخص تصنيفات السيادة، والتعرضات الجغرافية. نفذ القطاع ايضاً نموذج تقييم مخاطر القطاع للسماح بمزيد من التفاصيل في تصنيف القطاع.

يقوم البنك أيضاً بحساب رأس المال المعرض لمخاطر الائتمان والذي يشمل الإقراض على أساس الإسم وتركزات الضمان والقطاع والتركزات الجغرافية ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3.

تتعرض البنوك لمخاطر التعامل بالمشتقات المالية عن طريق المعاملات الأجلة بالقطاع الأجنبي مع البنوك الأخرى وكذلك عملاء البنوك ومبادلات أسعار الفائدة التي تم الدخول فيها لتحويط السندات ذات الفائدة الثابتة في محفظة السندات. عندما تكون القيمة الائتمانية المعدلة بالمخاطر (CVA) للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل (CCR) غير مؤثرة فإنه ليس هناك ضرورة لوجود رأس مال إقتصادي منفصل. كما أن الحدود الائتمانية لمخاطر انكشاف الأطراف المقابلة، وهي البنوك، يتم وضعها بناء على تقييم مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية (ECAI) وكذلك سياسة الائتمان بالبنك ويتم مراجعتها بشكل دوري. إن الأطراف المقابلة في معاملات المشتقات المالية هي البنوك ويتم وضع حدود التعامل معها مع عدم إبلاغها بتلك الحدود ومن ثم فإن البنك يحتفظ بالسيطرة على أي انكشافات غير صحيحة. إن الحصول على وتقديم الضمانات محكوم بالإتفاقيات التي يتم الدخول فيها وفقاً لما تقره الجمعية الدولية للمبادلات والتعامل بالمشتقات.

لا يتخذ البنك ضمانات للتعرض للائتمان.

ب - مخاطر السوق:

يتعرض البنك لمخاطر السوق فيما يتعلق بمحافظ الأسهم وأسعار تبادل العملات الأجنبية التي تقوم المجموعة بالمناجحة فيها بشكل نشط وأيضاً في بعض المراكز الأخرى حيث يتم تحديد قيمتها العادلة من مقاييس السوق يستخدم البنك طريقة المنهجية القياسية لإحتساب رأس المال لمخاطر السوق.

وضعت حدود لمخاطر السوق بهدف السيطرة على المخاطر المرتبطة بالأسهم ومخاطر تبادل العملات الأجنبية. يتم مراقبة مخاطر تبادل العملات الأجنبية على أساس يومي لكل عملة على حدة ويتم السيطرة عليها من خلال الحدود القصوى للعملات الأجنبية وحدود إيقاف الخسائر، ويتم تطبيق التعليمات المرتبطة بالحدود التنظيمية ليلية واحدة والتي تشمل أيضاً الحدود الكلية القصوى بشكل صارم.

يقوم البنك أيضاً بتقييم مخاطر السوق من خلال إجراءات تم تطويرها داخليا لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) - القيمة المعرضة للمخاطر تستند إلى محاكاة تاريخية على مدار المدة المراقبة مع احتساب الحد الأقصى للخسارة على مدار مدة الاحتفاظ وباستخدام نسبة مئوية مقدارها 99%. تم تحديد الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) المسموح بها لتبادل العملات الأجنبية ومراكز المناجحة بالأسهم. يتم إعادة قياس القيمة المعرضة للمخاطر سنوياً للتحقق من صحتها. يتم احتساب رأس المال الإقتصادي لمخاطر السوق باستخدام طريقة "النقص المتوقع" التي تتماشى مع إرشادات لجنة بازل.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

ويتم تصنيف الاستثمارات بناء على فئات محددة مسبقاً للموجودات وتخضع لحدود معتمدة لكافة تلك الفئات. بالإضافة إلى ذلك، تقتصر القدرة الاستثمارية الإجمالية والفردية للمجموعة على الحدود والإرشادات المنصوص عليها من قبل البنك المركزي الكويتي.

كما توضح سياسة مخاطر السوق الحاجة إلى التحوط في ظل ظروف معينة. قياس فعالية التحوط تخضع لسياسة إدارة مخاطر السوق التي تضع مبادئ توجيهية لإنشاء التحوط وطريقة تحديد فعالية التحوط البدائية وبعد ذلك والقواعد العامة الأخرى لمعاملات التحوط.

ج - مخاطر السيولة:

يقوم البنك بإدارة مخاطر السيولة التي تتركز في اختلاف فترات الاستحقاق وتركز من جهة المطلوبات. تم وضع حدود لإدارة مخاطر السيولة وتتضمن الحدود المطلقة للنفقات التراكمية وحد لأقصى مبلغ مسموح به للإقراض. تم وضع حدود تتبعه داخلية لضمان الالتزام بالحدود التنظيمية. تم تحسين إدارة مخاطر السيولة، حيث تم إدخال حدود جديدة للمطلوبات من المودعين الرئيسيين ومن الأدوات ذات الحساسية، أيضاً تم إدخال حدود للاختلافات في الفترات الزمنية المختلفة للتأكد من أن الموجودات والمطلوبات المستحقة تبقى متطابقة إلى حد كبير. ويتم عمل تحليل مفصل للمطلوبات بصفة دورية للتمييز بين أنماط التجديد والتعرف على الودائع الأساسية والاتجاهات السلوكية للأموال قصيرة الأجل والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن سياسة إدارة مخاطر السيولة لدى البنك تتطلب أيضاً إجراء تخطيط سيولة مناسب بشكل دوري وأن اختبار الضغط يتم القيام به استناداً إلى تحليل السيناريو. كما أن خطة الطوارئ المفصلة تشكل أيضاً جزءاً من إطار إدارة السيولة. يتم قياس رأس المال لمخاطر السيولة بشكل دوري ضمن الركن الثاني من معايير بازل 3 باستخدام طريقة تم تطويرها داخلياً.

أدخلت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعليمات بازل 3، وغيرها، أطاراً عالمياً لإدارة مخاطر السيولة. قام البنك بإدخال حدود داخلية لنسب السيولة الجديدة ونسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR) بشكل استباقي. وقد تم قياس هذه النسب ورصدها بانتظام مقابل الحدود الرقابية أو الحدود الداخلية.

د - مخاطر أسعار الفائدة:

تقاس مخاطر أسعار الفائدة كما في التوجيهات الموضحة في سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة. إن غالبية موجودات ومطلوبات البنك إما أنها تستحق خلال سنة واحدة أو يتم إعادة تسعيرها خلال سنة وبالتالي يوجد تعرض محدود لمخاطر أسعار الفائدة. يتم مراقبة مخاطر سعر الفائدة بمساعدة مراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تعكس توزيع الموجودات والمطلوبات في نطاقات زمنية محددة مسبقاً للإستحقاق/إعادة التسعير. يحتسب العائد عند المخاطر بتطبيق مجموعات لأسعار محددة مسبقاً على مراقبة حساسية أسعار الفائدة ويتم قياسها مقابل الحدود الداخلية التي تحدد تحمل البنك لهذا الخطر. إن حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق المساهمين يتم احتسابها أيضاً في إطار ظروف معينة محددة مسبقاً و تغير سعر الفائدة. يتم قياس مخاطر سعر الفائدة على رأس المال ضمن الركن 2 بواسطة طريقة تم تطويرها داخلياً.

هـ- مخاطر العمليات:

تركز إدارة مخاطر العمليات على تقليص مخاطر الأحداث التي تنتج عن العمليات غير الملائمة والأخطاء البشرية وفشل النظام وكذلك عوامل خارجية عن طريق استخدام طرق تقييم متعددة والتي تتضمن التقييم الذاتي لمراقبة المخاطر و إطار مؤشر المخاطر الرئيسية، ومراجعة شاملة للإجراءات المتبعة على نطاق المجموعة. لقد تم استخدام بطاقة نتائج موضوعية لتقييم مناطق مخاطر العمليات المتنوعة معتمدة على مؤشرات محددة مسبقاً وتصنيفهم ضمن فئات محددة. يستخدم هذا المقياس في تحديد رأس المال للمخاطر التشغيلية و مخاطر الالتزام و المخاطر القانونية. إن بيانات الخسارة المحتفظ بها داخلياً والتي يتم تجميعها بشكل رئيسي من تقارير الأحداث ومن المعلومات عن مدى تكرار وتأثير أحداث مخاطر العمليات. تم إعداد خطة إستمرارية الأعمال على نطاق المجموعة ككل وتهدف هذه الخطة إلى معالجة أي حالات طارئة غير مرتقبة كما تهدف أيضاً إلى ضمان استمرارية الأعمال بأدنى حد من الانقطاع في الأنظمة والعمليات الهامة.

إن إدارة التأمينات تشكل جزءاً من إطار التسهيلات الجيدة لنقل المخاطر. تقدم التغطية التأمينية تخفيفاً جزئياً لمخاطر العمليات. إن سياسة إدارة مخاطر العمليات تبين تعليمات عامة لإدارة التأمين بما في ذلك العوامل التي سوف يتم أخذها بعين الاعتبار عند هيكلة وتنظيم بوليصة التأمين ومخاطر الائتمان لدى القائم بعملية التأمين وتعريف حدود البوليصة واستقطاعات التأمين ومراجعة السياسة ومعالجة المطالبات.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

و - مخاطر أخرى:

يوجد سياسات للمخاطر الأخرى بما في ذلك المخاطر القانونية والمخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تحدد هذه السياسات المهام والمسؤوليات لمختلف أصحاب المصالح في إدارة ومراقبة هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، إستخدمت مناهج القياس الكمي لقياس رأس المال لهذه المخاطر.

6 - التعرضات الائتمان:

تظهر سياسة الائتمان لدى المجموعة معايير الإقراض العامة بالإضافة إلى السياسات المحددة المتعلقة بمجالات الإقراض المختلفة. ومن بين الأمور الأخرى. تعرف السياسة الائتمانية معايير الإقراض وعملية الموافقة على قرارات الائتمان المختلفة والمستندات المطلوبة وهامش الربحية... الخ. تتضمن أيضا سياسة الائتمان المستويات المختلفة لمنح الموافقات الرسمية المعتمدة استنادا إلى المبالغ/المدة وفحوى المميزات الأخرى للتسهيلات الائتمانية لاتخاذ قرارات ائتمان مناسبة. إن جميع قرارات الائتمان التي يتم اتخاذها من مستويات الصلاحيات الائتمانية الأقل في هرم الموافقات يتم مراجعتها من قبل أعلى سلطة للموافقة وهي لجنة القروض المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الائتمانية طبقا لإرشادات بنك الكويت المركزي والتي تنص على وجوب احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقا لتوجيهات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الصادر بنك الكويت المركزي أو لقواعد البنك المركزي الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب خسائر الانخفاض في قيمتها. (قواعد البنك المركزي).

للمزيد من التفاصيل حول منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة يرجى الرجوع إلى إفصاح الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (2.ط.1) في البيانات المالية.

تنص قواعد البنك المركزي بوجوب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على نهج الشريحتين. يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة بمجموع المخصصات العامة والخاصة. يتم احتساب المخصصات العامة بواقع 1% من التسهيلات النقدية و 0.5% من التسهيلات غير النقدية بعد خصم بعض فئات محددة من الضمانات. يتم احتساب المخصصات الخاصة بناءً على التصنيف التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة كما هو موضح أدناه. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن فئات الغير منتظمة أدناه عند وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمتها بناءً على معايير محددة تتضمن أحكام الإدارة في زيادة مخاطر الائتمان.

نسبة الخسارة	فترة عدم الانتظام
20%	أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً
50%	أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً
100%	أكثر من 365 يوماً

ولكن كإجراء يتصف بالحذر والتحفيز يقوم البنك على الفور بتكوين مخصص بنسبة 100% ويقوم بشطب جميع التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة لفترة تزيد عن 90 يوم. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المستخدمة في حساب كفاية رأس المال تتوافق مع قواعد وأنظمة البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. إن مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المسموح بها بموجب القواعد هي موديز (Moody's) وستاندارد أند بورز (Standard & Poor) وفيتش (Fitch). تُترجم تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية إلى أوزان محددة للمخاطر تمشيا مع خطة التعيين المحددة في نفس القواعد. تتضمن عملية التعيين تطبيق قيود المخاطر المنصوص عليها للحصول على تصنيفات مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية مختلفة وفي حالة مطالبات البنوك، في حالات التعرض قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على النحو المنصوص عليه في القواعد.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

أ - إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي					
2021			2022		
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض
-	386,611	386,611	-	444,161	444,161
-	-	-	-	-	-
-	181,378	181,378	-	178,562	178,562
-	-	-	-	-	-
305,859	1,212,390	1,518,249	315,248	1,228,806	1,544,054
2,257,241	1,774,649	4,031,890	2,521,676	1,931,394	4,453,070
-	-	-	-	-	-
-	34,337	34,337	-	51,919	51,919
429	497,891	498,320	456	507,950	508,406
-	-	-	-	-	-
114	-	114	118	-	118
-	144,073	144,073	-	153,322	153,322
-	-	-	-	-	-
2,563,643	4,231,329	6,794,972	2,837,498	4,496,114	7,333,612

1. مطالبات على جهات سيادية
2. مطالبات على مؤسسات دولية
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
4. مطالبات على بنوك التمية متعددة الأطراف
5. مطالبات على البنوك
6. مطالبات على الشركات
7. مطالبات على الأطراف المركزية
8. بنود نقدية
9. الاستهلاكات التنظيمية
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
11. التعرض للقروض المتأخرة
12. موجودات أخرى
13. مطالبات على الأصول المورقة

ب - متوسط إجمالي التعرضات للائتمان

ألف دينار كويتي					
2021			2022		
إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض	إجمالي التعرض غير الممول	إجمالي التعرض الممول	إجمالي التعرض
-	378,629	378,629	-	415,386	415,386
-	-	-	-	-	-
-	162,229	162,229	-	179,970	179,970
-	-	-	-	-	-
324,338	1,307,919	1,632,256	310,553	1,220,597	1,531,151
2,238,428	1,791,973	4,030,401	2,389,459	1,853,022	4,242,480
-	-	-	-	-	-
-	37,367	37,367	-	43,128	43,128
525	476,343	476,868	443	502,921	503,363
-	-	-	-	-	-
57	-	57	116	-	116
-	141,936	141,936	-	148,698	148,698
-	-	-	-	-	-
2,563,348	4,296,393	6,859,741	2,700,571	4,363,722	7,064,292

1. مطالبات على جهات سيادية
2. مطالبات على مؤسسات دولية
3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
4. مطالبات على بنوك التمية متعددة الأطراف
5. مطالبات على البنوك
6. مطالبات على الشركات
7. مطالبات على الأطراف المركزية
8. بنود نقدية
9. الاستهلاكات التنظيمية
10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
11. التعرض للقروض المتأخرة
12. موجودات أخرى
13. مطالبات على الأصول المورقة

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2022

ج - إجمالي التعرضات للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
444,161	-	-	-	47,793	396,368	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	-	-	-	-	178,562	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,544,054	57,908	13,051	266,484	915,141	291,470	5. مطالبات على البنوك
4,453,070	71,430	67,042	51,027	238,352	4,025,219	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
508,406	-	-	-	22	508,384	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	-	-	-	-	118	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	6	-	1,011	988	151,317	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,333,612	129,344	80,093	318,522	1,202,296	5,603,357	
%100	%1.8	1.1%	%4.3	%16.4	%76.4	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
386,611	-	-	-	8,247	378,364	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	-	-	-	-	181,378	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,518,249	22,983	10,317	195,631	777,157	512,161	5. مطالبات على البنوك
4,031,890	9,096	57,889	68,675	187,855	3,708,375	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
498,320	18	-	-	41	498,261	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	-	-	-	-	114	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	3	-	2,848	206	141,016	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,794,972	32,100	68,206	267,154	973,506	5,454,006	
%100	%0.5	%1.0	%3.9	%14.3	%80.3	نسبة التعرض للائتمان حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

د - التعرضات للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
444,161	-	-	-	47,793	396,368	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	-	-	-	-	178,562	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,228,806	33,225	12,886	185,020	706,205	291,470	5. مطالبات على البنوك
1,931,394	9,237	-	4,668	162,453	1,755,036	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
507,950	-	-	-	22	507,928	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	6	-	1,011	988	151,317	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,496,114	42,468	12,886	190,699	917,461	3,332,600	
%100.0	%0.9	%0.3	%4.2	%20.3	%74.1	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
386,611	-	-	-	8,247	378,364	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	-	-	-	-	181,378	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,212,390	22,873	10,166	86,694	586,162	506,495	5. مطالبات على البنوك
1,774,649	9,095	14	2,053	92,205	1,671,282	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
497,891	18	-	-	41	497,832	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	4	-	2,848	206	141,015	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,231,329	31,990	10,180	91,595	686,861	3,410,703	
%100.0	%0.8	%0.2	%2.2	%16.2	%80.6	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

هـ - التعرضات للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
315,248	24,683	165	81,464	208,936	-	5. مطالبات على البنوك
2,521,676	62,193	67,042	46,359	75,899	2,270,183	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
456	-	-	-	-	456	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	-	-	-	-	118	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,837,498	86,876	67,207	127,823	284,835	2,270,757	
%100.0	%3.1	%2.4	%4.5	%10.0	%80.0	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	آسيا	الكويت	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
305,859	110	151	108,937	190,995	5,666	5. مطالبات على البنوك
2,257,241	1	57,875	66,622	95,650	2,037,093	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
429	-	-	-	-	429	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	-	-	-	-	114	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,643	111	58,026	175,559	286,645	2,043,302	
%100.0	%0.0	%2.3	%6.8	%11.2	%79.7	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب القطاع الجغرافي

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

و - إجمالي التعرضات للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
444,161	72,580	18,382	76,124	91,333	185,742	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	178,562	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,544,054	199,808	118,891	128,230	473,973	623,152	5. مطالبات على البنوك
4,453,070	2,027,855	660,937	618,121	692,548	453,609	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
508,406	484,404	2,299	1,043	565	20,095	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	44	11	16	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	32	40	833	467	151,950	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
7,333,612	2,963,285	800,560	824,367	1,258,933	1,486,467	
%100.0	%40.3	%10.9	%11.2	%17.2	%20.3	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
386,611	48,332	10,083	55,235	81,864	191,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	181,376	-	-	-	2	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,518,249	162,431	210,933	196,794	306,937	641,154	5. مطالبات على البنوك
4,031,890	1,835,805	536,845	437,809	428,836	792,595	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
498,320	474,996	2,785	1,502	505	18,532	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	40	8	17	49	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	16,130	2	1	228	127,712	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
6,794,972	2,719,110	760,656	691,358	818,419	1,805,429	
%100.0	%40.0	%11.2	%10.2	%12.0	%26.6	نسبة مجموع التعرض للائتمان حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

ز - التعرضات للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
444,161	72,580	18,382	76,124	91,333	185,742	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
178,562	178,562	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,228,806	180,961	89,610	84,677	323,004	550,554	5. مطالبات على البنوك
1,931,394	1,122,630	150,176	205,275	273,480	179,833	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
51,919	-	-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
507,950	484,141	2,240	968	538	20,063	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
153,322	32	40	833	467	151,950	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,496,114	2,038,906	260,448	367,877	688,822	1,140,061	
%100.0	%45.2	%5.8	%8.2	%15.3	%25.4	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
386,611	48,332	10,083	55,235	81,864	191,097	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
181,378	181,376	-	-	-	2	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
1,212,390	124,636	185,799	166,884	176,522	558,549	5. مطالبات على البنوك
1,774,649	993,932	155,578	141,262	136,434	347,443	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
497,891	474,821	2,717	1,412	436	18,505	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	-	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
144,073	16,130	2	1	228	127,712	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
4,231,329	1,839,227	354,179	364,794	395,484	1,277,645	
%100.0	%43.5	%8.4	%8.6	%9.3	%30.2	نسبة التعرض للائتمان الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

ح - التعرضات للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2022
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
315,248	18,847	29,281	43,553	150,969	72,598	5. مطالبات على البنوك
2,521,676	905,225	510,761	412,846	419,068	273,776	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
456	263	59	75	27	32	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
118	44	11	16	47	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,837,498	924,379	540,112	456,490	570,111	346,406	
%100.0	%32.6	%19.0	%16.1	%20.1	%12.2	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

ألف دينار كويتي						كما في 31 ديسمبر 2021
المجموع	أكثر من سنة	6 - 12 شهراً	3 - 6 أشهر	1 - 3 أشهر	حتى شهر	
-	-	-	-	-	-	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	-	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
305,859	37,795	25,134	29,910	130,415	82,605	5. مطالبات على البنوك
2,257,241	841,888	381,268	296,548	292,402	445,135	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	-	-	8. بنود نقدية
429	175	68	90	69	27	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
114	40	8	17	49	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	-	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
2,563,643	879,898	406,478	326,565	422,935	527,767	
%100.0	%34.4	%15.9	%12.7	%16.5	%20.6	نسبة التعرض للائتمان غير الممول حسب فترات الاستحقاق المتبقية

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

ط - تحليل القروض المتأخرة السداد وغير منخفضة القيمة حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي					
2021		2022			
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها		تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها			
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	61 - 90 يوم	0 - 60 يوم		
-	-	-	-	1.	مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2.	مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3.	مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4.	مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	-	5.	مطالبات على البنوك
292	51,060	87	115,110	6.	مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7.	مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8.	بنود نقدية
-	15,376	-	17,322	9.	الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10.	القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11.	التعرض للقروض المتأخرة
-	-	-	-	12.	موجودات أخرى
-	-	-	-	13.	مطالبات على الأصول المورقة
292	66,436	87	132,432		

ي - المخصصات العامة والمخصصات المحملة على بيان الدخل حسب المحفظة المعيارية

ألف دينار كويتي					
2021		2022			
بيان الدخل	المخصص العام	بيان الدخل	المخصص العام		
-	-	-	-	1.	مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2.	مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	-	3.	مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4.	مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
(783)	39	644	683	5.	مطالبات على البنوك
22,467	173,844	(6,863)	180,099	6.	مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7.	مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	-	8.	بنود نقدية
824	6,322	1,819	6,426	9.	الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10.	القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	-	11.	التعرض للقروض المتأخرة
1,639	1,829	30,189	1,940	12.	موجودات أخرى
-	-	-	-	13.	مطالبات على الأصول المورقة
24,147	182,034	25,789	189,147		

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2022

ك - انخفاض قيمة القروض والمخصصات حسب القطاع الجغرافي

ألف دينار كويتي				
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها				
61 - 90 يوم	0 - 60 يوم	المخصص المحدد	إجمالي الدين	كما في 31 ديسمبر 2022
87	132,432	-	-	الكويت
-	-	-	-	آسيا
-	-	-	-	أوروبا
-	-	-	-	أمريكا
-	-	-	-	أخرى
87	132,432	-	-	

ألف دينار كويتي				
تأخر سدادها ولم تنخفض قيمتها				
كما في 31 ديسمبر 2021	إجمالي الدين	إجمالي الدين	0 - 60 أشهر	61 - 90 شهراً
الكويت	-	-	66,436	292
آسيا	-	-	-	-
أوروبا	-	-	-	-
أمريكا	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-
	-	-	66,436	292

ل - الحركة على المخصصات

ألف دينار كويتي						
2021			2022			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
136,534	136,534	-	182,034	182,034	-	المخصصات في 1 يناير
(11,927)	-	(11,927)	(16,325)	-	(16,325)	مبالغ مشطوبة
(38)	(38)	-	22	22	-	فروقات تحويل
-	-	-	-	-	-	مضاف لبنك الكويت المركزي
57,465	45,538	11,927	23,416	7,091	16,325	بيان الدخل
182,034	182,034	-	189,147	189,147	-	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

م - التعرضات للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان وعوامل تغيير الائتمان

ألف دينار كويتي				
2021		2022		
التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		التعرض للائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان		
التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	التعرضات المصنفة	التعرضات غير المصنفة	
-	386,751	-	444,308	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
194,289	-	191,417	-	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
515,134	907,851	309,998	1,278,299	5. مطالبات على البنوك
2,264,531	1,074	2,400,395	830	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
34,337	-	51,919	-	8. بنود نقدية
495,874	-	506,215	-	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
57	-	20	-	11. التعرض للقروض المتأخرة
138,943	-	152,575	-	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
3,643,165	1,295,676	3,612,539	1,723,438	

7 - تخفيف خطر الائتمان:

إن الضمانات المقبولة تتضمن النقد و الضمانات البنكية و الأسهم و العقار إلخ. معرضة إلى حالات خاصة على الجدارة و هامش المتطلبات إلخ منصوص عليها في سياية الائتمان. إن تخفيف مخاطر الائتمان يستعمل لحسبة كفاية رأس المال متضمناً النقد والأسهم والضمانات الصادرة عن بنوك مصنفة ضمن تصنيف "A" كما هو منصوص عليه في قواعد و قوانين البنك المركزي الكويتي المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال. تعرض سياسة الائتمان لدى المجموعة التعليمات المرتبطة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تضم، الحد الأدنى لمتطلبات التغطية بالفئات المختلفة للضمانات، إعادة دراسة الهوامش ومدى تكرار وأسس إعادة التقييم والمستندات المتعلقة بالضمانات والتأمين ومتطلبات الاحتفاظ بالضمانات، إلخ. طبقاً لسياسة الائتمان، إن تكرار عملية تقييم الضمانات تعتمد على نوع الضمانات. وعلى وجه الخصوص، ضمانات الأسهم إضافة إلى الحالات التي تكون فيها الضمانات المقدمة بالعملاء المختلفة حيث تتطلب إعادة تقييمها بشكل يومي. ويتم القيام بهذه المهمة من قبل إدارة مستقلة عن قطاعات العمل لضمان موضوعية التقييم. ويقوم قطاع إدارة المخاطر بإعداد تحليل سنوي مستقل ومحاييد لتصنيف الأسهم المقبولة كضمانات، إذ يتم تصنيف هذه الأسهم وفقاً لدرجات مختلفة لتقرير هوامش التغطية المختلفة المطلوب.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

انكشاف البنك لمخاطر الائتمان المغطاة خلال الكفالات المؤهلة في المحفظة المعيارية على النحو التالي:

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2022
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	444,161	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	178,562	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,544,054	5. مطالبات على البنوك
-	242,474	770,160	4,453,070	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	51,919	8. بنود نقدية
-	1,963	18,474	508,406	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	39	-	118	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	747	748	153,322	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	245,224	789,382	7,333,612	

ألف دينار كويتي				كما في 31 ديسمبر 2021
ضمانات بنكية	الضمانات المالية	التعرض المضمون	إجمالي التعرض	
-	-	-	386,611	1. مطالبات على جهات سيادية
-	-	-	-	2. مطالبات على مؤسسات دولية
-	-	-	181,378	3. مطالبات على مؤسسات القطاع العام
-	-	-	-	4. مطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف
-	-	-	1,518,249	5. مطالبات على البنوك
-	154,438	698,206	4,031,890	6. مطالبات على الشركات
-	-	-	-	7. مطالبات على الأطراف المركزية
-	-	-	34,337	8. بنود نقدية
-	2,272	16,240	498,320	9. الاستهلاكات التنظيمية
-	-	-	-	10. القروض السكنية الاستهلاكية المؤهلة لـ 35% من المخاطر المرجحة
-	-	-	114	11. التعرض للقروض المتأخرة
-	5,130	16,246	144,073	12. موجودات أخرى
-	-	-	-	13. مطالبات على الأصول المورقة
-	161,840	730,692	6,794,972	

مجموعة البنك التجاري الكويتي
الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال
31 ديسمبر 2022

8 - متطلبات رأس المال لمخاطر السوق:

إن التعرض لمخاطر السوق الحالي يشتمل على تبادل العملات والتعامل في محفظة المتاجرة بالأسهم. إن رأس المال المحمل على إجمالي التعرض لمخاطر السوق يتم احتسابه على أساس الأسلوب القياسي.

إن متطلبات رأس المال للتعرض لمخاطر السوق كالتالي:

ألف دينار كويتي		
2021	2022	
-	-	1. مخاطر مراكز سعر الفائدة
-	-	2. مخاطر مراكز الأسهم
1,034	544	3. مخاطر العملات الأجنبية
-	-	4. مخاطر السلع
-	-	5. الخيارات
1,034	544	

9 - مخاطر التشغيل:

تستخدم المجموعة الأسلوب القياسي لحساب رأس المال المعرض لمخاطر التشغيل والبالغة 24,521 ألف دينار كويتي (2021): 25,507 ألف دينار كويتي)، والذي يتضمن مبدئياً فصل أنشطة المجموعة إلى ثمانية خطوط عمل وتطبيق عوامل الـ BETA المناسبة لمعدل إجمالي الدخل لكل خط عمل كما هو معرف في قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي المرتبطة بمعيار كفاية رأس المال. رغم ذلك تم حساب رأس المال المصرفي لمخاطر التشغيل بشكل منفصل للركن الثاني (Pillar2) مستخدماً تغيير الأسلوب المقيم إتماداً على نتائج بطاقة النقاط لمخاطر التشغيل.

10 - مركز حقوق المساهمين في دفاتر البنك:

إن أغلبية الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية محتفظ بها لتوقع أرباح رأسمالية وإيرادات توزيعات الأرباح. إن امتلاك أدوات حقوق المساهمين الاستراتيجية العائدة للمؤسسات المالية تتم بناءً على توقع المجموعة لتطوير علاقة العمل أو السيطرة على تلك المؤسسات بشكل نهائي.

إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تدرج في دفاتر المجموعة ضمن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم إدراج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، وحيث يتم قيد الربح أو الخسارة الناتجة عن التغيير في القيمة العادلة إلى احتياطي التغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل المجمع ضمن حقوق المساهمين.

يتم تحديد القيمة العادلة عن طريق الرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق التبادلية، أو وحدات الأمانة، أو الاستثمارات المماثلة تستند على آخر أمر سعر شراء معلن، يتم قياس القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة من خلال أي عملية تجارية لأسهم الشركة ذاتها أو القيمة السوقية لإستثمارات مماثلة أو عن طريق الخصم المنخفض لصافي قيمة أصول أو قيمتها الدفترية.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

إن المعلومات الكمية المرتبطة بالاستثمارات في أدوات حقوق المساهمين في دفاتر المجموعة هي على الشكل التالي:

ألف دينار كويتي

2021	2022	
307,096	50,026	1. قيمة الاستثمارات المنصَح عنها في المركز المالي
		2. نوعية وطبيعة أدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:
282,799	37,316	• أسهم مسعرة
24,297	12,710	• أسهم غير مسعرة
307,096	50,026	
-	-	3. الأرباح (الخسائر) المحققة التراكمية (بالصافي) الناتجة عن بيع أوراق مالية استثمارية
73,217	(144,925)	4. مجموع الأرباح (الخسائر) غير المحققة المدرجة في المركز المالي ولكن ليس من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
		5. متطلبات رأسمالية
59,455	5,253	• أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

11 - مخاطر سعر الفائدة في دفاتر البنك:

إن سياسة إدارة مخاطر سعر الفائدة تتضمن إدارة مخاطر سعر الفائدة للمجموعة، تظهر السياسة تعليمات التخطيط والتقريب والتحوط لمخاطر سعر الفائدة. إن حدود مخاطر سعر الفائدة المتعددة مطبقة أيضا. تظهر أيضا السياسة بشكل واضح مسؤوليات اللجان والأقسام المختلفة ضمن سياق إدارة مخاطر سعر الفائدة. تتضمن المراقبة المستمرة لمخاطر سعر الفائدة في نشرة شهرية لمراقبة حساسية أسعار الفائدة والتي تصنف جميع الموجودات والمطلوبات إلى نطاق متفق عليه مسبقا. إن تصنيف الموجودات والمطلوبات يستند إلى التعليمات المدرجة في السياسة والتي تعكس خصائص تاريخ الاستحقاق / إعادة التسعير للتعرض الضمني.

على مدى سنة واحدة، إن تأثير صافي دخل الفائدة استنادا إلى فجوة إعادة التسعير هو:

ألف دينار كويتي

2021		2022		
%2@ ±	%1@ ±	%2@ ±	%1@ ±	
14,984	7,492	31,456	15,728	دينار كويتي
(336)	(168)	(3,928)	(1,964)	دولار أمريكي
3,216	1,608	2,192	1,096	عملات أخرى
± 17,864	± 8,932	± 29,720	± 14,860	

12 - مكافآت:

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة والذي يعين من قبل مجلس الإدارة (يجب ألا يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا في لجنة المكافآت والترشيحات). يجب أن يترأس لجنة المكافآت والترشيحات عضو مستقل. يجب أن يتم تعيين رئيس لجنة المكافآت والترشيحات من قبل مجلس الإدارة. وسيقوم أمين سر مجلس الإدارة بدور أمين السر في اجتماعات لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة. تتكون لجنة المكافآت والترشيحات المنبثقة عن مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين التالية أسمائهم:

السيد / فهد الجارالله
 الشيخ / طلال الصباح
 السيد / يوسف العوضي
 السيد / مناف المهنا

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

فيما يلي المهام والواجبات الرئيسية المنوطة بها لجنة المكافآت والترشيحات:

1. إعداد تلك السياسة ومراجعتها على أساس سنوي على الأقل أو بناءً على طلب مجلس الإدارة، واقتراح التوصية إلى مجلس الإدارة بشأن أي تعديلات / تحديثات عليها. تسري هذه التعديلات / التحديثات فقط بعد موافقة مجلس الإدارة. تتضمن هذه المراجعة تقييم مدى كفاية وفعالية سياسة المكافآت لضمان تحقيق أهدافها وفقاً للمعلومات ذات الصلة بتدفق العمل الخاص بخطة المكافآت المقدمة من الإدارة إلى لجنة المكافآت والترشيحات، وعرضها على مجلس الإدارة.
 2. مراقبة تطبيق سياسة ومخطط المكافآت عبر المعلومات والتقارير المقدمة من الإدارة للجنة المكافآت والترشيحات بشكل ربع سنوي وعرضها على مجلس الإدارة.
 3. رفع توصيات لمجلس الإدارة حول كمية و طبيعة مكافأة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه من هم في نفس المركز الوظيفي التنفيذي في البنك. لا تسري تلك الاقتراحات إلا بموافقة من مجلس الإدارة.
 4. التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ورئيس مدراء إدارة المخاطر لتقييم برنامج المكافآت المقترح.
 5. التأكد من أن الاجدارة التنفيذية تطبق نظم تتسم بالكفاءة وإجراءات وآليات لضمان تطبيق السياسة والمخطط وعرضه على مجلس الإدارة.
 6. التأكد من أن سياسات والممارسات المكافآت لشركات البنك التابعة وفروعه الخارجية (إن وجدت) تتماشى وتلك الخاصة بالبنك وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة.
 7. التأكد من أن برنامج المكافآت متفق مع الممارسات السليمة في صرف المكافآت.
 8. التأكد من إتمام مراجعة السياسة سنوياً من جهة مستقلة. يمكن أن تكون الجهة إدراة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي. وتهدف المراجعة إلى تقييم مدا إلزام البنك بالسياسة و الممارسات. ووجب على اللجنة عرض التقييم على مجلس الإدارة.
- يمكن للجنة المكافآت والترشيحات طلب المساعدة من إدارة التدقيق الداخلي أو مستشار خارجي وذلك لتحقيق مسؤولياتها بفعالية. خلال السنة 2022 تم الاستعانة بإدارة التدقيق الداخلي لمراجعة سياسة المكافآت.

اجتمعت لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال عام 2022. بالنسبة للمكافآت الممنوحة لأعضاء هذه اللجنة لعام 2022 والتي تشمل عضويتهم في اللجان الأخرى التابعة لمجلس الإدارة. بلغ إجمالي المكافآت 483 ألف دينار كويتي (2021: 465 ألف دينار كويتي) الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ضمن التقرير السنوي للبنك بشكل مجمل، وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمتعلقة بحوكمة الشركات.

سياسة المكافآت

خلال عام 2022 قامت لجنة المكافآت والترشيحات بمراجعة سياسة المكافآت وتم تقديم السياسة المعدلة لمجلس الإدارة في 15 نوفمبر 2022. وافق مجلس الإدارة على السياسة المقدمة. لم يتم عمل أي تعديلات مادية ضمن التحديث الأخير.

يتم مراجعة سياسة المكافآت مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات. علاوة على ذلك تضمن التحديث التعديلات المنصوص عليها من قبل البنك الكويتي المركزي أو مجلس الإدارة كيف ومتى تقدمت التعديلات.

العناصر الرئيسية وأهداف سياسة منح المكافآت:

أ. العناصر الرئيسية

يتضمن هيكل مكافآت لجميع موظفي المجموعة مكافآت ثابتة ومتغيرة.

- مكافآت ثابتة - تتكون من الراتب الأساسي والبدايات والمنافع ذات الصلة.
- مكافآت متغيرة - تتكون من دفعات مرتبطة بالمتطلبات الوظيفية والأداء.

ب. الأهداف

1. تعزيز فعالية الحوكمة والممارسات السليمة اتجاه المكافآت المالية لتكون ملائمة استراتيجية المجموعة.
2. إنشاء مزيج من المكافآت الثابتة والمتغيرة علة مستويات المؤسسة وطبيعة العمل.
3. جذب واحتفاظ بالموظفين المؤهلين المطلوب لتنفيذ استراتيجية المجموعة.
4. محتذاة المكافآت مع استراتيجية مخاطر البنك المتصلة ومستويات المخاطر والسلامة المالية وتقديم مزايا لتحفيز التطور الوظيفي وتوازن الحياة والعمل.
5. التأكد من المكافآت المالية ترتبط بشكل مناسب وأداء المجموعة وتوقيت المخاطر أخذاً بالاعتبار تعديل المكافآت المالية للموظفين في حال ضعف الأداء المالي وتطابق المخاطر على المدى البعيد.

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

للتحقق من استقلالية إدارة المخاطر وإدارة الالتزام والحوكمة وإدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة يقوم رؤساء تلك الإدارات بمخاطبة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة دون الرجوع إلى الرئيس التنفيذي. يمثل الجدول أدناه خطوط التقارير الفنية والإدارية لتلك الوظائف.

الإدارة / القسم	جهة التقرير الفنية	جهة التقرير الإدارية
إدارة المخاطر	لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة الالتزام والحوكمة	لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة	رئيس مجلس الإدارة
إدارة التدقيق الداخلي	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة	لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

تقييم الأداء

وفقاً لسياسة المجموعة يتم تقييم الأداء الفردي لجميع الموظفين مرة واحدة على الأقل سنوياً. يتم استخدام إجراءات التقييم لتقييم مساهمة الموظفين في تحقيق أهداف المجموعة وإعطائهم ملاحظات حول نقاط القوة والضعف المرتبطة بأدائهم.

يتم استخدام مصفوفة تصنيف الأداء لتحويل الأداء الفردي إلى درجة تقييم بناءً على خطوط إرشادية محددة مسبقاً. يتم استخدام درجة تقييم الأداء لتحديد زيادة في الراتب ومقدار المكافآت المتغيرة.

يتم تطبيق إرشادات التصنيف بشكل موحد عبر جميع خطوط العمل والأفراد.

فيما يلي الحوافز السنوية الممنوحة للموظفين:

ألف دينار كويتي	2022	2021
المبلغ المدفوع	1,517	1,440
عدد الموظفين	1,035	1,081

خلال الفترة، قام البنك بصرف مكافآت تتعلق بنهاية الخدمة على النحو التالي:

2022	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	2021
المبالغ المدفوعة لـ:				
• موظفين كويتيين	153	790	119	1,047
• موظفين غير كويتيين	131	721	148	471

يوضح الجدول أدناه قيمة المكافآت المدفوعة للإدارة العليا والموظفين الآخرين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات المخاطر:

ألف دينار كويتي			
2021		2022	
مؤجلة	غير مقيدة	مؤجلة	غير مقيدة
-	1,775	-	2,081
-	-	-	-
-	-	-	-
-	1,775	-	2,081

ثابتة	
• نقدية	
• أسهم وأدوات مرتبطة بالأسهم	
• أخرى	
إجمالي المكافآت الثابتة	

مجموعة البنك التجاري الكويتي

الإفصاحات العامة من معيار كفاية رأس المال

31 ديسمبر 2022

لم يتم صرف أية مكافآت متغيرة خلال الفترة.

يوضح الجدول أدناه ملخص قيمة المكافآت الممنوحة للإدارة العليا وقابلي المخاطر المادية:

2021		2022	
ألف دينار كويتي	عدد الموظفين	ألف دينار كويتي	عدد الموظفين
1,775	15	2,081	15
719	5	814	5
518	5	642	5

الإدارة العليا
الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ انكشافات
المخاطر
الموظفون المسؤولون عن الرقابة المالية

Branch Name	Tel	أسم الفرع
Mubarak Al-Kabir	22990001	مبارك الكبير
Fahed Al-Salem Street	22990009	شارع فهد السالم
Sulaibikhat	22990013	الصليبخات
Khaldiya	22990015	الخالدية
Hawalli (Beirut St.)	22990020	حولي - شارع بيروت
Shuwaikh	22990021	الشويخ
Sharq	22990026	الشرق
West Shuwaikh	22990028	غرب الشويخ
Ministries Complex	22990031	مجمع الوزارات
Jabriya	22990035	الجابرية
Mansouriya	22990044	المنصورية
Al-Salam	22990055	السلام
Faiha	22990067	الفيحاء
Airport	22990004	المطار
Jahra	22990007	الجهراء
Khaitan	22990008	خيطان
Ardhiya	22990019	العارضية
Farwaniya	22990027	الفروانية
Six Ring Road	22990034	الدائري السادس
Andalus	22990036	الاندلس
Al-Rai	22990045	الري
Al-Naeem	22990056	التنعيم
Al-Rabia	22990057	الرابية
Dahiyat Abdulla Mubarak	22990059	ضاحية عبدالله المبارك
The Avenues	22990069	الافنيوز
Saad Abdulla Mubarak	22990070	سعد العبدالله
Fahaheel	22990006	الفحيحيل
Fahaheel - Ajyal Complex	22990011	الفحيحيل - أجيال
Sabahiya	22990012	الصباحية
East Ahmadi	22990014	شرق الاحمدى
Rumaithiya	22990018	الرميثية
Salmiya	22990023	السالمية
Qurain	22990024	القرين
Dahiyat Ali Sabah Al-Salem	22990042	ضاحية علي صباح السالم
Salwa	22990051	سلوى
Dahiyat Sabah Al-Salem	22990054	ضاحية صباح السالم
Hadiya	22990064	هدية
Messila	22990065	المسييلة
Dajeej	22990049	الضجيج
Regaee	22990050	الرقعى
Jaleeb Al-Shyukh	22990063	جليب الشيوخ
South Fahaheel	22990068	جنوب الفحيحيل

البتجاری... هو إختیاری

